www.kassioun.org

1234

الاثنين 14 تموز 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

توحيد الداخل... مدخلٌ للعلاقة مع الخارج

يكتظ الفضاء الإعلامي بأخبار وتصريحات وتحليلات حول عمل أمريكي باتجاه اتفاق ما بين الكيان «الإسرائيلي» وبين الحكومة السورية القائمة. ويجتهد الإعلام العبري، ومعه بعض الإعلام العربي والعالمي الدائر في الفلك نفسه، في تصوير الأمر وكأنما قد تم الوصول فعلاً إلى اتفاق، ولم تبق إلا بعض «التفاصيل الصغيرة»؛ مصير الجولان السوري المحتل على سبيل المثال!

كنا قد أشرنا في افتتاحية سابقة، أنه ليس من حق أي سلطة كانت أن تتخلى عن أي جزء من الأرض السورية، وفقاً لكل الدساتير السورية السابقة، ووفقاً للإعلان الدستوري المعمول به حالياً، ووفقاً للقانون الدولي. كما أشرنا إلى أن موضوع التفاوض مع الخارج والوصول إلى اتفاقات بمستوى حرب أو سلام هو صلاحية حصرية لسلطة منتخبة انتخاباً نزيهاً وشفافاً يمثل إرادة السوريين، كل السوريين، حقاً وفعلاً. ونضيف هنا ما يلي:

أولاً: بقدر ما تكون دولةٌ من الدول هشة من الداخل، بقدر ما تكون ضعيفة في علاقتها بالخارج، سواء كانت العلاقة حواراً أو تفاوضاً أو حرباً. والعكس بالعكس، فبالنسبة للخارج، فإن اللحظة المثالية للحرب أو للتفاوض، هي لحظة الضعف القصوى للداخل.

ثانياً: وعليه، فإن المهمة الأولى الملقاة على عاتق السوريين اليوم، مجتمعاً وقوى سياسية وسلطة قائمة، هي توحيد السوريين شعباً وأرضاً، وتجميعهم حول مشروع وطني مشترك، وحول رؤية وطنية مشتركة، تكون المنصة التي ننطلق منها في أي علاقة مع الخارج، وخاصة في الشؤون السيادية الوطنية التي لا يجوز بحالٍ من الأحوال التنازل عنها.

ثالثاً: دون هذا التجميع والتوحيد، فإن السوريين سيكونون الطرف الأضعف المنقسم على نفسه في أي علاقة مع الخارج، وستكون أي علاقة هي علاقة خاسرة بالمعنى الوطني العام، ولن يكسب منها أي طرف سوري، حتى لو توهم أنه يمارس نوعاً من «البراغماتية» أو «الواقعية السياسية».

رابعاً: موضوع توحيد السوريين ليس ضرورة في اختيار التفاوض أو حتى اختيار عدم التفاوض مع الكيان فحسب، بل وهو ضرورة في كل أنواع العلاقات مع الخارج بما فيها العلاقات ذات الطابع الاقتصادي؛ فكلما كان الانقسام الداخلي أعلى، كلما تمكنت الشركات والدول الخارجية من الحصول على عقود أكثر إجحافاً بحق الشعب السوري والدولة السورية، وعقود BOO في مجال الطاقة هي خير مثال على ذلك.

وعليه، فإن ما ينبغي النضال من أجله اليوم هو التالي:

أولاً: توحيد السوريين عبر مؤتمر وطني عام جامع يكون أداة من أدوات السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وينتج حكومة وحدة وطنية شاملة ووازنة، ويستكمل توحيد الجغرافيا السورية ويعيد تشكيل السوق الوطنية الواحدة.

ثانياً: القطع نهائياً مع عقليات الاستئثار والحزب القائد، وتفعيل المشاركة السياسية الحقيقية، وتفعيل الرقابة الشعبية عبر تنظيم السوريين لأنفسهم على مختلف المستويات ليمارسوا دورهم بشكل فاعل، وبما يخدم مصالحهم ومصالح البلاد.

ثالثاً: الاستناد إلى الشعب السوري ومصارحته والاعتماد عليه في العلاقة مع الخارج، وعدم الخضوع للابتزاز السياسي والاقتصادي الغربي، وخاصة الأمريكي، وتوسيع مروحة العلاقات الدولية للاستفادة من التوازنات الدولية والتناقضات الدولية بما يضمن رفع مستوى استقلالية القرار السوري، ولكن أولاً وأخيراً عبر الاستناد إلى الشعب السوري وإلى وحدته التي يمثل تحقيقها الأولوية العليا، والمدخل الذي لا بديل عنه لأي خطوة مستقبلية سياسية أو اقتصادية...

الاستثمار «من فوق» ودون رقابة شعبية لن يخلق نمواً حقيقياً [16]

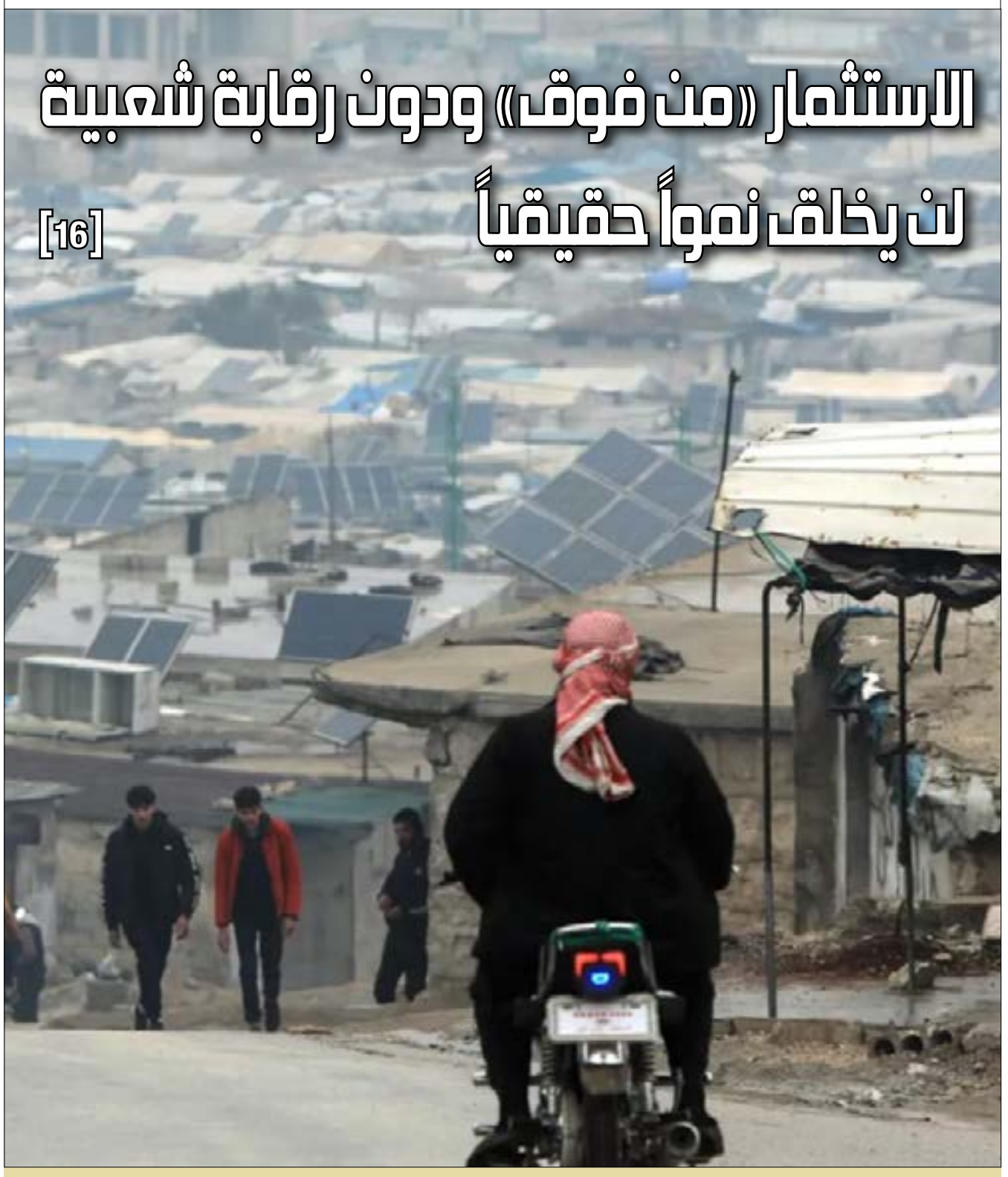

ملف «سورية 2025»

القوى القارية والقوى المحيطية... وحرب الـ 12 يوماً «3/3»

06

ملف «سورية 2025»

تقرير من اللجنة السياسية المؤقتة مقدم لاجتماع الهيئة العامة لتماسك

06

شؤون محلية

الصندوق السيادي السوري... الطموح الاقتصادي والفراغ الدستوري

12

شؤون عربية ودولية

«بريكس» وحرب النقاط في العالم!

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الخصخصة تفريط بالاقتصاد الوطني وبحقوق الشعب

إنّ الأجـور هـي أكثر القضايا الـتي يـجري التداول بشأنها في مواقع العمل، وفي الشارع، وفي الجلسات الخاصة والعامة، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، وبين جميع العاملين بأجر. فالأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمّال وعائلاتهم، لتأمين حاجاتهم الضرورية، التي تمكنهم من تجديد قوة عملهم المنهكة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، خاصةً بعد الإعـلان المتكرّر من قبل الحكومة الجديدة عن عزمها زيادةَ الأجور للموظّفين والعمّال القائمين بأعمالهم فعلاً، كما ستصنفهم ضمن المخصَّصين بزيادة 400% من الأجر بشكل متدرج حيث الزيادة الحالية تبلغ 200% من الأجر الحالي ولا تشمل عمال القطاع الخاص، وهذه الخطوة المنوي العمل عليها سبقها إخراج ما يقارب 300 ألف عامل وموظّف عبر إجازات قسرية أو تسريح، كما جرى التصريح بذلكَ، للانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل، الـذي هو أصـلاً مليءٌ بالعاطلين، وتشهد على ذلك الشوارع المكتظّة بالبسطات وغيرها من أعمال البيع الأخرى.

وتتوالى القرارات بشأن الوضع الاقتصادي، والتي على رأسها التصريحُ بخصخصة القطاع العام الإنتاجي والخدمي، ومنها الكهرباء والماء والشركات وغيرها من المواقع التي هي ملك للشعب السوري. بينما يجب أن يكون قرار النموذج الاقتصادي المعبِّر عن مصلحة أغلبية الشعب السوري قراراً للشعب السوري نفسه عبر حكومة يتوافق عليها السوريّون، وعبر برلمان يصلُ أعضاؤه إلى هذا الموقع عبر انتخابات شعبية ديمقراطية، يقرّر فيها الشعب من يمثّله حقيقةً.

إنّ هذا التوجّه سيحمل في طياته مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد يعيدنا إلى مربّعات لا يرغب بها الشعب السوري، حيث عانى ما عانى من ويلات وحرمان وجوع وغيرها من القضايا، التي لا ينساها السوريون خلال فترة الأزمة، وما زالت عالقةً في الأذهان وفي السلوك وهي مستمرة.

إنّ خصخصة القطاع العام يعني تسريحَ أعداد إضافية من العمّال، ويعني مزيداً من الجوعِ والحرمان لآلاف من العائلات، كون المستثمر الجديد إذا أقدَمَ سيُقدمُ بشروطه التي ستكون على حساب العمّال وعلى حساب الاقتصاد الوطني الـذي بني بعرق ودمـاء العمال السوريين، وليس غيرهم، وليس من المعقول التفريط بكلّ تلك التّضحيات التي قُدِّمَتْ على مدار عقود من الزمن.

الطبقة العاملة السورية عبر تجربتها وتاريخها النضالي الطويل ستكون واعية لمصالحها. ومصالحها الحقيقية أنْ تحافظ على معاملها وشركاتها رغمَ الخراب الذي أصابها بسبب سياسات السلطة السابقة، وهي مؤسساتٌ تحتاج إلى جهود وموارد كبيرة لإصلاحها، وليس من ضمن عملية الإصلاح خصخصتُها بل الإصلاح الحقيقي بتأمين الموارد اللازمة، من جيوب الذين نهبوا القطاع العام، وأوصلوه إلى ما وصل إليه. فالإصلاح الحقيقي هو بتطويره إنتاجياً وتقنياً بما ينعكس تحسُّناً فعلياً في معيشة العمّال والإنتاج.

الخصخصة والبطالة

شكلت عملية خصخصة القطاع العام أحد أهم التحولات الهيكلية التي طالت الاقتصاد السوري خلال العقدين الأخيرين، حيث اتخذت السلطة الساقطة نهج الخصخصة لمؤسسات القطاع العام كسياسة استراتيجية منهجية مع بداية العام 2005، ما أدى الى إعادة تشكيل المشهد الطبقي في البلاد، وذلك بالضد من مصالح العمال السوريين ما أدى الى تعميق فقرهم وتدني مستواهم المعيشي، سواء من ناحية ارتفاع معدلات البطالة أو من ناحية تآكل قدرتهم الشرائية سنة بعد أخرى خلال السنوات السابقة.

أهم مؤشرات تدهور القطاع العام خلال سنوات السلطة الساقطة

لقياس مدى أهمية ووزن القطاع العام في أي اقتصاد، لا بد من تتبع بعض المؤشرات التي تعبر عن حجم هذا القطاع ومكانه من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية وحجم الاعتماد عليه من قبل الدولة في الواقع الاقتصادي.

ومن هذه المؤشرات حجم مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لبيانات البنك الدولي انخفضت مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من 30% تقريباً في العام 2010 إلى أقل من 12% في العام 2023، وبالنسبة لحجم مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي للصناعة، انخفضت من 26،1% في العام 2005 إلى أقل من 4% وفقاً للبيانات الرسمية للسلطة الساقطة، والتي تعتبر في معظمها غير شفافة. ومع ذلك فإن انهيار القطاع العام الصناعي وتحديداً في قطاع الصناعة التحويلية يتضح وفقاً لهذه البيانات.

إضافة الى ذلك فإنّ مؤشر حجم الإنفاق العام وتحديداً الإنفاق الاستثماري، يعد مؤشراً إضافياً بحساب مدى أهميته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت نسبة الاعتمادات الاستثمارية في موازنة عام 2005 من إجمالي الموازنة قرابة 38% وفي العام 2010 بلغت نحو 43% أمّا في الموازنات الثلاث للسنوات الأخيرة من حياة السلطة الساقطة فتدهورت حصة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق إلى 15% و22% و25% لسنوات 2022 و2023 و2024 على التوالي، وذلك وفقاً لبيانات وزارة المالية أيام السلطة الساقطة.

تعتبر المؤشرات السابقة غير مباشرة في قياس خصخصة القطاع العام وتراجعه وتدهوره في ظل السياسات الليبرالية المتوحشة التي انتهجتها السلطة الساقطة، إلّا أنّ الخطوات الأكثر مباشرة في هذا الإطار كانت بعمليات التخلي عن القطاع العام لصالح القطاع الخاص سواء بعمليات بيع مؤسسات القطاع العام لرجال الأعمال والشركات الخاصة، أو من خلال عقود تأجير وتشغيل هذه المؤسسات.

كيف أثرت سياسات الخصخصة على واقع العمالة؟

لا شكّ أن سنوات الأزمة المستمرة من 2011 إلى حينه ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وغريب على الطبقة العاملة في سورية، ولكن ضمن سنوات ما قبل الحرب وواقع الطبقة العاملة آخذ بالتدهور المتسارع نتيجة السياسات التي اتبعها النظام الساقط وأهمها النهج المتبع بالتخلي عن القطاع العام وخصخصته، ويتضح ذلك من خلال تتبّع معدَّل البطالة بين العامين 2005 و2010 حيث ارتفع معدّل البطالة من 8،5% إلى نحو 20% بشكل عام، ومعدل بطالة الشباب بلغ نحو 26% وبطالة الخرّيجين بلغت تقريباً 23%، إضافة إلى زيادة معدلات الفقر والتضخم وغيرها من المؤشرات الأخرى، ولكن مع دخول سنوات الحرب ازداد الوضع سوءاً بشكل كبير جداً أولاً بسبب الحرب، وثانياً بسبب توحش سياسات النظام الليبرالية سواء من ناحية الاستمرار بسياسات الخصخصة والتخلي عن القطاع العام، إضافة إلى التدمير الممنهج لدور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية عبر سياسات تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم الاجتماعي، كل ذلك ساهم بوصول معدّلات البطالة وتدهور واقع القوى العاملة السورية إلى مستويات خطيرة، حيث بلغ معدل البطالة وفقاً لدراسات محلية في العام 2024 إلى نحو 60% والبطالة بين الشباب تجاوزت حاجز 80% معظمهم من الحاصلين على شهادات جامعية.

حول مشروع قانون الخدمة المدنية

بتاريخ 30 حزيران عام 2025 أصدرت وزارة التنمية الإدارية القرار 302 لعام 2025 بتشكيل لجنة الصياغة النهائية لمشروع قانون الخدمة المدنية ليحل محل القانون الأساسي رقم 50 لعام 2004.

■ ميلاد شوقي

وتضم اللجنة ممثلين عن وزارات وهيئات والجهات ذات الصلة من وزارة التنمية الإدارية والعدل والمالية والجهاز المركزي للرقابة المالية ونقابات العمال، ويرأسها وزير التنمية الإدارية. وأوكل إليها إعداد النسخة النهائية للقانون خلال 45 يوماً، وعقدت اللجنة أولى جلساتها خلال الأسبوع الأول من شهر تموز 2025 وركزت على حسب ما هو متداول على:

تعزيز مبادئ الجدارة وتكافؤ الفرص والشفافية والمساءلة وتطوير آليات التقييم والأداء والتدريب وإعادة تعريف مفهوم الوظيفة العامة بما يتماشى مع الإصلاح الإداري المنشود.

ماذا يعني هذا للموظفين

سيحل القانون الجديد مكان القانون رقم 50 لعام 2004 مما يعني وجود تعديلات جوهرية في تنظيم العلاقة بين الدولة والعاملين الحكوميين وقد أعلنت وزارة التنمية الإدارية أن القانون يهدف الى تعزيز الجدارة والنزاهة في التعيين والترقية وفرض المكافآت والعقوبات وفق تقييم الأداء بشكل جدي واعتماد الشفافية والعدالة في الرواتب والإجراءات الإدارية.

ومن أبرز ما ورد ضمن التصريحات الرسمية:

إنّ هناك توجه نحو نظام وظيفي حديث يقلل من المحسوبيات ويعتمد الجدارة، ومنح الإدارة العامة مرونة أكبر في التعيين والفصل وربط الأداء بالترقيات والمكافآت، والتوجه نحو إعادة تعريف الوظيفة العامة كأداة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية وضمان توازن فعال بين حقوق الموظفين ومتطلبات المصلحة العامة، وإدخال مفاهيم التدريب المستمر لتطوير القدرات الوظيفية وتشجيع الابتكار والتحسين في آليات العمل الحكومي وإعادة هيكلة الوظيفة العامة وتحويلها كأداة استراتيجية لتحفيز التنمية وضبط التوازن.

ومن المفترض أن تستكمل اللجنة أعمالها ضمن المهلة حتى منتصف شهر آب من عام 2025 وعرض المشروع على الحكومة للمناقشة والتعديل ومن ثم إصدار القانون ونشره رسمياً لتطبيقه بشكل تدريجي على الموظفين الجدد والقائمين تدريجياً.

تعليق

أولاً: هناك العديد من العقبات أمام اعتماد القانون الجديد وهي عقبات سياسية ودستورية في اعتماد قانون الخدمة المدنية؛ ولا سيّما عدم وجود مجلس الشعب لاعتماد القانون وإصداره، والأهم من ذلك أنه ليس من صلاحيات السلطة الانتقالية المساس وتعديل القوانين كونها سلطة انتقالية غير منتخبة، ووظيفتها محصورة بما تتطلبه المرحلة الانتقالية فقط من إعداد للحوار الوطني بمشاركة جميع مكونات الشعب السوري وإعداد دستور جديد للبلاد بالتوافق بين السوريين، وصولاً لانتخابات تؤسس لمرحلة الاستقرار. بعدها يمكن تعديل القوانين بما يتماشى مع المصلحة الشعبية والوطنية في المرحلة القادمة.

ثانياً: جميع التصريحات الحكومية حول القانون ظلت تتحدث ضمن الخطوط العريضة وعرض وجهة نظر الحكومة المستقبلية بشكل سطحي، دون الغوص بالخطة والتفاصيل التي تريد الحكومة السير بها لتحقيق هدفها بتطوير الوظيفة العام، بما يتماشى مع سياسة الإصلاح الإداري الذي نسمع عنه من أيام حكومة النظام السابق ودون الإفصاح عن مواد القانون الجديد، وعرضه للمناقشة الحقوقية ومع النقابات، كون القانون يمس شريحة واسعة من السوريين هم موظفو الحكومة ذوو الدخل المحدود، وهذا القانون يمس أدق تفاصيل حياتهم ويحدد مصيرهم ومستقبلهم، لا سيما أن التصريحات الحكومية لم تُخفِ نيتها إعطاء مرونة أكبر للإدارة العامة بالفصل والتعيين وهو ما يعني تهديد المركز القانوني للموظف وتعريضه للتسريح.

ومن الملاحظ بالتصريحات الحكومية أيضاً ما تحدثت به وزارة التنمية الإدارية عن اعتماد الشفافية والعدالة في الرواتب وهذا معناه وجود توجه حكومي نحو الفصل بين الوظائف الحكومية والتمييز بين رواتب الموظفين كلٌ حسب طبيعة عمله، وربط الأجور بالإنتاج، وهو ما يتنافى ومبادئ العدالة، خاصة أن جميع العمال والموظفين في القطاعين العام والخاص يعيشون في الظروف الاقتصادية الصعبة نفسها التي لا تفرق بينهم، وأجورهم تكاد لا تكفيهم ليومين حتى بعد الزيادة الأخيرة، ومن باب العدالة ربط الأجور بالأسعار واعتماد سلم متحرك للأجور مرتبط بمستوى المعيشة.

الطبقة العاملة

إسبانيا: إضراب يشل ميناء الجزيرة الخضراء

يستعد عمال شركة الإرشاد البحري بميناء الجزيرة الخضراء لتنفيذ إضراب ابتداءً من يوم الإثنين 20 تموز إلى 20 آب، في ذروة موسم «عبور المضيق»، ما قد يعرقل حركة الملاحة في أحد أهم الموانئ الإسبانية. الإضراب يشمل عمال الأسطول والرادار، وسينفذ يومياً على ثلاث فترات: من 7:00 إلى 9:00 صباحاً، ومن 13:00 إلى 15:00 ظهراً، ومن 19:00 إلى 21:00 مساءً. ويأتي القرار بعد فشل المفاوضات مع الشركة حول تحسين ظروف العمل، حيث يطالب العمال بتقليص عبء العمل، وضمان فترات راحة كافية، وتوظيف مزيد من الأفراد، إضافة إلى زيادة سنوية في الأجور بنسبة 6,5% لتعويض تدهور القدرة الشرائية. وأكد «اتحاد عمال الموانئ» الذي يدعم لجنة الإضراب استنفاد كل محاولات الحوار، وندد بعدم تجاوب الشركة، مطالباً بتفعيل هيئة تسوية النزاعات العمالية.

أستراليا: عمال منجم فحم جلينكور يضربون عن العمل

أعلن اتحاد عمال التعدين والطاقة الأسترالي أن عمال منجم الفحم التابع لشركة جلينكور في نيو ساوث ويلز نفذوا إضراباً لمدة 24 ساعة يوم الإثنين الماضي، مطالبين بزيادات أجور تتناسب مع تكاليف المعيشة. وجاء الإضراب بعد 16 شهراً من المفاوضات الفاشلة مع الشركة، حيث رفضت الأخيرة معادلة أجور عمال منجم أولان تحت الأرض مع نظرائهم في منجم أولان ويست المجاور الذي يبعد كيلومترين فقط. وأكد الاتحاد في بيانه أن الأعضاء صوتوا بالإجماع تقريباً لصالح الإضراب، معتبرين أن التفاوت في الأجور غير مبرر بين مناجم تعمل تحت الشركة نفسها وتنفذ الأعمال نفسها.

كندا: إضراب عمال البناء في كيب بريتون

شهدت بلدية كيب بريتون الإقليمية يوم الإثنين 7 تموز الجاري إضراباً لعمال البناء المنتمين للنقابات، احتجاجاً على تجميد الأجور منذ أكثر من خمس سنوات. وشمل الإضراب مواقع حيوية مثل الجامعة والمستشفيات ودار رعاية المسنين، حيث طالب العمال بزيادات تلبي ارتفاع تكاليف المعيشة. وأوضح رئيس مجلس نقابات البناء أن الاتفاقية الجماعية الأخيرة تضمنت وعوداً بمراجعة الأجور في مفاوضات لاحقة، لكن هذه الوعود لم تتحقق. من جانبها، أكدت وزارة العمل احترامها حق الإضراب مع تقديم خدمات الوساطة، داعية الأطراف إلى الحوار للوصول إلى حل عادل ينهي الإضراب.

الولايات المتحدة: إضراب واسع لعمال الرعاية الصحية

نفذ آلاف من عمال الرعاية الصحية في عدة ولايات أمريكية يوم الإثنين 8 تموز الجاري إضراباً لمدة أربعة أيام، شمل مناطق «توين سيتيز» وستيلووتر ودولوث. وصوت 99% من أعضاء النقابة لصالح الإضراب احتجاجاً على تدني الأجور وعدم المساواة في المعاملة ونقص الكوادر. وشارك في الإضراب ممرضون ومساعدون طبيون وموظفو دعم من عيادات ووحدات رعاية متعددة، حيث أكدت النقابات أن نسب المرضى إلى الموظفين أصبحت غير آمنة، مما يهدد جودة الخدمة المقدمة للمرضى وسلامة العاملين في القطاع الصحي.

بعد قرار زيادة الأجور هل تكفي مناشدة الوزارة؟

بعد إصدار المرسوم 102 الخاص بزيادة الأجور في 19 من الشهر الماضي، خرج وزير الاقتصاد والصناعة بتصريح نقتبس منه: «من موقعنا في وزارة الاقتصاد والصناعة ندعو ونناشد شركاءنا في القطاع الخاص بكل أشكاله أن يبادروا إلى اتخاذ خطوات مماثلة في رفع الرواتب والأجور بما ينسجم مع التوجهات الوطنية، ويسهم في تحسين الواقع المعيشي لجميع أبناء الوطن ترسيخاً لمبدأ العدالة وتعزيزاً للتكامل بين القطاعين العام والخاص». انتهى الاقتباس. يدرك أي متابع للتصريح بأن استخدام الوزير للدعوة والمناشدة طبيعي، كون المرسوم لم يشمل عمال القطاع الخاص أساساً. وهذا ليس بجديد، فطوال العقود الماضية وعلى مر الحكومات والمراسيم، كانت الزيادة تشمل عمال القطاع العام ومن في حكمهم، وتبقى زيادة أجور القطاع الخاص خاضعة لشروط مختلفة كالعرض والطلب على اليد العاملة أو ارتفاع المعيشة بسبب التضخم الحاصل من رفع الأجور، وغيرها من العوامل الأخرى التي طوال الوقت كانت وما زالت تصب في صالح أرباب العمل دوناً عن العمال. من هنا نفهم حاجة الطبقة العاملة لقانون عمل واحد وموحّد يرسخ أحد قيم العدالة كما ناشد الوزير.

■ هاشم اليعقوبي

وقد يأتي أحدهم ويقول كيف ذلك؟ «إن عمال القطاع الخاص سينتفعون من الزيادة العامة، كون الحد الأدنى من الأجور يرتفع وفق القانون رقم 17 الخاص بالقطاع الخاص مثلما يرتفع بالقطاع العام، وبالتالي فإنّ الزيادة ستشملهم بشكل آلي كون الحد الأدنى للأجور قد ارتفع قانوناً». والإجابة على هذا القول تحتاج لتبيان وتفسير من الواقع المعاش والملموس، لا من خلال الحساب النظري.

ينقسم عمال القطاع الخاص لقسمين: الأول القطاع المنظم ويشكلون أقل من 5% من مجمل عمال القطاع الخاص، ونعني بالمنظَّم أنّ العمال فيه يخضعون للقانون رقم 17 بالكامل، والعلاقة بين العامل ورب العمل قانونية، فيوجد عقد عمل واضح الأطر والقواعد: الترفيعات والزيادات والتعويض والحوافز وساعات العمل الإضافي والاستقالة والإقالة والحد الأدنى من الأجور، وغيرها الكثير من المواد المدرجة بالقانون الناظم. كما أن العامل مسجل بالتأمينات الاجتماعية.

ولكن الغالبية الساحقة من هؤلاء العمال قيمة رواتبهم التي يتقاضونها غير تلك المسجلة في العقود والأوراق، فأرباب العمل يسجلونهم وفق الحد الأدنى للأجور رغم أن الراتب قد يكون ضعفه أو ضعفيه. والسبب الرئيسي لتهرب رب العمل من تسجيل الأجور الحقيقية آت من سعيه لتخفيض الكلفة التي سيدفعها للتأمينات الاجتماعية المحددة قانوناً 14% من قيمة الأجر المقطوع، في حين يدفع العامل 7% منه فقط، لتشكل النسبتان معاً 21% وهي نسبة إجبارية ملزمة للطرفين. ومن هنا فإن القول بأنّ رفع الحد الأدنى للأجور سيؤثر حتماً على عمال القطاع الخاص غير دقيقة، فارتفاعه والتزام أرباب العمل به لا تعني بالضرورة ارتفاع الأجر المقبوض حكماً، بل تبقى وفق قرار صاحب العمل لا أحد سواه. ولا نظن وفق الظروف الاقتصادية الحالية أنّ أرباب العمل سيقدمون على خطوة من هذا النوع. لماذا؟ الجانب الأول موضوعي وهو الوضع الاقتصادي المتراجع وضعف العائدية والربحية جراء الفوضى الحاصلة في الأسواق وعدم قدرة المنتجين على وضع خطط للإنتاجية والنمو، بل على العكس حيث تشهد القطاعات الإنتاجية انكفاءً واضحاً. وأما الجانب الآخر فهو يتمثل بطوابير العاطلين والباحثين عن عمل يسندون معيشتهم المتدهورة بشكل يومي، وبالتالي فإن العرض والطلب مختل لصالح صاحب العمل، ولا يوجد ما يضغط عليه ليرفع الأجور وفق المقولة الرائجة «بروح واحد بيجي عشرة». كل ما سبق يخص القطاع الخاص المنظم المحمي بالحد الأدنى بقانون العمل والتأمينات، فما بالك بعمال القطاع غير المنظم والذي يمثل أكثر من 95% من سوق العمل.

لا بد من إصدار قانون عمل موحَّد يشمل جميع العاملين بأجر في كلا القطاعين العام والخاص وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية العادلة للطبقة العاملة

أهو هدوء ما قبل العاصفة؟

حاولنا خلال الأسبوعين الماضيين رصد انعكاس قرار الزيادة على القطاع الخاص غير المنظم وفي أكثر من قطاع إنتاجي أو خدمي، والغريب في الأمر بأن تأثير المرسوم لم ينعكس على السوق غير المنظم نهائياً، ولم تشهد المعامل والمطاعم والورشات والدكاكين ما كانت تشهده سابقاً بعد إعلان مراسيم الزيادة. فمعظم المنشآت والورش والمعامل كانت تشهد مطالبات بزيادة الرواتب ولو بنسبة يسيرة لا تماثل نسبة زيادة المرسوم، وقد ارتقت العديد من هذه المطالبات لحدود الاعتراض والإضراب فيما مضى. أما اليوم فالصمت يخيم على أجواء الأعمال، فلا أصحاب العمل تحدّثوا بها ولا العمّال طالبوا بشيء يذكر، وكأنما هناك اتفاق ضمني على «تمشية الأمور على حالها»، أو أنها مؤجلة «حتى تقبض الموظفين الزيادة»، أو «إنه هدوء ما قبل العاصفة».

وما يهم بحق أن تشمل الزيادة جميع العمال وبالقطاعات كافةً، فبالكاد تستطيع الأجور الحالية تأمين الحد اليسير من مجمل المعيشة التي ترتفع باطّراد مع مرور الوقت، فكيف إذا أُثّرت الزيادة على الوضع الاقتصادي وارتفعت نسبة التضخم واستمر انخفاض القوة الشرائية مع تقليص الدعم الحكومي ورفعه عن خدمات جديدة تجهز على آخر ما تبقى من دور للدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية.

فرصة البناء الصحيح

رغم قرار زيادة اجور عمال القطاع العام ومن في حكمهم فإن السلطة القائمة والعمال متفقون على انها غير كافية، فما زالت الهوة واسعة بين الدخل والمعيشة. ورغم مناشدة وزارة الاقتصاد والزراعة للقطاع الخاص بزيادة الأجور، فإنها لا تسمن ولا تغني من جوع. فالوضع بشكل عام يحتاج لأكثر من مجرد دعوة أو مناشدة، وواجب السلطات بوزارتها المعنية العمل على دفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام من خلال إجراءات حقيقية تطلق عجلة الإنتاج وترفعها لأعلى المستويات لينعكس على العمل والعمال معاً. فلسنا بوارد تطفيش من تبقى من صناعيين وحرفيين وفنيين أو إفراغ المعامل والورشات من عمالها، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، لا بد من إصدار قانون عمل موحَّد يشمل جميع العاملين بأجر في كلا القطاعين العام والخاص، وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية العادلة للطبقة العاملة. فوجود الغالبية العظمى من العمال في القطاع غير المنظم كارثي على العمال والمجتمع، وهو دلالة على سعة ما يسمى اقتصاد الظل.

جامعة حمص... استمرار النقص في أعضاء الهيئة التدريسية حتى إشعار آخر

أصدرت رئاسة جامعة حمص، بتاريخ 6 تموز 2025، قراراً بإلغاء الإعلان 27/120 المتضمن حاجة جامعة حمص لتعيين عدد من حملة شهادات الدكتوراه أو المؤهل العلمي المطلوب للتعيين في عضوية هيئة التدريس، والصادر في 30 نيسان 2024.

■ سارة جمال

إلغاء الإعلان تم مع ما ترتب عليه من شطب لطلبات المتقدمين كافة، وإلغاء لكل الإجراءات التي تمّ اتخاذها في سبيل سدّ هذا النقص، وذلك من دون ذكر أسباب الإلغاء أو البدائل.

التناقض بين الإلغاء والحاجة الملّحة

ليست جامعة حمص وحيدة في معاناتها من النقص الحاد في كوادر الهيئة التدريسية، فشأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات الأكاديمية في البلاد، بما في ذلك الجامعات العامة والخاصة، ومن هنا تبرز التساؤلات حول قرار الإلغاء في وقت تزداد فيه الحاجة الماسة لملء هذه الشواغر.

فعندما تقل نسبة الأساتذة إلى الطلاب، تتأثر جودة التعليم وتصبح فرص البحث العلمي والابتكار محدودة، وهو ما ينعكس سلباً على التعليم ومستقبل الطلاب، ويدفع نحو المزيد من الهجرة الأكاديمية، ما يُفقد البلاد كوادرها المؤهلة ويصعّب مسألة تعويضهم في ظل الظروف الراهنة.

وبناءً على ذلك، كان من المتوقع أن تُبادر الجامعات ووزارة التعليم العالي إلى اتخاذ خطوات عاجلة تكون فيها مسابقات التعيين أولوية قصوى، فإذا كانت الحاجة الأكاديمية هي المعيار الأساسي، فإن المنطق يفرض تسريع وتيرة المسابقات والتعيينات لا إلغاءها.

إهدار الموارد

تمثّل عمليات التحضير للمسابقات، من تشكيل لجان وإعداد إعلانات وتخصيص ميزانيات، إهداراً للموارد المادية والبشرية، عند صدور قرار بإلغائها، ما يعني تحميل أعباء إضافية للدولة بلا مبرر.

كما سينعكس- انعدام البديل وشطب أسماء المتقدمين بلا مراجعة، أو تحديد معايير واضحة للتقييم- سلباً على أزمة التعليم العالي بصورة عامة.

فعدم توفير فرص عمل مستقرة لحملة الشهادات العليا، والتأخر في اتخاذ القرارات، له تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، لكون التعليم العالي عاملاً أساسياً في عملية التنمية والابتكار.

ضياع الفرص وتداعيات الإلغاء

إن الفئة المتضررة بشكل مباشر من إلغاء مسابقة التعيين في جامعة حمص هي فئة المتقدمين.

فإلى جانب ضياع فرصة العمل، تكبد هؤلاء تكاليف مادية عديدة، تشمل رسوم تقديم الوثائق والتنقل من وإلى الجامعة لتقديم الثبوتيات ولإجراء الاختبارات، ناهيك عن الوقت والجهد المبذولين للتحضير.

هذه الخسائر- وإن كانت تبدو ثانوية للبعض- إلا أنها تشكل عبئاً مضافاً، خاصة لمن يمتلك منهم قدرات مادية محدودة.

أما على المدى الأبعد، فإن اتخاذ هكذا قرارات من دون أسباب واضحة وطرح بدائل سريعة ومتاحة، سيولّد شعوراً بالإحباط وانعدام الثقة لدى المتقدمين، السابقين واللاحقين، ويدفع البعض للتوجه نحو القطاع الخاص في أفضل الأحوال، أو البحث عن فرص عمل في الخارج ليستمر نزف الكوادر في أسوأها.

بينما يدفع ثمن هذا النقص المستمر والمزمن طلاب الدراسات العليا، الذين يزداد اعتماد النظام التعليمي عليهم كقوى تدريسية مساعدة، حيث توكل إليهم مهام تدريسية كبيرة وتُفرض عليهم ساعات مراقبة، من دون الحصول على تعويضات عادلة، وذلك على حساب دراستهم وبحوثهم.

أما من يدفع الضريبة المستمرة لنقص أعداد أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات فهم عموم الطلاب في المرحلة الجامعية الأولى في كل الجامعات والكليات.

علاج بالصدمة

يبدو أن قرار إلغاء طلبات المتقدمين ومسابقات التقدم لا تنفصل عن الحلول الشمولية التي اتبعتها الحكومة الحالية في كل مفاصل الدولة، من فصل تعسفي أو إلغاء لقرارات سابقة، وقد تمت في أغلبها بدعوى وجود فساد، ورغم صحة هذا الادعاء نسبياً، إلا أن هذا لا يعني أن العملية بحد ذاتها فاسدة، أو أن الحل هو في إلغائها جذرياً.

إن هذا الإجراء أشبه باستئصال العضو المصاب كله عوضاً عن استئصال الورم فقط. فالمسابقات، على الرغم من عيوبها المحتملة، تظل أداة شفافة وعادلة في الوضع الراهن لاختيار الكفاءات وتوظيفها، إن تمت في إطار قانوني ورقابي جيد، فيما سيؤدي إلغاؤها في هذا التوقيت إلى حرمان الجامعة من استقطاب الكفاءات والخبرات، وينعكس سلباً على الطلاب الذين يتأثرون بتراجع جودة التعليم الذي يتلقونه، ويحرمون من وجود أساتذة مختصين ومشرفين أكفاء، ما يحدّ من مساهمتهم في الإنتاج المعرفي، ويضعف من مهاراتهم المهنية، وقدرتهم على دخول سوق العمل فيما بعد بشكل فعّال.

إصلاحات بنيوية

يشير قرار إلغاء مسابقة التعيين في ظل الحاجة الملّحة لملء كوادر الهيئة التدريسية، خاصة مع بداية عام دراسي جديد، إلى وجوب مراجعة شاملة للسياسات المتعلقة ببنية وهيكلية التعليم العالي، وإعطاء الأولوية للجانب الأكاديمي وتغليبه على أي اعتبارات غير أكاديمية، وتوفير الدعم المالي للجامعة، وتبسيط الإجراءات الإدارية.

والمطلوب حالياً في هذا السياق، بالحد الأدنى، توفير نظام شكاوى فعّال كحلّ آني، يتيح للمتقدمين المتضررين تقديم شكواهم والتحقيق في جدارتهم بشكل شفاف وعادل.

شركات دولية خاصة للتأمين ضد الجفاف في سورية

قال كبير مستشاري برنامج الأغذية العالمي لشؤون التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث والمناخ، إن الوكالة حصلت على مدفوعات بقيمة 7.9 مليون دولار عن وثيقة تأمين ضد الجفاف في سورية، طُورت بالتعاون مع شركات «هاودن» و«هيسكوكس» البريطانيتين وشركة «سويس ري» ومقرها زيورخ، وذلك بحسب سانا بتاريخ 9 تموز 2025.

■ فرح شرف

تهدف هذه الشراكة إلى تمويل المخاطر المناخية عبر آلية تأمين سريعة، تساعد من خلالها برنامج الأغذية العالمي على الاستجابة السريعة لموجات الجفاف، وتُقدم عبرها المدفوعات عند تحقق شروط مناخية محددة مسبقاً، وبالتالي فهي تنقل جزء من العبء المالي من الدول المتضررة إلى قطاع التأمين الخاص.

قيود وتحديات

قد تضمن هذه الآلية السرعة في صرف المدفوعات، ولكنها لا تعكس دائماً تعقيدات آثار الجفاف على المجتمعات المتضررة، مما يؤدي إلى فجوات في التغطية وعدم كفاية الدعم.

وبينما يُنظر إلى التعاون مع القطاع الخاص على أنه أمر لا مفرّ منه لتمويل آليات التعامل مع مخاطر كبرى، إلا أن هذه الشركات تعمل في نهاية المطاف ضمن منطق الربح، ما يثير تساؤلات حول توافق أهدافها مع المتطلبات الإنسانية والبيئية، ومدى قدرتها على التوسع لتشمل مناطق أوسع. بالإضافة إلى تحديات لها علاقة بالتفاوض على شروط وثيقة التأمين وتحديد الأسعار، ما يعيق قدرة الدولة والمجتمعات ذات الدخل المحدود على الاستفادة الفعلية من هذه الآليات أو التحكم بسياسة عملها.

مبلغ رمزي مقابل كارثة كبرى

بحسب بعض المصادر يوجه برنامج الأغذية مبلغ 7,9 ملايين دولار لدعم 120 ألف شخص في سورية فقط، من أصل 16 مليوناً- وفق بيانات الأمم المتحدة- معرضين لانعدام الأمن الغذائي نتيجة الحرب والجفاف، وبالنظر إلى الحجم الهائل من المتضررين، فإن مستوى الاستجابة لا يغطي سوى 0,75% من عدد المتضررين.

وفي ظل غياب دور الدولة كضامن أساسي للأمن الغذائي، أو حديثها عن سياسات زراعية مستدامة، وتطوير للبنى التحتية للمصادر المائية وحسن وترشيد استخدمها، ودعمها للمزارعين، وتوفير لشبكات الأمان الاجتماعي، يصبح المجال مفتوحاً أكثر أمام المنظمات الدولية وجهات خارجية لملء هذا الفراغ، وبهذا القدر المحدود والمقيد من المساعدة.

ومن شأن ذلك أن يعمق التبعية للجهات المانحة، ويحدّ من قدرة الدولة على فرض مشاريعها التنموية الخاصة، ما يؤدي إلى دورة مفرغة من الاعتماد على المساعدات الطارئة عوضاً عن بناء حلول هيكلية وجذرية.

حلول طارئة

إن التأمين ضد الجفاف عبر برنامج الأغذية العالمي وشركات التأمين الدولية، يظل حلاً جزئياً وآنيّاً لا يعالج جذور المشكلة. بل قد يساهم في تكريس الاعتماد على برامج المساعدات.

فبدلاً من استثمار الموارد في إعادة تأهيل الأراضي الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، ودعم الفلاحين ليعيدوا بناء قدراتهم الإنتاجية، يتم اللجوء إلى «التأمين» كبديل عن التعامل المباشر مع الكارثة، خاصة في ظل حديث منظمة الأغذية والزراعة عن تضرر 75% من المساحات الزراعية، أي 2,5 مليون هكتار، حيث لا يمكن لمبلغ 7,9 ملايين دولار أن يعالج جذور الكارثة. يضاف إلى ذلك الحرائق التي التهمت غابات وأشجار الساحل السوري في الآونة الأخيرة ودمرت ما لا يقل عن 15,000 هكتار، إضافة إلى عشرات آلاف الهكتارات التي التهمتها الحرائق خلال السنين القريبة الماضية.

التحول من التلقي إلى الفعل

رغم أهمية وضرورة المساعدات العاجلة، إلا أن الاعتماد عليها كمصدر وحيد على المدى البعيد، سيقف عائقاً أمام بناء القدرات الذاتية. وسيحوّل الأراضي والعاملين بها من منتجين إلى مستهلكين للمساعدات، ومن فاعلين في تحديد مصيرهم إلى مجرد متلقين.

والحل لا يكمن في الاستفادة من المساعدات فحسب، بل في تغيير الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يولّد الحاجة لهذه المساعدات أصلاً.

فعملية إحياء الإنتاج المحلي، ليس مجرد مسألة اقتصادية عابرة، بل هي مسألة تمس السيادة وكرامة المواطنين، وتحتاج إلى إرادة سياسية لكسر التبعية، وهي السبيل الوحيد لتفعيل خطط حقيقية لمكافحة الجفاف والتصحر، وبالتالي تحقيق أمن غذائي مستدام.

القوى القارية والقوى المحيطية...

مركز دراسات قاسيون

نتابع هنا الجزء الثالث والأخير من هذه المادة، ويمكن الرجوع إلى الجزأين السابقين عبر الرابطين المرفقين «الجزء الأول، الجزء الثاني».

الهيكل العام للمادة كان مكوناً من المحاور التالية:

أولاً: تأصيل مفهومي القوى القارية والقوى المحيطية.

ثانياً: الأوزان الاقتصادية-السياسية لنوعي القوى خلال 2000 عام مضت.

ثالثاً: الاستعمار الأوروبي وهيمنة القوى المحيطية.

رابعاً: الاستعمار الاقتصادي، التبادل اللامتكافئ والهيمنة المحدثة.

خامساً: انتقال مركز الثقل.

سادساً: «الحزام والطريق» و«المشروع الأوراسي» والصعود القاري الجديد.

سابعاً: الشرق الأوسط، مشروعان متناقضان.

ثامناً: نتائج وخلاصات.

وقد توقفنا في الجزء السابق عند المحور السادس دون إنهائه بشكل كامل، ونتابع هنا بإكماله. *

سادساً: «الحزام والطريق» و«المشروع الأوراسي» والصعود القاري الجديد

تسمح لنا المعطيات التاريخية التي قدمتها المادة في جزأيها الأولين، سواء منها المتعلقة بالتموضع التاريخي لمركز ثقل الإنتاج العالمي عبر 2000 عام وتحولات هذا التموضع، أو المتعلقة بمركز ثقل الإنتاج المعرفي التكنولوجي، أو بتحولات خطوط التجارة بالمعنى الدولي، بالخروج بتصورات أكثر شمولاً حول الطبيعة الاستراتيجية لمشروعي الحزام والطريق والمشروع الأوراسي.

لا شك أن تفسير المشروعين في إطار التنافس بين الدول أو حتى الإمبراطوريات، هو تفسير يحمل قدراً ما من الوجاهة، ولكنه يبدو شديد الضيق والسطحية حين النظر إلى الأمور من زاوية تاريخية أوسع، كالتي تحاول هذه المادة الاستناد إليها «أي بالنظر إلى التحولات عبر 2000 عام».

ضمن زاوية النظر هذه يمكننا أن نرى طبقات متعددة تفسر الأبعاد التاريخية الاستراتيجية لهذين المشروعين، وربما بين أهمها، ما يلي:

أولاً: صعود هذين المشروعين، «مع جملة المؤسسات المتعلقة بهما، بما فيها بريكس ومنظمة شنغهاي، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وغيرها»، هو تجسيد عملي لكسر الأحادية القطبية التي سادت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وخطوة مهمة باتجاه «التعددية القطبية» «مع التحفظ على هذا المصطلح لأنه لا يعبر عن عمق التغيير الجاري».

ثانياً: صعود هذين المشروعين، يعني وضع الأسس المادية والثقافية اللازمة لإنهاء ظاهرة الاستعمار الاقتصادي الحديث «التبادل اللامتكافئ» التي تم إرساء قواعدها بين أوساط الخمسينات وأواسط الستينات من القرن الماضي، عبر خلق جملة من البدائل النوعية للآليات الأربعة المعروفة للتبادل اللامتكافئ «التبعية التكنولوجية، الديون، مقص الأسعار، هجرة العقول» ... وبشكل خاص عبر تقويض سلطة مؤسسات بريتين وودز، وتقويض مركزية الطاقة «عبر البترودولار واحتكار النووي السلمي وغير السلمي» باتجاه لا مركزية الطاقة عالمياً.

ثالثاً: صعود هذين المشروعين، يعني تعويضاً تاريخياً تدريجياً عن عملية النهب الاستعماري التقليدي، عبر ظاهرة الاستعمار الأوروبي التي بدأت عملياً في القرن السابع عشر، وامتدت حتى أواسط القرن العشرين.

لا شك أن تفسير المشروعين في إطار التنافس بين الدول أو حتى الإمبراطوريات هو تفسير يحمل قدراً ما من الوجاهة ولكنه يبدو شديد الضيق والسطحية حين النظر إلى الأمور من زاوية تاريخية أوسع

رابعاً: صعود هذين المشروعين، يعني نسف الأساس التجاري الذي قام عليه الاستعمار الأوروبي، وبالضبط نسف سيطرة الطرق البحرية على حساب الطرق البرية، الأمر الذي بدأ قبل حوالي 500 عام.

خامساً: بالتوازي، فإن هذا الصعود يعني بالضرورة الدفع نحو إعادة ترتيب العلاقات الدولية والإقليمية بشكل مختلف تماماً عن النموذج الذي تم فرضه عبر الاستعمار الأوروبي المباشر؛ بما في ذلك فتح الطريق أمام حل جملة من القضايا والنزاعات الإقليمية التي تم تصميمها خصيصاً لمنع اتصال البر بالبر... يجري الحديث ضمناً عن النزاعات الحدودية بين عشرات الدول في الشرق والجنوب العالمي، وعن قضايا قومية ودينية وطائفية عالقة، ومولدة لصراعات لا نهاية لها؛ مثلاً: الصراع بين الهند وباكستان، والقضية الكردية وغيرها الكثير...

سادساً: ينبغي فتح أفق التفكير نحو مساحات أكثر اتساعاً بما في ذلك مستويان إضافيان:

«أ- ينبغي التفكير بطبيعة العلاقات الدولية القادمة، وطبيعة النظام الدولي القادم، وعدم قصر الخيال على فكرة التعددية القطبية التي بتنا نعيش ضمنها اليوم إلى هذا الحد أو ذاك، وهنا ينبغي التفكير في موضوعة لن نتوسع فيها هنا وهي موضوعة اللاقطبية.

ب- ينبغي التفكير أيضاً، وفي ظل الأزمة الشاملة التي تعيشها المنظومة الرأسمالية، حتى ضمن الدول الصاعدة، بما يمكن أن ينشأ على مستوى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة مع تمكن البشرية من وضع الأساس التكنولوجي والمادي لحل مشكلة الندرة بشكل نهائي «خاصة مع تطور الذكاء الصناعي»».

سابعاً: الشرق الأوسط، مشروعان متناقضان.

ضمن اللوحة العامة التي حاولنا رسمها فيما سبق من هذه المادة، بات من الممكن الانتقال لمعالجة القضية الملموسة المتمثلة في حرب الـ 12 يوماً، ووضعها في مكانها المناسب في تلك اللوحة.

أول ما ينبغي الانتباه إليه هو أن نقاش المشاريع السياسية والجيوسياسية الخاصة بالشرق الأوسط، يقع في كثير من الأحيان في فخ السجال السياسي الراهن، سواء كان الحديث هو السجال في سورية، أو في أي دولة من دول «الشرق الأوسط» أو «غرب آسيا».

ما نقصده بالضبط، هو أن السجال يدفع باتجاه القول: إن هنالك مجموعة مشاريع متصارعة في الشرق هي التالية:

مشروع شرق أوسط «إسرائيلي».

مشروع فارسي/شيعي/صفوي إلخ.

مشروع عثماني/طوراني إلخ.

إذا أردنا نقاش الأمور بشكل موضوعي، وبعيداً عن المناكفات السياسية اليومية، فإنه ينبغي علينا أن نأخذ بالاعتبار الأمور التالية:

وجود أحلام أو طموحات لدى أي طرف من الأطراف، لا يعني إطلاقاً أن لديه مشروعاً؛ فوجود المشروع مرتبط بوجود إمكانيات واقعية لتحقيقه. ما يعني أن تلك المشاريع المفترضة التي لا يوجد أساس واقعي لقيامها، ينبغي ألا يتم التعامل معها كمشاريع، وأكثر من ذلك فإن التعامل معها كمشاريع حقيقية هو عملية تضليل مقصودة للتغطية على مشاريع أخرى حقيقية، وتمتلك مقومات الوجود والتحقق.

قابلية أي مشروع «إقليمي» للتحقق، تُشتق مباشرة من قابلية تحققه بالمعنى الدولي

وحرب الـ 12 يوماً «3/3»

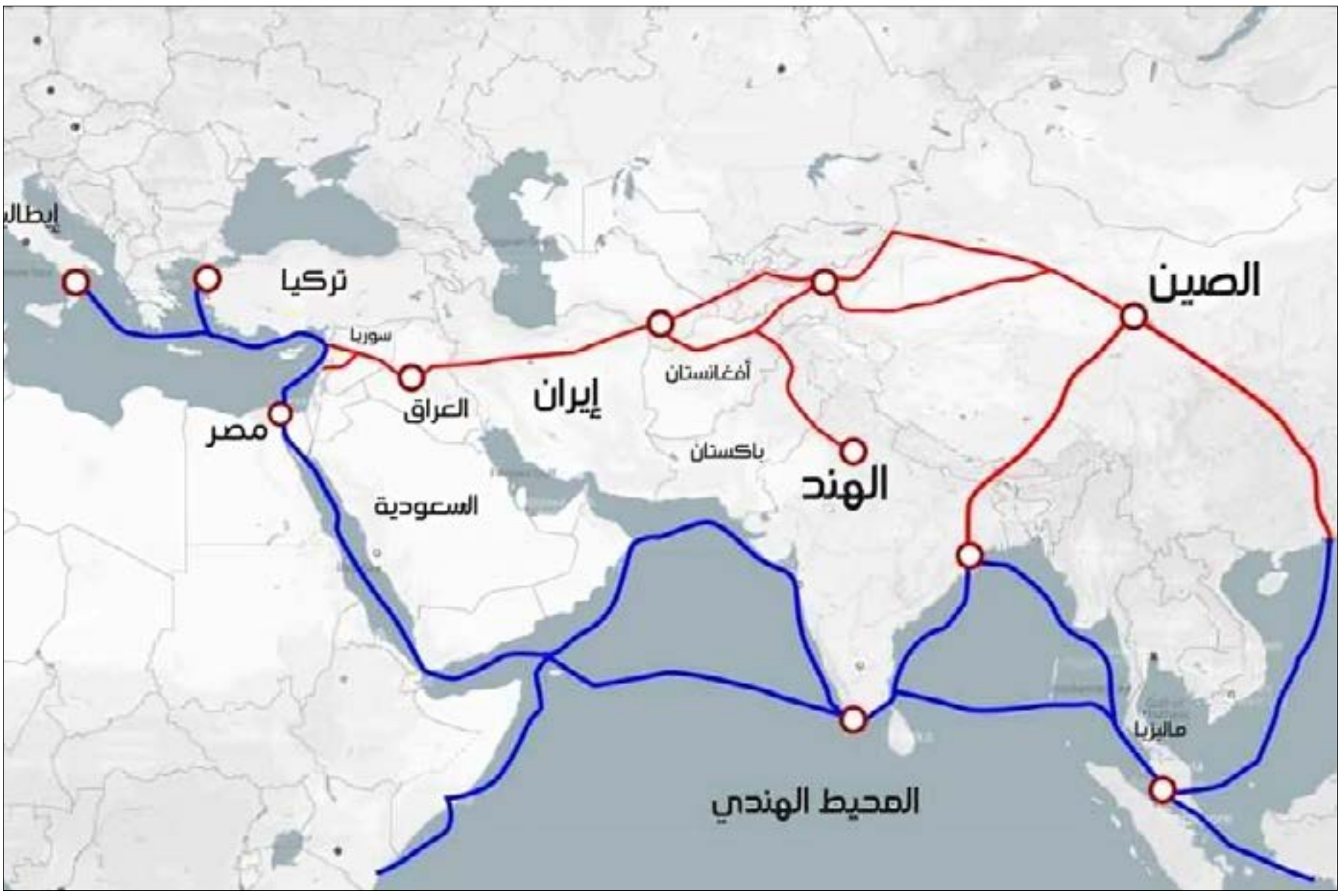

الواسع؛ ففي عالمنا الذي نعيش فيه اليوم، لا يوجد شيء اسمه مشروع إقليمي وفقط، فكل مشروع إقليمي هو بالضرورة– في حال كان مشروعاً واقعياً– جزء من مشروع دولي أكبر.

ضمن هذين المعيارين، فإن الحديث عن مشروع فارسي أو عثماني هو حديث لا أساس له؛ فأي من هذين المشروعين المفترضين، لا يمكنه أن يكون جزءاً لا من مشاريع الغرب المتراجع البحري، ولا من مشاريع الشرق الصاعد القاري.

بالمقابل، فإن مشروع الشرق الأوسط «الإسرائيلي» هو مشروع دولي/إقليمي يحقق بشكل مباشر مصالح القوى المحيطية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، عبر إعاقة وحتى منع مشروعي الحزام والطريق من التقدم، عبر جملة من الحروب البينية وعبر التفتيت والتقسيم على أسس طائفية ودينية وقومية. بكلام آخر، فإن الترويج لوجود مشاريع فارسية وعثمانية، هو في نهاية المطاف جزء من التخديم الدعائي لمشروع الشرق الأوسط «الإسرائيلي»/الأمريكي.

وما هو المشروع المضاد إقليمياً؟ المشروع موجود وإن لم يكن له اسم معلن ومتفق عليه... بمستواه الدولي الاسم واضح، وهو الحزام والطريق والأوراسي، أو مشروع القوى القارية. بمستواه الإقليمي يمكن تسميته اصطلاحاً بمشروع «شعوب الشرق العظيم»، وأعمدته الأساسية هي التالية:

تطويق وإنهاء دور «إسرائيل» بوصفها كياناً مخرباً ومستنزفاً لكل دول وشعوب المنطقة، وأداة في الضغط المتواصل عليها.

حل القضية الكردية حلاً عادلاً سلمياً يضمن وحدة بلدان المنطقة كل على حدة، وتعاونها وتآخيها بالمعنى الواسع.

حل النزاعات الحدودية والمائية والطاقية بين دول المنطقة في إطار تعاوني يسمح بتنمية شاملة متوازنة ومتزامنة.

تحويل الطاقات التي يجري هدرها في الحروب والصراعات البينية على أسس طائفية ودينية وقومية باتجاه البناء والازدهار، وخاصة في البنى التحتية، ومن ثم في الصناعة والزراعة، ليس فقط كعنصر ربط– ترانزيت ضمن الحزام والطريق والأوراسي– بل وكمستهلك ومنتج وازن ضمن الدورة الإنتاجية العالمية.

في ظل الحالة القاتمة التي تعيشها شعوب منطقتنا، ربما يبدو الكلام السابق حلماً طوباوياً، وخاصة مع السيطرة الإعلامية الهائلة للغرب الذي يحاول دفع شعوب المنطقة نحو الهزيمة والاستسلام والركوع النهائي. مع ذلك فإن المعطيات الواقعية تقول أشياء أخرى تماماً:

يسمح فهم التوازن الدولي القائم، بالقول: إن القوى القارية تجاوزت التوازن الصفري مع الغرب بأشواط، وبات صعودها ظاهراً وواضحاً وملموساً، بمقابل التراجع الغربي، الواضح والملموس أيضاً: اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً وثقافياً...

ولأن المشروعين المتضادين اللذين نتحدث عنهما، أي «الشرق الأوسط الإسرائيلي/الأمريكي» و«شعوب الشرق العظيم»، هما امتداد وتكملة للمشروعين الدوليين، فإن المنطق يقول: إن احتمال نجاح مشروع شعوب الشرق العظيم أعلى من احتمال نجاح «الشرق الأوسط الإسرائيلي/ الأمريكي».

يمكن أن نعد كمّاً هائلاً من المؤشرات على الخط العام لتطور الأمور في منطقتنا، الذي يشير إلى ارتفاع احتمالات تحقق مشروع «شعوب الشرق العظيم» يوماً وراء الآخر، وبالضبط تحت ضغط التهديد الأمريكي–«الإسرائيلي» الذي لا يطال الشعوب والدول فحسب، بل وحتى الأنظمة والسلطات. بين المؤشرات، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: ثلاثي أستانا بصيغه المتعددة والتي لا تشكل سورية ضمنها إلا جزءاً صغيراً في لوحة التعاون الأوسع بين الدول الثلاث. التسوية السعودية الإيرانية بوساطة صينية، والتي أثبتت أنها أكثر رسوخاً بكثير من خرافة «الناتو العربي» ومن «اتفاقات أبراهام» و«صفقة القرن». جملة التسويات والمصالحات بين تركيا ودول الخليج العربي ومصر. التطور المستمر للعلاقة بين مصر وإيران، وأيضاً تحت ضغط التهديد الأمريكي–«الإسرائيلي» لهما معاً. انضمام دول عديدة في المنطقة إلى منظمة بريكس كأعضاء أصلاء أو كمراقبين. ارتفاع مستوى التبادلات البينية بين هذه الدول، وبينها وبين الصين وروسيا، بما في ذلك في مجالات السلاح والتكنولوجيا المتقدمة، في كسر للاحتكار التاريخي الغربي الذي كان مفروضاً عبر عقود طويلة. ارتفاع التناقض داخل كل دولة من دول الإقليم بين التيارات التي تميل إلى الغرب، وتلك التي تميل إلى الشرق، والوصول إلى حافة الانقلابات والتهديد بالتقسيم الداخلي من قبل الغرب، كما جرى في تركيا على سبيل المثال، وكما جرى ويجري بأشكال أخرى متعددة في مصر وفي السعودية، الأمر الذي يدفع باتجاه مزيد من التصلب الداخلي ضد الغرب، وضد الأمريكان خاصة. يتعزز هذا الأمر كنتيجة مباشرة لحقيقة واضحة هي: أن أمريكا لم يعد لديها ما تقدمه لحلفائها أو خصومها إلا أمر واحد هو أن تكف بلاءها عنهم؛ «وهذا ما يقر به مفكر من مستوى ميرشهايمر ودوغلاس ماكريغر»، فواشنطن لم يعد لديها مشاريع تقدمها للدول إلا العقوبات أو الغزو العسكري أو الرسوم الجمركية، أي أن ما يمكن أن تحصل عليه أي دولة من الدول من واشنطن، هو فقط النجاة من بلطجتها... والبلطجة مع الوقت تتحول إلى سلاح مثلوم؛ فالعقوبات نفسها، ووفقاً لترامب وغير ترامب، أضعفت وتضعف موقع الدولار، وأضعفت وتضعف مؤسسات بريتين وودز والهيمنة الغربية على النظام المالي العالمي...

من الممكن فهم حرب الـ 12 يوماً التي شنتها كل من «إسرائيل» والولايات المتحدة على إيران بوصفها جزءاً من مشروع الشرق الأوسط «الإسرائيلي»-الأمريكي

وكذلك الأمر مع الرسوم الجمركية ومع البلطجة العسكرية؛ فالدول ترى اليوم أن لديها خيارات أخرى تستطيع أن تحصن نفسها من خلالها ضد البلطجة الأمريكية بشكل تدريجي ومتصاعد...

ثامناً: نتائج وخلاصات

بالاستناد إلى كل ما سبق، يصبح من الممكن فهم حرب الـ 12 يوماً التي شنتها كل من «إسرائيل» والولايات المتحدة على إيران، بوصفها جزءاً من مشروع الشرق الأوسط «الإسرائيلي»–الأمريكي، وبوصفها جزءاً من مشروع دولي أكبر هو صراع القوى المحيطية ضد أفول نجمها التاريخي لمصلحة القوى القارية الصاعدة.

أي أن الحرب، وإنْ بدا في واجهتها أنها «إسرائيلية»/إيرانية، إلا أنها في عمقها حرب غربية أمريكية محيطية، ضد القوى القارية، وعلى رأسها الصين وروسيا. وهي في الوقت نفسه حرب على كل دول المنطقة، بما فيها تركيا ومصر والسعودية وسورية والعراق ولبنان، وفلسطين بطبيعة الحال. وهو أمر فهمته الدول المستهدفة جميعها بشكل جيد، ولم تقع في فخ السجالات السياسية اليومية «كما هو الشأن ضمن جزء من الشارع السوري على سبيل المثال»، واتخذت على هذا الأساس مواقف واضحة ضد «إسرائيل»؛ نتحدث هنا عن السعودية ومصر وتركيا والعراق، وعملياً كل الدول العربية، إضافة إلى الصين وروسيا ودول أمريكا اللاتينية وعدد كبير من الدول الأفريقية؛ فالتصريحات السياسية في هذه الحالة تعبير عن اصطفاف واضح ومفهوم، مبني على فهم عميق لمعنى هذه الحرب ضمن الصراع الدولي الأكبر، والذي يخص الجميع دون استثناء، وليس فيه مكان للنجاة والخروج سالمين بلا أذى، وفيه مكان واسع لاصطفاف الشعوب إلى جانب مصالحها العميقة التي تتناقض جذرياً مع المصلحة «الإسرائيلية»–الأمريكية...

تقرير من اللجنة السياسية المؤقتة

فيما يلي، تقدم اللجنة السياسية المؤقتة لتحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»، تقريراً سياسياً مكثفاً عن رؤيتها لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والوطنية، التي جرت خلال الأشهر الأربعة الماضية في سورية.

مقدمة:

في أعقاب سقوط السلطة الاستبدادية في أواخر عام 2024، دخلت سوريا مرحلة انتقالية جديدة تتسم بالغموض والهشاشة، في تحول لافت من سلطة قمعية مركزية إلى واقع سياسي متحول لم تستقر معالمه بعد. ورغم بوادر انفتاح نسبي، تظل المخاوف قائمة من إعادة إنتاج الاستبداد بصيغ دينية أو فئوية، أو استمرار التدخلات الخارجية.

في هذا السياق، تبرز استحقاقات البناء المصيرية لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية تعددية يحقق دستورها صيغة متطورة للعلاقة بين اللامركزية والمركزية، تعيد تعريف العلاقة بين المركز والأطراف، لضمان مشاركة مجتمعية فاعلة وتوزيع عادل للخدمات والموارد، مع الحفاظ على وحدة الأرض والشعب وسيادة القانون. هذا النموذج القائم على المواطنة المتساوية يُعد الضامن الأساسي ضد عودة الاستبداد بأشكاله الجديدة، وضد مخاطر التجزئة أو الاحتراب، كما يشكل حاجزاً أمام مخاطر الوصاية والهيمنة الخارجية. فالتضحيات الجسام التي قدمها السوريون، تُلزمنا اليوم بتحويل الألم إلى مشروع وطني متجدد وطن للجميع، لا للفئات أو الطوائف.

أولاً: السلم الأهلي

بيّنت مجريات الأشهر الماضية وحوادثها الجسام أنّه لا يمكن فصل السلم الأهلي والعدالة الانتقالية عن عملية الانتقال الديمقراطي، أو إعطائهما الأولوية عليها – كما اتجهت الأذهان لحظة سقوط السلطة البائدة– إذ أدّى تشويه هذا الانتقال، وعدم السير به بالاتجاه الصحيح، إلى جرائم وانتهاكات فظيعة حملت أبعاداً طائفية في مناطق متعددة من البلاد من دون أن تبدو لذلك نهاية واضحة، وإلى عمليات خطف واعتداءات وتدخلات عنيفة في حياة البشر وممتلكاتهم وحقوقهم وثقافتهم وحرياتهم الشخصية، بلا حسيب أو رقيب، إضافة إلى عودة تصاعد النشاطات ذات الطابع الإرهابي كما جرى في التفجير الإجرامي الذي استهدف كنيسة مار إلياس في حي دويلعة في دمشق.

إنّ السلطات القائمة اليوم، تتحمل المسؤولية الأولى عن حفظ الأمن والسلم الأهلي في مختلف مناطق البلاد، وخاصة تلك التي تقع تحت سيطرتها المباشرة، بما في ذلك الإعلان بأسرع وقت عن نتائج عمل «اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق في أحداث الساحل السوري» بشكل شفاف ونزيه، وإخضاع المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات للمحاسبة والمحاكمة. والتصدي لهذه المسؤولية يتطلب عدم الوقوع في خطأ الاعتماد على ما يُسمى «حلولاً أمنية»؛ ويتطلب بالمقابل، اعتماد الحل السياسي الشامل القائم على إشراك السوريين وقواهم السياسية والمدنية والاجتماعية في الحكم وفق خارطة الطريق المتضمنة في قرار مجلس الأمن 2254 لأنهم أصحاب المصلحة الأولى في تكريس السلم الأهلي وتطويق من يحاولون تخريبه. وحينها فقط يمكن للحلول الأمنية الجزئية أن تصبح ذات معنى، أي عندما تكون جزءاً متفقاً عليه من حل سياسي شامل يقوم على الحوار والتوافق بين السوريين بكل تنويعاتهم، مع تجريم واضح ومحاسبة علنية لكل أشكال التحريض الطائفي وخطابات الكراهية.

تبرز استحقاقات البناء المصيرية لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية تعددية يحقق دستورها صيغة متطورة للعلاقة بين اللامركزية والمركزية تعيد تعريف العلاقة بين المركز والأطراف

بالتوازي، ينبغي ألا يغيب عن بال السوريين جميعاً، أن جهات خارجية متعددة تنخرط بشكل نشط في تحريض السوريين ضد بعضهم البعض، والتحريض باتجاه اقتتال طائفي وقومي وباتجاه تقسيم البلاد، وعلى رأس هذه الجهات تأتي «إسرائيل» التي تعبر بشكل رسمي عن عملها الدؤوب باتجاه تقسيم سورية وتخريبها. وهي تستخدم عملاءها واختراقاتها المتراكمة ضمن كل الأطراف السورية، مؤلبةً بضعها على بعض بمختلف الوسائل، بما في ذلك عبر استثمار واسع النطاق في الإعلام التقليدي وغير التقليدي. الأمر الذي يتطلب درجة عالية من الوعي والمسؤولية في التعامل مع مختلف القضايا، والابتعاد نهائياً عن تخوين السوريين بالجملة على أسس طائفية أو دينية أو قومية.

ثانياً: وحدة سوريا أرضاً وشعباً وسيادتها

تخضع أجزاء واسعة من الجغرافية السورية اليوم، إلى نفوذ قوى متعددة داخلية وخارجية، وتتباين فيها أشكال الإدارة من منطقة إلى أخرى.

كما تشهد الساحة السورية بين الفينة والأخرى أعمالاً عدوانية وتوسعية من قبل الاحتلال «الإسرائيلي» الذي يعتدي على أراضي ومقدرات وسيادة الدولة السورية وعلى أرواح أبناء الشعب السوري. ولم يكن استهداف مخازن الأسلحة وتدمير المقدرات العسكرية للجيش السوري يوم السقوط سوى بداية عدوان جديد مستمر، أخذ في التمدد ليقترب إلى مسافة 20 كيلومتراً من العاصمة دمشق، وقد حاول سلاح الطيران من خلال ضرباته في أثناء أحداث أشرفية صحنايا خلط الأوراق وتسعير المسألة الطائفية، كما شكلت مسألة تمكن «إسرائيل» من الحصول على المقتنيات الشخصية للجاسوس «الإسرائيلي» كوهين ضربة وجدانية لضمير الشعب السوري كله؛ وأثارت تساؤلات حول دور السلطة في ذلك.

يعيد «تماسك» التأكيد على ما ورد في بيانه التأسيسي من ضرورة احترام سيادة الدولة السورية واستقلالها ووحده أراضيها. ويحذّر من خطورة الترويج للتقسيم وتغيير الحدود والحروب الأهلية كأداة لتغيير الخرائط. ويشير «تماسك»، إلى أنه وبالرغم من أهمية وتأثير أدوار القوى الخارجية، إلا أن التوجه نحو الداخل هو الأساس في تعزيز الاستقلالية تجاه الخارج، ومن هنا تأتي أهمية التوافق على شكل الحكم الذي يضمن وحدة السوريين باعتماد مبدأ المواطنة المتساوية، وعدم النظر إلى المجتمع السوري على أنّه مكوّن أساساً من ملل ومذاهب وطوائف وأديان وقوميات، بل من مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، تشكّل خلفياتهم القومية والدينية المتنوعة مصدر غنىً وقوة للهوية الوطنية الجامعة؛ والعمل على حل القضية الكردية حلاً وطنياً ديمقراطياً، والاعتراف بحقوق المكونات القومية الأخرى «السرياني الآشوري، الكلدان، التركمان، الأرمن، الشركس ...الخ».

وبالطبع، فإنّه لا يمكن الحديث عن وحدة سوريا وسيادتها بوجود جيوش أجنبية وأراض محتلة ومناطق تحت نفوذ دول أخرى، فلا وجود للسيادة إلا بخروج جميع الاحتلالات والجيوش الأجنبية من كامل الأرض السورية؛ ويؤكد «تماسك» أنه لا يحق لأي سلطة كانت أن تتخلى عن الأراضي السورية وفي مقدمتها الجولان السوري المحتل، وأن أي اتفاقات دولية بمستوى حرب

مقدم لاجتماع الهيئة العامة لتماسك

أو سلام هي اتفاقات ينبغي أن تمر بالضرورة عبر سلطة منتخبة انتخاباً حراً ونزيهاً يحقق تمثيلاً فعلياً للسوريين في الداخل وفي أماكن النزوح وفي الخارج.

ثالثاً: المؤسسات العسكرية وحصر السلاح

يرتبط ملف السلم الأهلي ارتباطاً عضوياً بموضوع حصر السلاح وجمعه، وإنشاء مؤسسات وطنية جامعة ينحصر فيها حق حمل السلاح، أي مؤسسة الجيش الوطني ووزارة الداخلية، والتي ينبغي أن تكون حيادية تجاه السياسة، لا تتدخل بها، وتحمي في الوقت نفسه الدستور وحق السوريين في العمل السياسي وفي التعبير عن آرائهم.

إن السير باتجاه تشكيل هذه المؤسسات ما يزال متعثراً بشدة، والسبب الأساسي هو الحالة الفصائلية المهيمنة على المشهد، وأن تشكيل هذه المؤسسة لا يجري حتى اللحظة على أساس توافق وحوار سوري عام، بل يجري انطلاقاً من فرض الأمر الواقع، وفي إطار الحفاظ على السلطات القائمة، ما يجعل من معايير الولاء أهم وأعلى من معايير الكفاءة والانتماء الوطني الجامع، وهذا الأمر يساهم في تعقيد موضوع حل الفصائل المختلفة وتجميع السلاح وحصره.

كما أن موضوع المقاتلين الأجانب ما يزال عقدة تحتاج إلى حل، ليس لأن هذه الجهة الخارجية أو تلك تطالب بذلك، ولكن لأن بناء مشروع وطني سوري يتطلب أن تكون اليد السورية هي العليا في بنائه وإدارته، ما يتطلب إبعاد المقاتلين الأجانب عن مواقع التأثير المختلفة ضمن المؤسسة الوطنية المطلوب بناؤها.

إن السير بالبلاد نحو حالة من الوحدة الوطنية ومن السيادة الحقيقية، يتطلب بالضرورة اعتماد معايير الكفاءة والانتماء الوطني الجامع، بعيداً عن معايير الولاء أو المعايير الضيقة الطائفية وغيرها، في تشكيل المؤسسات الوطنية الجامعة. والطريق نحو إنجاز هذه المهمة يمر بالضرورة عبر المؤتمر الوطني العام المنشود، وعبر حكومة وحدة وطنية تنتج عنه. إن إنشاء مؤسسات وطنية جامعة ينحصر فيها حق حمل السلاح، يتطلب الاستفادة من الخبرات المتراكمة ضمن المجتمع السوري، بما فيها خبرات من لم يتورط بجرائم حرب من المنشقين من جنود وضباط، وأيضاً من لم يتورط بجرائم حرب من جنود وضباط الجيش السوري المنحل.

رابعاً: الإعلان الدستوري والحكومة الجديدة ومجلس الشعب

عبّر «تماسك» في مناسبات سابقة، بينها المؤتمر الصحفي الذي شهد إطلاقه، عن موقفه من الإعلان الدستوري الذي أصدرته السلطات القائمة. ملخص الموقف أن الإعلان لم يرتق إلى مستوى الضرورات التي تواجه البلاد، وخاصة في النقاط التالية:

1-» الخلل الكبير في توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث، والذي يجعل من السلطة التنفيذية، ومن موقع الرئاسة خاصة، متحكماً أساسياً بكل السلطات وبصلاحيات شبه مطلقة.

2-» غياب أي حديث عن الديمقراطية، وعن حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، وهو ما يخالف رغبات السوريين وتطلعاتهم سواء خلال نضالهم طوال 14 سنة الماضية، أو قبلها بعقود قدم فيها الشعب السوري تضحيات هائلة من شهداء ومعتقلين من مختلف التيارات السياسية السورية.

3-» تحديد الفترة الانتقالية بخمس سنوات يعني ضمناً الاستئثار بمصير البلاد وبطريقة إدارتها طوال هذه الفترة، دون أن يكون للشعب السوري رأي يقوله خلال هذه الفترة.

إن السير بالبلاد نحو حالة من الوحدة الوطنية ومن السيادة الحقيقية يتطلب بالضرورة اعتماد معايير الكفاءة والانتماء الوطني الجامع بعيداً عن معايير الولاء أو المعايير الضيقة الطائفية

يضاف إلى ذلك خرق السلطة للإعلان الدستوري وتجاوزه في عدة قرارات وممارسات رغم فرضه من السلطة ذاتها؛ وغياب المؤسسات القضائية وفصل السلطات وهيمنة منصب «الشيخ» على أغلب مؤسسات الدولة؛ كما أن العملية الجارية حالياً من أجل تعيين/اختيار أعضاء مجلس الشعب، تشكل خطوة إلى الوراء من حيث الشكل والمضمون؛ فهي تشكل تراجعاً عن مبدأ الانتخاب المباشر باتجاه عمليات تعيين واختيار تتحكم السلطة التنفيذية بمختلف مراحلها، وبنتائجها في نهاية المطاف، الأمر الذي من شأنه أن يتحول إلى فرصة ضائعة إضافية في تحقيق تمثيل حقيقي للسوريين في الداخل وفي الخارج، في أماكن النزوح وفي أماكن اللجوء، وسيؤدي مسار التحكم والهيمنة والإقصاء في العملية الدستورية والتشريعية بالنهاية إلى التأثير على عملية وضع الدستور الدائم.

إن «تماسك»، وإذ يدعو لإعادة النظر في الإعلان الدستوري، فإنه يدعو إلى العمل بالتوازي، وبشكل جاد، من أجل تنفيذ خارطة الطريق المتضمنة في القرار 2254، والتي تتضمن ملفات عديدة بينها الدستور الدائم والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وملفات اللاجئين والمفقودين والانتخابات وغيرها، وذلك ابتداءً بعقد المؤتمر الوطني العام ذي التمثيل الواسع، والذي يجب أن يكون بمثابة جمعية تأسيسية، تأخذ حواراته وقتها الموضوعي الضروري، وأن تكون علنية ومتلفزة، ليرى الشعب السوري بنفسه ما يجري، ويساهم في النقاش وفي إدارة الدفة نحو مصالحه المشتركة، ونحو مصلحة بلاده.

ويرى «تماسك» أن ما جرى في الملف الحكومي وملف الإعلان الدستوري ومؤتمر الحوار الوطني حتى الآن، يشكل محاولة للقفز فوق استحقاق المؤتمر الوطني العام، وحكومة الوحدة الوطنية الجامعة، لمصلحة مؤتمر حوار وطني مختزل من حيث مدته وتمثيله وصلاحياته «توصيات غير ملزمة»، ولمصلحة حكومة جديدة أفضل من سابقتها من حيث الشكل، ولكنها ما تزال تعبر عن رغبة عالية في الاستئثار والعمل بعقلية الحزب القائد، التي لا يمكن لها أن تقود البلاد إلى بر الأمان.

خامساً: الوضع المعيشي

يواصل الوضع المعيشي للسوريين تدهوره، محافظاً على أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر. وقد تلقت الشريحة الأوسع والأفقر في سورية ضربتين كبريين مما بعد سقوط الأسد، وهما رفع سعر الخبز 1150%، ورفع أسعار المواصلات 300-400%، ومع خطة علنية لتسريح مئات الألوف من الموظفين بوصفهم فائضاً، والمباشرة بتسريح جزء منهم عبر إجازات مدفوعة أو بلا راتب وحرمانهم من التأمينات الاجتماعية، في تجاوز سافر للقوانين السورية النافذة.

هذا التغييران ربما لا يعنيان شيئاً للشريحة الغنية في سورية، ولبعض الشرائح التي تتلقى أجوراً بالدولار الأمريكي أو بغيره من العملات الأجنبية، لكنهما تغييران كارثيان بالنسبة للسواد الأعظم من السوريين، بحيث بات الخبز والمواصلات وحدهما كافيان لاستهلاك كامل الدخل لعدد كبير جداً من العائلات السورية الفقيرة.

إن إيجاد السبل المناسبة لإيقاف تدهور معيشة السوريين بشكل سريع، هو واحدة من أهم ضرورات الأمن الوطني، والسلم الأهلي في سورية؛ لأن حالات الفقر والجوع، هي سبب أساسي من أسباب مختلف أنواع الجرائم، ناهيك عن أنها أرض خصبة للاستثمار الخارجي باتجاه التجييش والتوتير الطائفي والقومي.

سادساً: رفع العقوبات والوضع الاقتصادي

شكل قرار رفع العقوبات فسحة أمل بالنسبة للسوريين كلهم، بعد أن افترست العقوبات

البلاد وأهلها طوال سنوات. مع ذلك، فإن الكلام عن رفع العقوبات، ورغم مرور أشهر على إطلاقه، لم يتم بعد بشكل كامل، والواضح أنه يجري في إطار ابتزاز سياسي واقتصادي للبلاد وأهلها. وحتى بافتراض رفع العقوبات كاملة ودون شروط، فإنه هذا وحده ليس ضمانة للانتقال بالاقتصاد السوري وبمعيشة السوريين نحو وضع أفضل، بل ويمكنه أن يؤدي وظيفة معاكسة تماماً، في حال اقترن بتبعية اقتصادية مضاعفة، وبإضعاف لدور الدولة الاجتماعي في الطبابة والتعليم ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي، لمصلحة نمط اقتصادي ريعي ضعيف الإنتاجية يعتمد على رؤوس أموال تعمل بالمضاربة وعلى المساعدات الخارجية، وينفذ توصيات ووصفات المؤسسات الدولية، وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

إن صياغة النموذج الاقتصادي الجديد لسورية، بما في ذلك توقيع العقود الاستراتيجية طويلة الأمد، وطريقة التصرف بقطاع الدولة، ليست من صلاحيات السلطات القائمة بحال من الأحوال، وهي بالضرورة صلاحيات سلطة منتخبة ينتخبها الشعب السوري في نهاية المرحلة الانتقالية.

ولذلك نجد أنَّ تعافي الوضع الاقتصادي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة السياسية السورية، لا سيما هوية السلطة القائمة واستراتيجية عملها وقدرتها على إشراك السوريين وإرساء الاستقرار الحقيقي في كافة الأراضي السورية.

هذا لا يعني أنه لا ينبغي عمل شيء حتى انتهاء المرحلة الانتقالية، بل ينبغي عمل أشياء كثيرة على رأسها المسارعة لإعادة السوق الوطنية الواحدة المتصلة، عبر استكمال التفاهمات السياسية الداخلية بأسرع وقت، والاستناد إلى الموارد المحلية وتنميتها، والحفاظ على مكتسبات الناس وفتح أبواب الاستثمار بناء على خريطة استثمارية تكون أولويتها هي الإنتاج المحلي وتعزيزه، في الصناعة والزراعة.

وينبغي، في إطار العمل لاستكمال النموذج السوري الخاص بالاقتصاد، الاستفادة من التوازنات الدولية الجديدة، أسوة بدول عديدة مثل تركيا والسعودية وإندونيسيا وفيتنام، والجزائر وغيرها، والتي لا تجعل من نفسها تابعاً اقتصادياً للغرب، وتستفيد من صعود الشرق اقتصادياً، وتتعامل مع كلا الطرفين لتأمين استقلاليتها الاقتصادية، وتالياً السياسية، وعبر التركيز على القطاعات المنتجة وتنميتها بالدرجة الأولى.

سابعاً: العدالة الانتقالية

أصدر الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع المرسوم رقم 20 القاضي بإنشاء «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية»، وحصر وظيفته بالكشف عن الجرائم والانتهاكات التي تسبب بها نظام الأسد الساقط، إضافة إلى جبر الضرر ووصولاً للمصالحة الوطنية.

إن النظر إلى العدالة الانتقالية بشكل انتقائي من شأنه أن يجعلها عرجاء ويمنعها من تحقيق وظيفتها الأساسية، ليس فقط في إنصاف الضحايا ولكن أيضاً في وضع أساس متين للسلم الأهلي ولإعادة بناء الهوية الوطنية السورية وكشف مصير المعتقلين والمغيبين قسراً وطي صفحة الاعتقال السياسي والقمع بما يسمح بمنع تكرار المأساة مرة أخرى في المستقبل.

بهذا المعنى، فإنه ينبغي أن تتضمن العدالة الانتقالية البدء بإجراءات بناء الثقة، والكشف عن جرائم كل الأطراف تجاه الشعب السوري، لتكون عملية الكشف والاعتراف أساساً للسلم الاجتماعي وللعبور بالبلاد نحو بر الأمان موحدةً شعباً وأرضاً، ووصولاً إلى مصارحة ومصالحة حقيقية بين كل السوريين... وهذا يتطلب أن يندرج عمل لجنة التحقيق في أحداث الساحل السوري ضمن ملف العدالة الانتقالية أيضاً، وأن يتم الوصول إلى نتائج واضحة ومعلنة بأسرع وقت.

ينبغي العمل من أجل تثبيت الحوار والتوافق والتفاهم بوصفه الوسيلة الوحيدة للتعاطي بين الأطراف السورية المختلفة وينبغي أن يكون السوريون على اطلاع بمجريات الحوار

ثامناً: ملف شمال وشرق سوريا

بعد توقيع اتفاق 10 آذار بين السلطة القائمة، وقوات سورية الديمقراطية، تفاءل السوريون خيراً بأن الأمور ستسير في اتجاه إيجابي نحو وحدة سورية متكاملة، جغرافياً وسكانياً. اتضح مع الوقت أن هنالك تعقيدات عديدة تعترض سبيل استكمال الاتفاق وتنفيذه.

مع ذلك، فإنه ينبغي العمل من أجل تثبيت الحوار والتوافق والتفاهم بوصفه الوسيلة الوحيدة للتعاطي بين الأطراف السورية المختلفة، وينبغي أن يكون السوريون على اطلاع بمجريات الحوار، في هذا الملف وفي كل الملفات الأخرى. وفي هذا الإطار، يطالب «تماسك» بألا يكون الحوار بين السلطة في دمشق وقسد أو أي طرف وطني آخر حواراً ثنائياً معزولاً عن بقية الأطراف الوطنية في سورية؛ وعليه فالتحالف يطالب بأن يتم إشراك القوى الوطنية المختلفة في هذه الحوارات، وبما يخدم جسر الهوة بين الأطراف، وتعظيم نقاط التقاطع، وبما يخدم وحدة سورية أرضاً وشعباً.

تاسعاً: دور النساء والشباب في السياسة والحياة العامة

اعترافاً بالدور التاريخي للمرأة السورية التي تحمّلت العبء الأكبر للحرب بصلابة أسطورية، وحافظت على استمرار الحياة كـ«صمام أمان»، وقدمت مساهمات حاسمةً في النضال التحرري ومحاربة الإرهاب، وتمتلك طاقات بنّاءةً غير مستثمرة لبناء الوطن الديمقراطي؛ وذلك من خلال التزام الدولة بضمان التمثيل النسبي العادل للجنسين « 50%» في كافة مفاصل الحياة العامة والسياسية كضامنة للحياة الحرة العادلة، وتمكينها مؤسسياً في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وتصحيح سياسات الإهمال والغبن التي تحدّ من مشاركتها الفاعلة، وجعلها شريكاً أصيلاً في صنع القرار وقيادة مسارات السلم المجتمعي.

ويُشكل الشباب السوري قاطرة الحراك الثوري ورافعة استراتيجية لبناء المستقبل واعترافاً بدورهم التاريخي كرواد للثورة، واستثماراً لطاقاتهم الخلاقة في إعادة البناء تلتزم الدولة بضمان تمثيلهم بنسبة لا تقل عن «25%» في جميع المؤسسات الدستورية وهيئات صنع القرار.

عاشراً: النقابات واستقلاليتها

تشكلت النقابات في سورية نتيجة لتضحيات ملايين السوريين عبر أكثر من مئة عام، لتكون منصة من منصات النضال الاجتماعي والوطني، وإن كان النظام السابق قد اعتدى على استقلاليتها وأساء لها وعمل على تحويلها إلى أداة بيده، فإن أمامنا اليوم فرصة استعادة استقلاليتها الحقيقية ودورها الوطني والاجتماعي، وهذا يتطلب وقف أي تدخلات فوقية وسلطوية في عملها، ومنع تكرار عقلية الحزب القائد والأجهزة الأمنية في إدارتها. وعليه، ينبغي التراجع عن الإجراءات الفوقية التي يجري فرضها على النقابات المهنية والعمالية والفلاحية، والاستناد إلى مبدأ الانتخاب الحر من قبل أعضائها، بالتوازي مع توسيع عضويتها عبر إعادة من تم فصله منها على أسس سياسية أو كيدية.

تشكل هذه الوثيقة خطوة إضافية في تعميق التفاهمات بين قوى التحالف، وتعتبر جزءاً من وثائق التحالف الأساسية.

يعمل تحالف «تماسك» على بدء حوارات ونقاشات جادة في النقاط التالية من أجل إدراج الخلاصات في الرؤية السياسية التي سيعمل التحالف على إقرارها في المؤتمر القادم:

المسائل القومية ضمن الإطار الوطني «السرياني الآشوري، الكلدان، التركمان، الشركس، الأرمن، ...الخ».

دور المجتمع المدني وتفعيل الحياة السياسية.

الهوية الوطنية السورية الجامعة والهويات الفرعية.

■ دمشق
10/تموز/2025

«إسرائيل» تناور على حافة الهاوية

تجاوزت الحرب الصهيونية على قطاع غزة شهرها العشرين، ولا تزال جرائم الإبادة والتدمير جارية، ومعها خطط التهجير القسري، دون أدنى تقدم سياسي لـ «إسرائيل»، وينعكس ذلك تخبطاً واضحاً داخل حكومة الاحتلال وائتلافها القائم، المهدد على الدوام بالانهيار ربطاً بأي تقدم بمفاوضات وقف الحرب.. في المقابل، حافظت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة على ثباتها رغم الضربات الكبرى التي تلقتها والضغوط المهولة التي تتعرض لها، ليعود نشاطها الميداني، بعملياته النوعية، كما كان الحال خلال الشهر الأول من الحرب.. ومعها الثبات والإصرار على المطالب الفلسطينية المحقّة في المفاوضات.

■ يزن بوظو

بدأت منذ بضعة أيام جولة محادثات جديدة غير مباشرة بين الوفدين «الإسرائيلي» والفلسطيني بوساطة قطرية في الدوحة، بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، يشمل إطلاق سراح الرهائن على مراحل وانسحاب القوات «الإسرائيلية» تمهيداً لإنهاء الحرب بالكامل... وليس جديداً أن الوفد «الإسرائيلي» يعمل ما في وسعه لإفشالها عبر طرح مقترحات غير مقبولة بالنسبة للفلسطينيين ومقاومتهم.

المقترح «الإسرائيلي»

اقترح الوفد «الإسرائيلي» خرائط انسحاب من بعض أجزاء قطاع غزة تتضمن إعادة انتشار للجيش «الإسرائيلي» وتبقي سيطرته قائمة على نحو 40% من أراضي القطاع لبدء تنفيذ أي وقف إطلاق نار لمدة 60 يوماً، ومشروط بتبادل للرهائن، فضلاً عن الحديث عن نزع سلاح المقاومة... وتشمل الخريطة نقل مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى منطقة غرب رفح.

واعتبر وزير الدفاع «الإسرائيلي» يسرائيل كاتس أن توقف العمليات العسكرية لمدة 60 يوماً يخلق فرصة لبناء ما سمي بالـ «مدينة الإنسانية» في رفح جنوب قطاع غزة، حيث ستؤوي هذه المنطقة الصغيرة جميع سكان غزة بعد فرزهم عن المنتمين لـ «الجماعات المسلحة»، وتبدأ بوضع 600 ألف فلسطيني بها بعد تدقيقهم أمنياً كمرحلة أولى... وسرعان ما لاقى هذا المقترح ردوداً دولية واصفة إياه بأنه مخطط لبناء «معسكر اعتقال» تمهيداً للتهجير.

رفض المقاومة.. وإطالة عمر الائتلاف

إن مثل هكذا مقترحات تهدف بالضبط لإفشال المحادثات، وعليه، بطبيعة الحال، رفضت «حماس» بشكل كامل هذا الأمر، مؤكدة شرط انسحاب القوات «الإسرائيلية» من قطاع غزة بشكل كامل، وإطلاق سراح الرهائن على مراحل مرتبطة باستمرار وقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية، تمهيداً للوصول لإنهاء كامل للحرب.

في الحقيقة، وبقدر ما هو سعي لإفشال المحادثات، فإن هذه المقترحات تعد رسائل داخلية تهدف لإطالة أمد عمر الائتلاف «الإسرائيلي» الحاكم بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قدر الإمكان.. وهذا ليس سراً، بل إن هيئة البث الرسمية «الإسرائيلية» نفسها رجحت أن وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير قد يقدم استقالته من الحكومة بحال توقيع اتفاق مع المقاومة الفلسطينية، مؤكدة وجود أزمة في الائتلاف نتيجة المفاوضات الجارية في قطر.. وقد عقد نتنياهو اجتماعاً خاصاً مع وزير المالية سموتريتش بهدف منع تفكك الائتلاف.

وقد قال نتنياهو مؤخراً بعد ختام زيارته إلى واشنطن: «قالوا إننا لن نعود إلى الحرب بعد الهدنة الأولى، ثم عدنا، وبعد الهدنة الثانية، عدنا، وإذا كان هناك وقف ثالث لإطلاق النار، فسنعود مجدداً إذا تطلب الأمر»... إن هذا الإصرار بالحرب يأتي نتيجة أزمة داخلية عميقة جارية، وهو يمثل حالة هروب للأمام، حيث أن الهروب التقليدي بقبول وقف إطلاق النار ومعه الهزائم السياسية، يعني فتح تحقيقات أمنية ومحاكمات عديدة بحق نتنياهو وشركائه في الائتلاف، فضلاً عن القضايا المرفوعة ضده أساساً، تنتهي بوضعهم في السجن كـ «شمّاعات» إعلامية للهزيمة الصهيونية.

المفتاح في واشنطن

إن انتظار تغيّر شيء ما من «إسرائيل» وحدها يعد أمراً فارغاً.. إن التغير الوحيد الممكن في هذه المسألة لا يمكن له إلا أن يأتي من واشنطن، ومن غير الممكن أن يظهر شكله النهائي كتغير تدريجي، فإما أن تستمر حكومة نتنياهو بوجودها، وبالتالي استمرار ما تقوم به منذ 21 شهراً، أو إنهاؤها بقرار أمريكي والبدء بمحادثات جدية تفضي لإنهاء الحرب. أزمة واشنطن تكمن بمحاولتها عبثاً تحقيق توازن ما بين مصلحة «إسرائيل» ودول المنطقة، لتخرج منها «إسرائيل» غير مهزومة وغير منتصرة، إلا أن الصراع الجاري موضوعياً لا يسمح بذلك لأي من الطرفين على حد سواء، ولن يطول الأمر حتى تصل المناورات الأمريكية بهذا الشأن لنقطة حرجة حقيقةً، تفاضل بها ما بين «إسرائيل» أو استمرار علاقاتها مع دول المنطقة... وهي نقطة نشهد تراكماتها بشكل متسارع، ليس فيما يتعلق بغزة فحسب، وإنما أيضاً بمصر وسورية ولبنان وتركيا.. فعوضاً عن «اتفاقات ابراهام» التي تم فرضها سابقاً على بعض دول المنطقة، قد نشهد اتفاقات جديدة، يجري فرضها هذه المرة على «إسرائيل» بصرف النظر عن كيفية «الإخراج الإعلامي» لها.. ويمكن رصد ذلك من «التنازلات العملية» التي قد يجري انتزاعها لصالح المنطقة.

أمام اللجنة العليا للانتخابات في حماه

قدم الرفيق علاء خير بك مداخلة أمام اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب السوري في اللقاء التعريفي الذي جرى بمحافظة حماه بتاريخ 28-6-2025.

تضمنت النقاط التالية:

بعد الاستماع إلى طروحات اللجنة العليا للانتخابات وشرحها عن آلية الانتخابات تم طرح بما يلي:

أولاً: التعقيب على آلية العمل، وأنها آلية قائمة على التعيين والانتقاء، ما يشبه إلى حد كبير آلية العمل في زمن النظام البائد، مع اختلاف الأسلوب، ولكن الغاية واحدة وهي الوصول إلى مجلس شعب معيّن تعييناً، والسؤال هل يعقل أن يتم الاستغناء عن مجموع أصوات الناخبين في المناطق أو مراكز المحافظات بهيئات ناخبة لا يتجاوز عدد الواحدة منها العشرات، ومن أين جاءت اللجنة المحترمة بهذه الآلية؟ علماً أن هناك آليات عالمية معروفة لتشكيل مجلس الشعب «الانتخاب المباشر من الشعب وأسلوب الانتخاب النسبي وسورية دائرة واحدة»

ثانياً: ما قاله السيد رئيس اللجنة العليا للانتخابات في دار الأوبرا بدمشق بأنه لا نريد مجلس شعب يعطل العمل، مع أن المطلوب في الحقيقة هو مجلس شعب يعطل العمل إذا كان هذا لعمل أو القانون في غير صالح السوريين، والوقوف بوجه السلطة التنفيذية، إذا كانت تطرح مشاريع قوانين مغايرة لمصلحة الشعب، وليس الوقوف معها لتمرير ما تريده من القوانين.

رد اللجنة على هذه الأسئلة كان بالآتي:

بالنسبة للسؤال الأول: إن هذه الآلية تم اعتمادها في إدلب وبسبب أن سورية في ظروف استثنائية، وإن المجلس الذي سيتم تشكيله هو مجلس مؤقت ولفترة مؤقتة، وبعدها سوف ننتقل إلى الانتخابات الحرة المباشرة.

الرد على الانتقاد الثاني: إن هكذا انتقاد فيه شيء من عدم الثقة باللجنة العليا للانتخابات، وإن السياق الذي طرحت فيه مقولة لا نريد مجلس شعب يعطل العمل لا يعني أن المجلس سوف يمرر جميع المشاريع أو القوانين.

الصندوق السيادي السوري... الطموح الاقتصادي والفراغ الدستوري

صدر المرسوم رقم 113 بتاريخ 24 حزيران 2025، والذي نص على إحداث «الصندوق السيادي» في الجمهورية العربية السورية، كمؤسسة ذات طابع اقتصادي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط مباشرة برئاسة الجمهورية. ويهدف هذا الصندوق إلى تنفيذ مشاريع تنموية وإنتاجية واستثمارية، وتحويل الأصول الحكومية «غير المفعلة» إلى أدوات للتنمية الاقتصادية.

ورغم الطابع الطموح لهذه الخطوة، والتي توحي بنية تحديث الإدارة المالية للدولة وتحفيز الاستثمار، إلا أن المرسوم يطرح إشكالات عميقة تتعلق بمدى شرعيته، ومدى التزامه بمبدأ الحفاظ على المال العام، خاصة في ظل غياب سلطة تشريعية منتخبة، ودستور دائم ينظم العلاقة بين السلطات، ويكفل الرقابة والمساءلة.

الجوانب الإيجابية المحتملة للصندوق

تحويل الأصول الحكومية غير المستغلة إلى مشاريع إنتاجية يمكن أن يسهم في تقليص العبء المالي للدولة، ورفع كفاءة استخدام الموارد العامة. أراضٍ غير مستثمرة أو منشآت معطلة قد تتحوّل إلى مصادر دخل وفرص عمل.

تمتُّع الصندوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي قد يتيح سرعة في اتخاذ القرار، ومرونة في التعاقدات، مقارنة بالمؤسسات الحكومية البيروقراطية.

الصندوق لا يعتمد على الأموال التي تخصصها الدولة فقط، بل يسعى إلى تمويل ذاته من عائدات مشاريعه أيضاً، ومن الهبات والتبرعات، ما يخفف الضغط على الموازنة العامة.

بحسب ما ورد، يعتمد الصندوق على نظام حوكمة صارم، يتضمن تقارير ربع سنوية وسنوية، وتدقيقاً من جهات مستقلة، إضافة إلى أدوات رقابة آنية تهدف إلى تصحيح الأخطاء قبل وقوعها.

الأصول الحكومية والمال العام... حدود لا يجب تجاوزها

ما هي الأصول الحكومية؟

تشمل الأصول الحكومية: العقارات- الأراضي- المنشآت العامة- الشركات الحكومية- المعدات- البنى التحتية- والحقوق المالية والقانونية التي تملكها الدولة.

هذه الأصول هي ملكية عامة للشعب، تمثل تراكماً تاريخياً من الاستثمارات، والضرائب، والعمل الوطني، ولا يجوز التصرف بها خارج الأطر القانونية والدستورية.

ومن مخاطر التفريط بهذه الأصول، تحت غطاء الاستثمار، فتح الباب أمام «تحويل الأصول» إلى مشاريع استثمارية، دون رقابة تشريعية، والذي قد يؤدي إلى:

خصخصة غير معلنة لأصول استراتيجية.

نقل ملكية مال عام إلى شركات خاصة أو جهات مجهولة دون شفافية.

بيع ممتلكات الدولة بأقل من قيمتها في ظل غياب معايير محاسبية دقيقة.

لذلك من الهام وطنياً التحذير من استخدام المصطلحات الفضفاضة، فمصطلح «الأصول غير المفعّلة» قد يُستخدم بشكل واسع لتبرير التخلص من أصول مهمة تحت ذريعة عدم الاستفادة منها حالياً، في حين أن بعض هذه الأصول قد تحمل قيمة استراتيجية لا تُقاس بالقيمة السوقية فقط.

الإشكال الدستوري والشرعي للمرسوم

يمكن تكثيف الإشكالات بهذا الصدد بالنقاط الرئيسية الآتية:

تم إصدار المرسوم من قبل سلطة انتقالية، لا تملك التفويض الشعبي الكامل، ولا تستند إلى دستور دائم. هذا يثير تساؤلات قانونية جوهرية حول شرعية اتخاذ قرارات مصيرية تمس مستقبل الاقتصاد الوطني.

غياب السلطة التشريعية المنتخبة، حيث لا توجد في سورية حالياً سلطة تشريعية تمثل إرادة الشعب وتقوم بوظيفتي الرقابة والمساءلة، ما يجعل الصندوق خارج نطاق التقييم الشعبي والمؤسسي.

مخالفة مبدأ الفصل بين السلطات، فبحسب المرسوم، الصندوق يرتبط مباشرة برئاسة الجمهورية، وتُعرض تقاريره عليها فقط، ما يتعارض مع مبدأ التوازن بين السلطات، ويحوّل المال العام إلى أداة ضمن صلاحيات جهة تنفيذية واحدة.

لا يُبنى اقتصاد مستدام في الظلام، بل عبر الشفافية، والمساءلة واحترام إرادة الشعب عبر مؤسساته الدستورية

التحدي الحقيقي... من يحاسب؟

إن غياب آليات مساءلة واضحة يثير التساؤلات الآتية:

من يراقب تحويل الأصول الحكومية؟

من يضمن أنّ اختيار المشاريع لا يخضع لمحاباة أو فساد؟

هل سيتم إعلان قوائم الأصول المنقولة إلى الصندوق؟

وهل يحق للمواطنين أو الإعلام أو المنظمات الرقابية الاطلاع على تقارير الصندوق؟

كل هذه الأسئلة تبقى بلا إجابة في ظل غياب إطار قانوني متكامل للصندوق، وغياب إرادة سياسية لمأسَسَة الشفافية.

نماذج عالمية بين النجاح والانهيار

تُظهر التجارب الدولية أن فعالية الصناديق السيادية لا تتوقف على وفرة الموارد، بل على الإطار المؤسسي والقانوني الذي يحكمها.

فبينما حققت دول مثل النرويج وسنغافورة نجاحات بارزة من خلال صناديقها السيادية بفضل الشفافية العالية، والرقابة البرلمانية، والاستقلال عن السلطة التنفيذية، شهدت دول أخرى مثل فنزويلا وليبيا والعراق تجارب مأساوية، حيث تحولت الصناديق إلى أدوات لتمويل مشاريع سياسية قصيرة الأجل، أو وقعت ضحية للفساد وسوء الإدارة في ظل غياب المساءلة الحقيقية.

إن هذه الأمثلة تؤكد أن إنشاء صندوق سيادي في بيئة تفتقر إلى دستور دائم، وسلطة تشريعية منتخبة، وآليات رقابة مستقلة، لا يشكل فرصة اقتصادية فحسب، بل خطراً محتملاً على المال العام إذا لم يُضبط بقوانين واضحة وضمانات صارمة تمنع التفريط بثروات الشعب تحت غطاء الاستثمار أو التنمية.

توصيات وبدائل ممكنة

تعليق تفعيل المرسوم إلى حين توفر إطار دستوري دائم، أو على الأقل إصدار قانون عبر هيئة تشريعية مؤقتة أو انتقالية مع مشاورات شعبية.

وضع تعريف دقيق ومُلزِم لعبارة «الأصول الحكومية غير المفعلة»، وتحديد آليات تقييمها وتحويلها.

إنشاء هيئة رقابية مستقلة من خبراء اقتصاديين وقانونيين، تُشرف على عمل الصندوق وتصدر تقاريرها علناً.

حصر التصرف بالأصول الاستراتيجية بنص تشريعي، مع إلزامية طرح المشاريع الكبرى للمناقصة العلنية.

ضمان نشر التقارير المالية وتفاصيل المشاريع بشكل شفاف للمواطنين ووسائل الإعلام.

الفرصة والمخاوف

الصندوق السيادي، كأداة اقتصادية، قد يحمل في طياته فرصاً كبيرة للنهوض بالاقتصاد السوري، لكنه في شكله الحالي، يُثير مخاوف حقيقية من التفريط بالمال العام، وتكريس مركزية مالية غير خاضعة للرقابة. لا يُبنى اقتصاد مستدام في الظلام، بل عبر الشفافية، والمساءلة، واحترام إرادة الشعب عبر مؤسساته الدستورية.

فالمطلوب ليس صندوقاً سيادياً بلا سيادة شعبية، بل إدارة عادلة ومشروعة لثروة السوريين جميعاً.

مشاريع السكن وحديث حاكم المركزي... أولوية مقلوبة في زمن الانهيار النقدي

في ظل ظروف اقتصادية معقدة، وعدم استقرار في قيمة الليرة السورية، خرج حاكم مصرف سورية المركزي عبد القادر حصرية في منشور عبر صفحته على وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 12 تموز 2025 ليذكرنا بمشروع طموح وصفه «بالنظام المتكامل للتمويل العقاري» بُني عليه القانون رقم 39 لعام 2009 الخاص بالتمويل العقاري، مستنداً إلى نماذج دولية «الدنماركية والكندية» لتوفير مساكن ملائمة للشباب السوري.

الطرح المستجد لحاكم المصرف المركزي، رغم وجاهته من حيث الشكل، وتثمينه لمبادرة وزير المالية بصفته رئيس هيئة الإشراف على التأمين لإعادة تفعيل دور الهيئة، وإشارته إلى أن «مصرف سورية المركزي سيقدّم الدعم الكامل لهذه الجهود وفق الأطر والصلاحيات المتاحة، وبما ينسجم مع المعايير المصرفية الدولية»، يثير تساؤلات ملحة حول توقيته، وجدواه، ومخاطره، وخاصة في ظل غياب المصرف المركزي عن أداء مهامه الأساسية في إدارة السياسة النقدية، وضبط السوق، وكبح التضخم.

طرح غير واقعي في بيئة اقتصادية مختلّة

يتضمن المشروع، المعاد إحياؤه من قبل الحاكم، عدة محاور، أبرزها: تأسيس هيئة مستقلة لتنظيم التمويل العقاري- إطلاق مؤسسة وطنية للتمويل العقاري- تطوير مهنة التقييم العقاري- وتمكين شركات تمويل خاصة- إلى جانب السعي للحصول على تمويل دولي لإعادة إعمار المنازل المدمّرة.

المقترح لا يخلو من الطموح، لكنه يُطرح في وقت تعاني فيه البلاد من هشاشة اقتصادية عميقة تتجلى بالآتي:

أسعار صرف متقلبة وفوارق كبيرة بين السعر الرسمي والموازي.

انهيار الثقة بالعملة المحلية واتساع نطاق الدولرة في السوق.

غياب فعلي لدور المصارف العامة والخاصة في جذب التحويلات أو ضبط تداول العملات الأجنبية.

تضخم مستفحل ينهك دخول المواطنين وقدرتهم على الادّخار أو الاستدانة.

إن التفكير في تمويل عقاري طويل الأجل في ظل هذه المعطيات يبدو كمن يحاول بناء هيكل سكني فاخر على أساس متصدّع.

والأخطر في طرح الحاكم إشارته إلى أن «الأضرار التي لحقت بعدد كبير من المساكن تتطلب توفير قروض ميسرة مدعومة من المؤسسات الدولية المانحة، بما يمكّن المتضررين من إعادة بناء منازلهم، مؤكداً أهمية دعم هذا التوجه من مختلف الجهات الحكومية والمالية».

مخاطر التوسّع في مهام غير نقدية

دخول المصرف المركزي في دعم المشاريع السكنية والتمويل العقاري، وفق النموذج الطموح المعلن، قبل معالجة الأزمة النقدية، قد يحمل عدة مخاطر اقتصادية ومؤسساتية يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

خلق فقاعة عقارية ومخاطر مصرفية، فبظل غياب سعر صرف مستقر، وأمام بيئة دولارية غير منظمة، فإن أي تمويل عقاري بالليرة سيقود إلى اضطراب في قيم العقارات، وقد يتسبب في مديونية مفرطة للأفراد وعجز البنوك عن تغطية مخاطر القروض.

تغذية التضخم بدلاً من احتوائه. فإطلاق تمويل واسع النطاق دون تحكم بالعرض النقدي، ووسط غياب الإنتاج الحقيقي، سيزيد من الطلب الكلي دون مقابل، ما يؤدي إلى دفع الأسعار صعوداً، أي تعميق التضخم بدل كبحه.

فتح الباب أمام المضاربة والمحاباة، فتمكين شركات خاصة ضمن منظومة رقابية ضعيفة قد يؤدي إلى استغلال ثغرات في التمويل العقاري لتحقيق أرباح سريعة على حساب المواطن، وخلق شبكات نفوذ جديدة في السوق العقاري.

توريط السياسة النقدية في رهانات دولية، فالحديث عن الاستعانة بمصادر تمويل دولية في ظل ضبابية رفع العقوبات وتراجع السيادة الاقتصادية يضع البلاد أمام التزامات قد تُستخدم كورقة ضغط سياسية، أو تترافق مع شروط تقشفية موجعة.

الدور الغائب... أولوية الاستقرار النقدي

المصرف المركزي في أي بلد يُعد الجهة المسؤولة أولاً عن حماية استقرار العملة، وتنظيم السوق النقدي، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقد الأجنبي. إلا أن الواقع السوري اليوم يكشف عن غياب هذا الدور بشكل شبه كامل.

لم يعد للمركزي قدرة على ضبط سعر الصرف، ولا على حماية الليرة من الانهيار. كما أن معظم التحويلات تدخل عبر السوق الموازي الذي يعرض أسعاراً نهبوية دون عتبة السعر الرسمي، بينما المصارف العامة والخاصة غائبة عن المنافسة. والمواطن بدوره لم يعد يرى في الليرة وسيلة ادخار أو تداول، ما يكرّس الانفلات النقدي.

الأخطر من ذلك أن المركزي يُظهر ميلاً إلى أداء أدوار تنفيذية قطاعية، مثل مشاريع التطوير العقاري، في وقت يفترض أن يكرّس كل أدواته لمهمة واحدة هي استعادة الثقة بالليرة السورية.

ما الذي يجب أن يُقدَّم أولاً؟

قبل الخوض في مشاريع التمويل العقاري، مع عدم التقليل من أهميتها طبعاً، من الضروري أن يعود المصرف المركزي إلى مهمته الجوهرية، وهي إصلاح البيئة النقدية التي تُعد الشرط المسبق لأي مشروع اقتصادي مستقر. ومن ذلك:

تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي. محاربة السوق السوداء من خلال استقطاب العملات عبر القنوات الرسمية بأسعار واقعية. كبح جماح التضخم بإجراءات نقدية صارمة وشفافة.

تعزيز دور المصارف المرخصة العاملة «عامة وخاصة» كوسيط موثوق وآمن.

وقف تآكل ثقة المواطن بالليرة، الذي يشكّل أخطر تهديد على المدى البعيد.

ضبط البوصلة وترتيب الأولويات

مشروع «بيت لكل شاب سوري» حق وهدف نبيل لا شك، لكن الطريق إلى تحقيقه لا يمر عبر تجاوز المهام الأساسية للمصرف المركزي أو التغاضي عن انهيار السياسة النقدية. فلا يمكن للاقتصاد أن ينهض، ولا للمشاريع أن تنجح، في بيئة تُدار فيها العملة بلا سيادة، والمصارف بلا دور، والسوق بلا رقابة.

إن بناء المنازل لا يجب أن يسبق ترميم أسس الاقتصاد. وعلى المصرف المركزي أن يضبط بوصلته، ويعيد ترتيب أولوياته، ليؤسس لواقع نقدي مستقر، يُبنى عليه كل شيء لاحقاً- بما في ذلك البيوت.

وعود وتحولات الكهرباء... هل الفاتورة القادمة تحتملها الأسرة السورية؟

تداولت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أخيراً تصريحات منسوبة للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، تتحدث عن قرب تحسن في واقع الكهرباء، وزيادة في ساعات التغذية، مدعومة بمنح خارجية ومقترحات قيد الدراسة.

لكن الجزء الأكثر إثارة للقلق في هذه التصريحات لا يكمن في الوعود، بل في الحديث عن تكاليف إنتاج الكهرباء التي قُدرت بـ17 إلى 18 سنتاً أمريكياً للكيلوواط، أي ما يعادل أكثر من 18,000 ليرة سورية، بالتوازي مع تأكيد المؤسسة أن التعرفة الحالية شبه مجانية، وأن لجاناً مختصة تعمل على دراسة تعرفة جديدة «تتناسب مع دخل الأسرة وتكاليف الإنتاج».

أرقام غير مطمئنة.. 500 ألف ليرة لفاتورة شهرية؟

بناءً على الأرقام المعلنة، إذا تم تسعير الكهرباء وفق التكلفة الإنتاجية المشار إليها، فإن تكلفة استهلاك منزلي معتدل بحدود 300 كيلوواط شهرياً قد تتجاوز 500 ألف ليرة سورية. وفي ظل فرص العمل المحدودة ومعدلات الدخل المتدنية، يصبح من الصعب تصور كيف يمكن لهذه الفاتورة أن تكون «متناسبة مع دخل الأسرة».

التحديات المعيشية في مواجهة التسعير الجديد

الواقع الاقتصادي في سورية لا يزال هشاً. فالأسر السورية تعاني من تراجع القدرة الشرائية، وتدني الأجور، وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب انعدام شبه تام في فرص العمل المجدي. وفي هذا السياق، يأتي الترويج لزيادة محتملة لتعرفة الكهرباء كمصدر ضغط إضافي قد يدفع بشريحة واسعة من المواطنين إما إلى التقنين الذاتي القاسي أو إلى الانفصال شبه الكامل عن الشبكة العامة لصالح مصادر بديلة مثل البطاريات والطاقة الشمسية، رغم كلفتها المرتفعة أيضاً.

الدعم المستهدف أم رفع الدعم؟

يبدو أن التوجه نحو تسعير الكهرباء بحسب التكلفة الفعلية، مع وعود بتصميم تعرفة «مدروسة»، يدخل ضمن سياسة رفع الدعم تحت شعار «إعادة توجيهه». لكن التجارب السابقة مع رفع الدعم عن المحروقات والخبز لم تثبت فعالية حقيقية في التخفيف عن الفئات الأكثر ضعفاً، بل أدت إلى مزيد من الضغوط على الطبقة الفقيرة.

أين الحلول البديلة؟

بدلاً من التفكير في تعرفة جديدة قد لا تتلاءم مع الواقع، من الأجدى أن يتم التركيز على:

تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد الكهربائي.

استثمار المنح الخارجية في إصلاح منظومة التوليد والتوزيع.

تشجيع استخدام الطاقة البديلة عبر دعم مستوردات الألواح الشمسية بأسعار مناسبة.

تقديم دعم مباشر للفئات الأشد احتياجاً إذا تم تعديل التعرفة، لتجنب الانزلاق نحو أزمات اجتماعية.

فالتمهيد لرفع تعرفة الكهرباء قد يبدو خياراً منطقياً من زاوية الكلفة الإنتاجية، لكنه غير واقعي من منظور العدالة الاجتماعية في ظل الوضع الاقتصادي المتردي.

فهل ستتمكن الحكومة من تحقيق التوازن بين استمرارية الخدمة وتحمل المواطن؟

أم إن المواطن سيكون كعادته هو من يدفع الثمن؟

السوق الدوائي... انفلات سعري وغياب للرقابة يدفع المرضى نحو الخطر

في ظل الانفلات العام الذي يعيشه السوق الدوائي في سورية، يعاني المواطنون من تفاوت صارخ في أسعار الأدوية بين صيدلية وأخرى، لا يُعزى فقط إلى اختلاف الشركات والمصادر، بل يتعداه إلى تفاوت في مستويات الاستغلال التجاري.

فقد أصبحت بعض الأدوية تباع بهوامش ربح خيالية دون وجود أي ضوابط رقابية، ما يضع حياة المرضى، وخاصة المصابين بالأمراض المزمنة والخطرة، في مهب الريح.

غياب الرقابة وتعدد المصادر

شهدت السوق الدوائية بعد عام 2011 تحولاً جذرياً في آلية تأمين واستيراد الأدوية، حيث خرجت بعض المعامل المحلية من الخدمة، وتوقف الاستيراد الرسمي عبر وزارة الصحة، وظهرت بدائل عبر المستودعات الخاصة أو التهريب، مما فتح الباب أمام دخول أنواع دوائية من مصادر متعددة، لا تخضع جميعها لمعايير موثوقة من حيث الجودة أو المواصفة. الأدوية المهربة، والتي تُباع علناً في كثير من الصيدليات، لا تحمل أي إثباتات رسمية حول فعاليتها أو أمانها، ومع ذلك تُباع بأسعار مرتفعة دون رقابة.

تفاوت كبير في الأسعار

تُظهر جولة بسيطة على عدد من الصيدليات أن الدواء نفسه قد يُباع بأسعار متباينة رغم أنه من النوع نفسه. هذا التفاوت لا يُبرر باختلاف الشركة أو الجودة فقط، بل يعود في كثير من الحالات إلى جشع بعض أصحاب الصيدليات واستغلالهم لحاجة المرضى، في ظل غياب جهة رقابية فعالة تضبط التسعير وتُحاسب المخالفين.

معاناة المرضى المزمنين... ألم وتكلفة

من أكثر المتضررين من هذا الواقع هم المرضى المزمنون، وخصوصاً المصابون بأمراض خطرة ومكلفة مثل السرطان، السكري، أمراض القلب، الصرع، والأمراض المناعية كمرض كرون. هؤلاء المرضى بحاجة إلى علاج مستمر ومراقبة دورية مدى الحياة، ما يفرض عبئاً مالياً لا يُحتمل في ظل الفقر المعمم.

لمحة عن معاناة المرضى المزمنين

مرض كرون هو أحد أمراض الأمعاء الالتهابية المزمنة، ويتطلب العلاج منه مزيجاً من الأدوية المناعية والكورتيزونات، وأحياناً الأدوية البيولوجية الباهظة.

في السوق الحالي، تتراوح تكلفة العبوة الواحدة من هذه الأدوية بين 80 إلى 220 ألف ليرة سورية حسب المصدر، والمريض غالباً يحتاج من 1.5 إلى 3 عبوات شهرياً، حسب درجة وشدة المرض، مما يعني أن تكلفته الشهرية قد تصل إلى 660 ألف ليرة سورية. هذا دون احتساب التحاليل الدورية التي تتراوح بين 200 إلى 500 ألف ليرة شهرياً.

بالنسبة لمرضى السرطان، فإن كلفة الجرعات الكيميائية أو الأدوية الحديثة قد تصل إلى ملايين الليرات شهرياً، أما مريض السكري، فهو بحاجة مستمرة للأنسولين، وأجهزة قياس السكر، وأدوية مرافقة، ما يكلّفه مئات الآلاف شهرياً. مرضى القلب والصرع يعانون كذلك من غلاء الأدوية الأساسية وندرتها أحياناً.

في ظل هذا العبء المالي، وفي واقع اقتصادي يتسم بالفقر العام وغياب الدخل الكافي، يضطر بعض المرضى إلى إيقاف العلاج أو تقليص الجرعات، ما يؤدي إلى تفاقم حالتهم الصحية، ويدفعهم نحو مضاعفات قد تُهدد حياتهم بشكل مباشر.

المطلوب إعادة الاعتبار لدور الدولة

أمام هذا الواقع، تصبح إعادة الاعتبار لدور الدولة في تأمين الرعاية الصحية والدوائية للمواطنين أمراً ملحاً لا يحتمل التأجيل. المطلوب ليس الرقابة على الأسعار فقط، بل أيضاً:

دعم الإنتاج المحلي للأدوية عبر المعامل العامة والخاصة، وتشجيع تصنيع الأدوية النوعية والمزمنة.

تفعيل الاستيراد الرسمي والمراقب للأدوية غير المنتجة محلياً، بما يضمن الجودة والمواصفة والسعر العادل.

ضبط سوق التهريب ومنع تداول الأدوية مجهولة المصدر أو غير المرخصة.

توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل الشرائح الفقيرة ومرضى الأمراض المزمنة والخطرة، بحيث يُغطى جزء كبير من تكاليف العلاج والفحوصات.

كما أن وجود نظام دعم دوائي حقيقي، يربط بين حاجة المريض ووضعه المعيشي، يمكن أن يُنقذ حياة الآلاف ممن لا قدرة لهم على تحمّل تكاليف العلاج المستمر.

فسوق الدواء في سورية بحاجة إلى إصلاح جذري، يبدأ بإعادة فرض الرقابة، ويمر عبر تفعيل دور الدولة كمزوّد أول وأساسي للرعاية الصحية، وينتهي بإعادة بناء الثقة بين المريض والنظام الصحي، بعد أن فقدها تحت وطأة الفوضى والاستغلال.

صمود الأرض والناس من درعا إلى نوى... حكايات المقاومة في وجه العدوان الصهيوني

«من هنا بدأت القصة، وهنا أصبحت قريتنا الصغيرة مشهورة في العالم كله»، بهذه الكلمات يستذكر المزارع زاهر الملوحي من بلدة كويا أولى لحظات المواجهة مع القوات الصهيونية، التي تجاوزت الخط الفاصل ودخلت عمق الأراضي السورية بعد هروب الأسد وسقوط الدولة.

■ فيصل يعسوب

بدأت الاعتداءات الإسرائيلية منذ كانون الثاني 2025، وبلغت ذروتها يوم 25 آذار، عندما توغّلت قوة عسكرية إسرائيلية 12 كم داخل الأراضي السورية واستقرت في الحقول الزراعية لبلدة كويا.

حاول الأهالي الاحتجاج بشكل سلمي، لكن الردّ كان قصفاً بالمدفعية والطائرات المسيّرة، ما أدى إلى استشهاد ستة مزارعين مدنيين، بينهم جودت حسين السليمان، شقيق رئيس البلدية، وجرح عدد من المدنيين، بينهم السيدة إزة هاني التي فقدت قدمها.

قال رئيس البلدية أمجد السليمان: "قتلوا أخي، وتركوا أولاده الخمسة يتامى وزوجته أرملة. كل الذين قُتلوا كانوا مزارعين، لا ينتمون لأي فصيل مسلح. نحن دعاة سلام، لكننا لن نصمت أمام هذا الظلم".

منذ 8 كانون الأول 2024، ومع هروب بشار الأسد، بدأت القوات الإسرائيلية أكبر عملية عدوانية منذ عقود، باجتياح مناطق عدة، وخرق اتفاق فك الاشتباك الموقع عام 1974. خلال 48 ساعة فقط، نفذت أكثر من 480 غارة جوية، وارتفع العدد لاحقاً إلى أكثر من 800 غارة حتى أيار 2025، خلفت عشرات الشهداء ومئات الجرحى.

في مدينة درعا، كانت الضربة الأشد في 17 آذار، عشية الاحتفال بذكرى انطلاق الثورة، حين قصف الاحتلال منطقة تبعد أقل من 5 كم عن مركز الاحتفال، وبعد أن هبّ الأهالي لإنقاذ المصابين، نفذت طائرة غارة ثانية لتقتل ثلاثة مدنيين.

يقول عيسى الحريري:

"ذهبنا نحتفل بالحرية بعد 14 سنة، فاستقبلنا الموت. هذه الضربة سرقت فرحتنا الأولى منذ عقد ونصف".

بعد أسبوعين، في 2 نيسان، توغلت قوة إسرائيلية حتى المنطقة الحراجية قرب سد الجبيلية، وحدثت أول مواجهة مسلحة بين أهالي نوى وقوات الاحتلال. تصدّى أكثر من 100 من أبناء البلدة للهجوم، ونجحت الطليعة في إجبار الجنود على التراجع، قبل أن تقصفهم المسيّرات.

استشهد تسعة شبان بينهم الشقيقان عبد الله وهاشم بطحه، اللذان عادا من لبنان قبل شهر فقط. تقول والدتهما، أم عبد الله:

"هربت بهم من الحرب منذ 12 سنة، لكن الاحتلال قتلهم في 36 يوماً فقط من عودتهم. كانوا حياتي، وقلبي مات معهم".

أسامة العودة لله، الناجي الوحيد من المجموعة، فقد ساقيه بسبب القصف والإهمال الطبي بعد إصابته. قال بأسى:

"ما قمت به واجب، لا يحتاج إذن أحد. الدفاع عن الأرض شرف. لكني لا أفهم لماذا يُعامل المقاوم بهذه القسوة من من يفترض أن يكرّموه؟".

شقيقه محمد عبّر عن الغضب ذاته:

"أخي فقد قدميه دفاعاً عن وطنه، ومع ذلك لم يزره أحد، لم يسمع كلمة شكر، حتى العلاج تأخر وكاد أن يقتل بسبب الإهمال".

رغم هذه المآسي، لم تنكسر عزيمة الأهالي. فكل من بقي على أرضه يؤمن أن المقاومة حق لا نقاش فيه. يقول شدوان الطياسنة، الذي فقد أقرباءه الأربعة في معركة نوى:

"نحن أناس طيّبون، نحب الحياة، لكن إذا اعتدى أحد على أرضنا، سندافع عنها حتى النهاية. الاحتلال يجب أن يعرف أن لكل شبر في هذه الأرض من يحميه".

ودّعتنا أم عبد الله بقولها:

"اليوم أحدثك عن ولديّ، وغداً سيحدثونك عنّي إذا عاد الاحتلال. سأكون في الصف الأول، لأن الحياة دونهم لا طعم لها».

مصياف وريفها... انكفاء دون اكتفاء والفقر يتصدر المشهد

على الطريق الواصل بين دمشق وحمص، وما إن تنعطف نحو الشمال الغربي باتجاه مدينة مصياف، حتى يتبدل المشهد نسبياً؛ من الصحراء والجبال الجرداء إلى المساحات الخضراء من الأراضي الخصبة والبساتين الممتدة، وصولاً إلى جبال وغابات غاية في الجمال تحيط بالمدينة وقراها. لكن، وعلى الرغم من هذا الجمال الطبيعي، تفوح من شوارعها وبيوتها الريفية البسيطة رائحة واقع معيشي خانق، وتفيض الأعين بقصص مؤلمة تجاوزت حدود الإنسانية.

■ رهف ونوس

يعيش أهالي مدينة مصياف والقرى المحيطة بها، ومعظمهم من الفئات المفقرة، واقعاً قاسياً افتقدوا فيه أدنى مقومات الحياة الأساسية، فوجدوا أنفسهم تحت خط الفقر، إن لم يكن في قاعه المدقع. ينتظرون المساعدات الإنسانية والوعود الحكومية المتكررة بتحسين المعيشة والخدمات، لكن بقي الواقع على حاله، مع تغيرات هامشية لا تكاد تُذكر، في ظل حكومات متعاقبة تتقن التمييز بين السيئ والأسوأ من خلال سياساتها وممارساتها اليومية.

إهمال مزمن ومستمر

تعاني المدينة وريفها من مشاكل خدمية كثيرة ومزمنة، في ظل إهمال حكومي تاريخي، وسياسة ممنهجة لتهميش الريف السوري، قديماً وحديثاً. فالسلطة اليوم تركّز جلّ اهتمامها على تصدير صورة «سورية الجديدة» إلى الخارج، دون اكتراث حقيقي بمعاناة الداخل.

مصياف، كما معظم المناطق السورية، تواجه أزمة مياه خانقة هذا العام، رغم أنها كانت تُعرف بوفرة ينابيعها الباردة وأمطارها الغزيرة. اليوم، جفّت الينابيع، ونضبت الآبار، واختفت البحيرات الصغيرة نتيجة لقلة الأمطار وتغيّر المناخ والحفر العشوائي، ما أفقد المدينة هويتها المائية.

أما شبكة المياه الرسمية، فتعاني ضعفاً شديداً. يؤكد أهالي إحدى القرى المرتفعة أن المياه تنقطع عنهم إلى عشرة أيام متواصلة، ويضطرون لشراء الماء من أصحاب الصهاريج بتكلفة تصل إلى 40 ألف ليرة سورية لكل 5 براميل. قد يبدو المبلغ بسيطاً للبعض، لكنه مرهق عند تكرار التعبئة وسط قلة الدخل.

وتصل الكلفة الشهرية للمياه في بعض القرى إلى أكثر من 350 ألف ليرة، رغم تقنين الاستخدام. وفي المدينة، لا يختلف الوضع كثيراً، إذ تتراوح كلفة تعبئة المياه بين 70 و100 ألف ليرة لكل 5 براميل.

أما الكهرباء، فحالها أسوأ، إذ تعيش المدينة وقراها على نظام تقنين قاس: ساعتان من التغذية مقابل 22 ساعة من الانقطاع، ما يجعل «الصبر» رياضة يومية إجبارية. كذلك، تعاني القرى من أزمة مواصلات حادة، خاصة بين المدينة وريفها، وهو ما يثقل كاهل طلاب الجامعات وسكان القرى النائية.

واقع معيشي وأمني مأساوي

في زوايا البيوت، تئنّ أم ثكلى، أو أب مفجوع، أو رب أسرة عاجز عن تأمين الحد الأدنى من احتياجات أسرته. أطفال في عمر الزهور يبيعون الخبز في الأزقة، وشباب صغار يفترشون الأرض ببسطات متواضعة، منادين «جابرني ببسكوتة»، بعد أن ودّعوا تعليمهم وأحلامهم، مرغمين على تحمّل مسؤوليات لا تناسب أعمارهم.

هذا ليس مشهداً من رواية حزينة، بل واقع معاش في مصياف ومحيطها، كما في معظم المناطق السورية. أما الأسعار، ورغم تشابهها نسبياً مع باقي المحافظات، إلا أنها تبقى مرتفعة جداً مقارنةً بقدرة السكان الشرائية شبه المعدومة، خاصة بعد التسريح التعسفي لعدد كبير من الموظفين دون بدائل حقيقية، ما ترك كثيراً من العائلات دون مصدر دخل. ومع تراجع الإنتاج الزراعي ومردوده، تكرّست المعاناة، وبات الفقر عنوان المرحلة.

الأخطر من كل ذلك، هو الانفلات الأمني المتصاعد، حيث تتكرر حوادث القتل والخطف والسرقة، في ظل انتشار السلاح غير المنضبط الذي يُستخدم لأهداف شخصية أو سياسية أو حتى انتقامية، مما يكرّس حالة من الخوف والقلق، ويقيد حركة الأهالي، سواء للعمل أو الدراسة أو حتى للعلاقات الاجتماعية.

الفقر... ضيف ثقيل لم يستأذن

لقد استوطن الفقر بيوت مصياف وريفها دون استئذان، وفرض سطوته على الحياة بكل تفاصيلها. أفقد الناس شعورهم بالأمان، وضيّق سبل العيش الكريم، وأدى إلى تفكك أسري وبرود في العلاقات الاجتماعية. حتى زيارة الأقارب أصبحت عبئاً مادياً قد يتجاوز قدرة الكثيرين، وسط مخاوف من الجريمة أو السرقة.

لا يمكن اختزال أسباب هذا الواقع بالحرب وحدها، بل تمتد جذورها إلى سياسات اقتصادية فاشلة، لم تتغير بتغير الحكومات، وظلت تفتقر إلى العدالة والفعالية والإنتاجية. ما نشهده اليوم ليس مجرد أزمة عابرة، بل نتيجة مباشرة لعجز الدولة عن تأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة.

إن مكافحة الفقر لا تكون بشعارات رنانة أو بنمو اقتصادي وهمي، بل عبر رؤية وطنية شاملة تُعلي مصلحة المواطن، وتبني نموذجاً اقتصادياً عادلاً يُعيد للناس كرامتهم، ويعيد للدولة دورها الحقيقي كحامية ومعيلة. وإلى أن تتحقق هذه الرؤية، ستبقى مصياف وريفها مثالاً مؤلماً لبلد أنهكته الأزمات، ويبحث أبناؤه بصمت عن فرصة للحياة.

عودة اللاجئين... بين الرغبة والإمكانيات

مثّل سقوط سلطة النظام بصيص أمل للاجئين في دول الجوار، سواء في المخيمات أو غيرها، للعودة إلى البلاد، وقد شهدت سورية بالفعل عودة أكثر من 200 ألف لاجئ سوري حسب الأمم المتحدة منذ سقوط سلطة الأسد في 8 كانون الأول، ما يعكس رغبة لدى الكثيرين في استعادة حياتهم في سورية، على الرغم من التحديات والمخاطر المحتملة. وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على إمكانية تحقيق عودة طوعية وآمنة على المدى الطويل.

■ سلمى صلاح

وقد صرح يوسف طه المتحدث باسم مفوضية اللاجئين بالأردن، مؤكداً، أن 40% من اللاجئين في الإقليم و27% في الأردن يرغبون بالعودة إلى سورية. إلا أن هذه العودة لا تزال مشروطة بعدة عوامل، أهمها غياب الأمن ودمار البنى التحتية وانعدام فرص العمل.

تحديات العودة

خلّفت سنوات الأزمة الطويلة دماراً واسعاً في البنى التحية، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات والطرق وشبكات المياه والكهرباء، ما يشكل عقبة كبرى أمام عودة اللاجئين، حيث لا تتوفر لديهم أماكن لائقة للسكن، ولا الخدمات الأساسية التي يحتاجونها للعيش الكريم.

وحتى في المناطق التي لم تتعرض لدمار كبير، ولّد الوضع الاقتصادي المتردي والصعب نقصاً حاداً في فرص العمل. ومع توقف عجلة الإنتاج وغياب الاستثمار الفعال والمنتج، لا توجد وظائف كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين، ما يجعلهم عرضة للبطالة والفقر.

ورغم حديث طه عن «تحسن أمني»، لا يزال العنف وعدم الاستقرار سمة لعدد كبير من المناطق، ما يجعل من هذا «التحسن» أمراً هشّاً. فمع استمرار التوترات، يشعر اللاجئون بالقلق على سلامتهم وسلامة عائلاتهم. حيث غالباً ما تكون الرغبة بالعودة مشروطة بتوفير بيئة آمنة وكريمة.

آفاق إمكانيات العودة

تشكل تحديات الدمار والاستقرار الأمني وتردي الوضع الاقتصادي والمعيشي محاور مترابطة لا يمكن معالجتها بمعزل عن حل سياسي شامل للأزمة السورية، وإحداث تغييرات على المستوى الاقتصادي والخدمي، وعلى المستوى السياسي الديمقراطي.

فمسألة عودة اللاجئين ليست مجرد عملية لوجستية، واستكمالها غير ممكن من دون استكمال استعادة وحدة وسيادة سورية أرضاً وشعباً، والحفاظ على السلم الأهلي والدفع باتجاه حصر السلاح بيد جيش وطني موحد، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون مؤتمر وطني عام، يضمن تمثيلاً حقيقياً وشاملاً لمختلف المكونات السياسية والاجتماعية في البلاد، مع مخرجات توافقية ملزمة بالتنفيذ، وضمناً عوامل الاستقرار والأمان المستدامة، وضرورة إعادة إقلاع عجلة الإنتاج «الزراعي والصناعي»، والقطاعات الخدمية الأساسية من كهرباء وماء وتعليم وصحة و...

فبدون هذه المقومات الحياتية، ستظل عودة اللاجئين حلماً للكثير منهم.

الاستثمار «من فوق» ودون رقابة

في التاسع من تموز 2025، أعلنت الرئاسة السورية عن ستة مراسيم جديدة دفعة واحدة، كان من بينها مرسوم يقضي بتعديل بعض مواد قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021، القانون الذي يشكل الإطار التشريعي الأساسي للعملية الاستثمارية في البلاد. وقد حمل هذا التعديل الجديد أهمية استثنائية في السياق السوري الراهن بالنظر إلى أنه يأتي في مرحلة بالغة الحساسية من تاريخ البلاد، مرحلة يُفترض بها أن تشهد مراجعة جذرية وشاملة لسياسات السلطة السابقة، لا إعادة إنتاجها. وما يزيد من حساسية الموضوع هو أن سورية ما تزال تفتقر إلى مؤسسات تمثيلية شرعية قادرة على مساءلة السلطة التنفيذية أو مراجعة خياراتها، في ظل غياب مجلس شعب منتخب، واستمرار تمركز القرار في يد السلطة التنفيذية. وبالتالي، فإن تعديل قانون الاستثمار لا يمكن النظر إليه كمسألة تقنية أو قانونية محضة، بل يجب قراءته بوصفه جزءاً من معركة أوسع حول مستقبل الاقتصاد السوري وطبيعته.

■ أحمد الرز

منذ اللحظة الأولى لإصدار المرسوم الجديد، بدأ الجدل حوله في أوساط المتخصصين والمتابعين للشأن السوري، سواء في الداخل أو الخارج. وتعددت الانتقادات التي طالت هذا المرسوم، فبعضها ركّز على الشكل، متسائلاً عن مدى قانونية إصدار مرسوم تشريعي بهذا الحجم في ظل غياب مجلس شعب منتخب، وهو ما يتعارض مع أبسط مبادئ الشرعية الدستورية ومع الإعلان الدستوري ذاته. فيما توجهت انتقادات أخرى إلى الجوهر، معتبرةً أن التعديلات المطروحة تخدم نخبة محدودة من المستثمرين، ولا تنسجم مع الحاجات الفعلية لإعادة إعمار البلاد على أسس عادلة ومنصفة.

في واقع الحال، يصعب حصر الإشكاليات التي يطرحها هذا المرسوم كلها في مقال واحد، إذ تشمل هذه الإشكاليات قضايا الإدارة والرقابة والمساءلة وملف الضرائب والإعفاءات وقضية ملكية الدولة وأراضيها ومكانة العمل السوري في العملية الاستثمارية وحقوق العمال وتوزيع الثروة الناتجة عن الاستثمار. لذلك، ربما يكون من المفيد أن نسلط الضوء على بعض الجوانب الأشد حساسية.

الاستثمار بعيداً عن أي رقابة للشعب السوري

يرسخ المرسوم الجديد قبضة السلطة التنفيذية عملياً على مفاصل القرار الاستثماري في سورية. فبموجب التعديل، أنشئ «المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية» كجهة عليا ترسم السياسات الاستثمارية وترتبط مباشرة برئاسة الجمهورية، حيث يتولى الرئيس نفسه رئاسة هذا المجلس، الذي يضم في عضويته عدداً من الوزراء إلى جانب خبراء اقتصاديين. وعلى هذا النحو، أعيد تنظيم «هيئة الاستثمار السورية» لتصبح هيئة عامة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ولكن مرتبطة أيضاً برئاسة الجمهورية، مع منحها صلاحيات واسعة.

تُقصي هذه الهيكلية الجديدة فعلياً أي دور رقابي شعبي في رسم السياسة الاستثمارية.

من الصياغة والمنطق العام الذي يحكم تعديلات قانون الاستثمار يبدو جلياً أن الكفة تميل بشكل مجحف لصالح المستثمرين على حساب المصلحة العامة

فخلوّ البلاد من مجلس شعب منتخب يعني غياب السلطة التشريعية القادرة على مراقبة أو مساءلة هذه الكيانات الاقتصادية. وبالتالي، تتركّز الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية دون وجود ضوابط برلمانية أو مشاركة للمجتمع. ومن الطبيعي والحال كهذه أن هذه المركزية الشديدة قد تفتح الباب واسعاً أمام الفساد والمحسوبية، خاصة في ظل غياب آليات المحاسبة الحقيقية.

إلى جانب ذلك، يمنح أحد المراسيم الستة الصادرة في حزمة 9 تموز، وهو مرسوم إحداث «الصندوق السيادي»، رئاسة الجمهورية صلاحيات غير مسبوقة في التصرف بأصول القطاع العام واستثماراته بمعزل عن السلطات الأخرى. فقد أُحدث هذا الصندوق كمؤسسة اقتصادية مستقلة ترتبط مباشرة بالرئاسة، ويهدف ظاهرياً إلى إدارة الموارد واستثمارها لتحفيز التنمية، لكن عملياً، يتيح المرسوم لرئاسة الجمهورية تحويل الأصول الحكومية غير المستغلة إلى أدوات استثمارية دون الرجوع إلى أيّ جهة منتخبة، وبالتوازي، فإن هيكلية الصندوق تُعفيه من أي رقابة خارجية: فهو لا يخضع لمساءلة البرلمان «غير الموجود أساساً» ولا لأجهزة رقابة مستقلة، وتقتصر واجباته الرقابية على تقديم تقارير دورية إلى رئاسة الجمهورية فقط، مما يسمح للرئاسة بالتصرف بممتلكات القطاع العام واستثمارها بمعزل عن الوزارات أو السلطة التشريعية.

وهنا لا بد من الذكر أنه حتى الإعلان الدستوري السوري الذي من المفترض أن ينظم عمل المرحلة الانتقالية، يفرض فصلاً بين السلطات، فهو يمنح الرئيس حق اقتراح القوانين وإصدار القوانين التي يقرّها مجلس الشعب حصراً، ولم يمنح لرئاسة الجمهورية سلطة إصدار المراسيم التشريعية.

إعفاءات وتنازلات كبيرة... على المدى الطويل

على الصعيد الاقتصادي المباشر، يتضمن تعديل قانون الاستثمار حزمة واسعة من الإعفاءات والحوافز الضريبية التي أثارت بدورها الكثير من الجدل. أولى الملاحظات في هذا السياق هي منح إعفاءات ضريبية دائمة وشبه شاملة لفئات متعددة من المشاريع الاستثمارية. فبحسب المرسوم الجديد تُعفى مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني من ضريبة الدخل بنسبة 100% بشكل دائم، أي إعفاء كامل ومستمر من ضريبة الأرباح على تلك المشاريع. كما تُمنح إعفاءات بنسبة 80% من ضريبة الدخل بشكل دائم للمشاريع المقامة في المناطق التي تُحدد كـ«مناطق تنموية مستهدفة» وللقطاعات ذات الأولوية التنموية، وكذلك إعفاء 80% للمشاريع المقامة خارج المناطق التنموية إذا حققت شروطاً معينة «مثل المشاريع الصناعية التي تصدّر أكثر من 50% من إنتاجها، ومشاريع الصناعات الطبية والدوائية المتنوعة، وغيرها». وبالإضافة إلى ذلك، نصّت التعديلات على إعفاء كامل لمستوردات الآلات وخطوط الإنتاج والتجهيزات الطبية من الرسوم الجمركية، وغير ذلك من التسهيلات.

للوهلة الأولى، قد تبدو هذه الإعفاءات «السخية» إجراءً إيجابياً لتحفيز الإنتاج وجذب رؤوس الأموال، خاصة في قطاعات كالزراعة والصناعة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني للنهوض. غير أن نظرة معمقة تكشف أننا أمام إعفاءات كبرى تؤدي إلى تبديد أحد أهم مصادر إيرادات الدولة وحرمان الخزينة العامة من موارد هي بأمسّ الحاجة إليها في مثل هذه الظروف، ولا سيما أن الاقتصاد السوري المدمّر والبنية التحتية المتهالكة تحتاج إلى كل قرش من عائدات الضرائب لإعادة الإعمار وتحسين الخدمات العامة.

منح إعفاءات مؤقتة قد يكون مفهوماً لتشجيع الاستثمار في المراحل التأسيسية للمشاريع

شعبية لن يخلق نمواً حقيقياً

أو لتحفيز الاستثمار المحلي، أما أن تكون الإعفاءات بهذه الشمولية والديمومة، وتشمل المستثمرين كافة سواء كانوا سوريين أم أجانب، فهو أمر غير مسبوق ويستحيل تبريره اقتصادياً. فالدولة هنا تتنازل طوعاً عن أحد أهم حقوقها وتضع نفسها «عملياً وفي نهاية المطاف» في موضع المموّل غير المباشر لأرباح القطاع الخاص، دون ضمانات مقابلة بأن يعود ذلك بالنفع على الاقتصاد الكلي.

على سبيل المثال، الإعفاء الضريبي للقطاع الزراعي قد يكون مفهوماً كإجراء لدعم الفلاحين وتشجيع الإنتاج الزراعي بعد سنوات الحرب والجفاف. لكن يُفترض بمثل هذا الإجراء أن يكون مؤقتاً لفترة محدودة حتى يستعيد القطاع عافيته، لا أن يصبح وضعاً دائماً. ثم إن هذا الدعم السخي لا يُفرّق بين المستثمرين المحليين الذين قد يعيدون إنفاق أرباحهم داخل البلد، وبين المستثمرين الأجانب الذين سيحوّلون غالباً معظم أرباحهم إن لم يكن كلها إلى الخارج. وينطبق المنطق ذاته على الإعفاءات الواسعة في القطاع الصناعي، إذ قد يكون من المجدي منح خفض ضريبي كبير لمشاريع صناعية رائدة أو مُوجّهة للتصدير بغية تعزيز تنافسيتها، ولكن جعل هذا الخفض بنسبة 80% دائماً لجميع المشاريع المستوفية للشروط هو منح امتيازات شبه مجانية للمستثمرين على حساب السوريين.

فوق ذلك، سمح المرسوم لـ«المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية» بتخصيص أراض من أملاك الدولة لصالح المستثمرين وفْق ما وُصف بأنه «أسس اقتصادية عادلة». في ظاهر الأمر، يهدف هذا البند إلى تسهيل حصول المشاريع الاستثمارية على الأراضي اللازمة لإقامتها، خاصة في المناطق التي تحتاج لتنمية. لكن بغياب أي رقابة شعبية فعلية على آليات التخصيص، يثار التساؤل حول إمكانية إساءة استخدام هذه الصلاحية وأن تؤدي هذه الأحكام الفضفاضة إلى نهب غير مباشر للأراضي والأملاك العامة بذريعة الاستثمار، وليس هناك ما يضمن أن «الأسس الاقتصادية العادلة» الموعودة ستكون حقاً عادلة وشفافة طالما أن الجهة التي تقرر في التخصيص هي نفسها الخاضعة لرئاسة الجمهورية.

دون حل القضايا الأساسية: قوانين الاستثمار لن تجذب المستثمرين

من خلال الصياغة والمنطق العام الذي يحكم تعديلات قانون الاستثمار، يبدو جلياً أن الكفة تميل بشكل مجحف لصالح المستثمرين على حساب المصلحة العامة. فقد مُنح المستثمرون سلسلة تنازلات وضمانات واسعة النطاق قلّ نظيرها، في مقابل تجاهل شبه تام لحقوق العمال والمجتمع المحلي ومتطلبات التنمية المستدامة. على سبيل المثال، ينص القانون المعدَّل على تحصين المشاريع الحاصلة على إجازة استثمار من أي قوانين أو قرارات جديدة قد تصدر مستقبلاً وتحمّلها أعباء إضافية. لكن من الجانب الآخر، يعني ذلك تقييد يد الدولة في تعديل سياساتها المالية والتنموية لاحقاً لمواجهة ظروف طارئة أو تصحيح اختلالات، طالما قد تؤثر على مشروعات قائمة. بعبارة أخرى، يتمتع المستثمرون هنا بحصانة شبه مطلقة ضد أي تغيير تشريعي أو تنظيمي مستقبلي قد يضرّ بمصالحهم، حتى لو اقتضت المصلحة العامة مثل هذا التغيير.

في المقابل، يفتقر القانون المعدَّل إلى أي ضمانات موازية راسخة لمصلحة اليد العاملة المحلية أو الاقتصاد الوطني على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، لا يلزم المستثمرين بنسبة تشغيل محلية حقيقية وفعالة. صحيح أن إحدى مواد المرسوم اشترطت على المستثمر تشغيل ما لا يقل عن 60% من العمالة السورية في المشروع، لكن هذا الشرط جاء مشفوعاً بمرونة عالية «في حال تعذر تحقيق هذه النسبة»، ما يفرغه عملياً من أي قوة إلزامية. إذ يستطيع أي مستثمر الادعاء بصعوبة إيجاد كوادر محلية مختصة، والحصول على استثناء بدعوى «تعذر» تحقيق النسبة.

كذلك لا يوجد في القانون أي أفضلية للكوادر السورية في المناصب الإدارية أو الفنية العليا ضمن المشاريع، فالمستثمر حر في استقدام من يشاء من العمالة الأجنبية دون قيود تُذكر «بل على العكس، سهّلت التعديلات تحويل رواتب العمال والخبراء والفنيين الأجانب كاملةً إلى الخارج لتحفيز استقدامهم». وبالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب السوري واستنزاف العقول خلال سنوات الحرب، كان الأولى فرض التزامات أقوى على المستثمر بتوظيف وتدريب الكفاءات الوطنية، لضمان نقل المعرفة وبناء القدرات المحلية، وهو ما لم يحدث في هذه التعديلات. أما فيما يتعلق بحقوق العاملين السوريين وأجورهم وظروف عملهم، فالقانون بصيغته الجديدة يكاد يكون صامتاً تماماً.

وكذلك، لم يلزم القانون المعدَّل المستثمرين بإعادة استثمار جزء من أرباحهم داخل سورية أو المساهمة في التنمية المحلية. فالمستثمر يتمتع بحرية تحويل الأرباح السنوية والفوائد ورأس المال إلى الخارج بالعملة الصعبة متى شاء، بعد الوفاء بالالتزامات الضريبية المترتبة. صحيح أن تحويل الأرباح مشروط في الظاهر بتسديد الضرائب والالتزامات المالية وبالتقيد بتعليمات مصرف سوريا المركزي، لكن عملياً ما إن يدفع المستثمر الضرائب المخفَّضة أصلاً حتى يصبح حراً في تحويل أرباحه خارج البلد. وقد رأينا في تجارب دول أخرى أن غياب مثل هذه الضوابط يؤدي إلى نزيف مستمر للعملة الصعبة وإلى أن تتحول البلاد إلى مجرد حاضنة مؤقتة لرؤوس الأموال التي تبحث عن أرباح سريعة دون أن تترك أثراً تنموياً مستداماً.

في المحصّلة، ترسم هذه السياسة الاستثمارية صورة لاقتصاد مفتوح على مصراعيه أمام المستثمرين، لكنه مفتوح على حساب المصلحة الوطنية وتنمية الاقتصاد المحلي.

بإمكان أي دولة أن تصوغ أكثر قوانين الاستثمار جاذبية للمستثمرين لكن السؤال: هل هذا وحده يجعل الدولة بيئة جاذبة حقاً للاستثمار؟

فالدولة السورية، عبر هذه التسهيلات المطلقة، تراهن على أن جذب الاستثمار سيتم تلقائياً بمجرد توفير بيئة تشريعية شديدة الجاذبية للمستثمر. بيد أن هذه المعادلة تتجاهل حقيقة أساسية: لن تتحول دولة خارجة من حرب إلى بيئة جاذبة للاستثمار بمجرد سنّ قوانين متساهلة. إذ أن رأس المال يبحث عن استقرار طويل الأمد ومناخ سياسي وأمني آمن قبل بحثه عن الإعفاءات الضريبية والحوافز. وفي الحالة السورية، ثمة ملفات جوهرية لا تزال عالقة ولم تُحل حتى الآن، وأي تدفق استثماري جادّ سيظل رهن حلها أولاً. من هذه الملفات استعادة الأمن والاستقرار الداخلي بشكل كامل، واستعادة وحدة سورية وإعادة توحيد السوق الوطنية التي تمزّقت خلال الحرب. فلا يزال الاقتصاد السوري عملياً مجزّأً بين مناطق نفوذ مختلفة، والبنى التحتية الأساسية بحاجة إلى إعادة تأهيل شاملة لضمان الترابط بين مختلف المحافظات.

يعيدنا هذا كله إلى نقطة البداية: بإمكان أي دولة أن تصوغ أكثر قوانين الاستثمار جاذبية للمستثمرين، لكن السؤال الجوهري يبقى: هل هذا وحده كفيل بجعل تلك الدولة بيئة جاذبة حقاً للاستثمار؟ التجربة التاريخية تجيب بالنفي القاطع. نعم، قد تجتذب الإعفاءات والعروض السخية بعض رؤوس الأموال الباحثة عن مكاسب سريعة، لكنها لن تكفي لاستقطاب استثمارات تنموية حقيقية ومستدامة في غياب مقومات أساسية، كوحدة البلاد والاستقرار الاجتماعي والوضوح السياسي بشأن مستقبل البلاد. وهذا كله لا يستطيع أي قرار اقتصادي أن يؤمنه، بل لا يؤمنه سوى قرار سياسي يعيد بناء دولة قائمة على توحيد كلمة السوريين باختلاف انتماءاتهم. دون ذلك، ستبقى كل قوانين الاستثمار أسيرة الورق وعاجزة عن جذب المستثمرين، فيما يبقى الشعب بانتظار عوائد لا تأتي، وعدالة اجتماعية لا تتحقق.

أي دول الاتحاد الأوروبي ستدفع فاتورة الحرب؟

كلما طال أمد الحرب في أوكرانيا، اتسعت شروخ الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي. فقد كشف الأسبوع الماضي عن مرحلة جديدة من تصاعد تضارب المصالح، تقودها دول من شرق أوروبا، باتت ترفض بوضوح تحمّل أعباءٍ إضافية، وتشكو من تهميش مصالحها في رسم الاستراتيجية الأوروبية الجماعية. وفي الخلفية، تؤكد الولايات المتحدة أن على القوى الأوروبية التي تطمح لنفوذ استراتيجي في النظام العالمي المقبل، كألمانيا وفرنسا، أن تدفع الثمن مالياً وسياسياً «أو تجعل غيرها يدفع»! الأمر الذي يزيد الصراعات البينية الأوروبية حول من سيدفع الثمن..

■ ديما النجار

مؤتمر «تعافي أوكرانيا»؟

أول الدافعين بطبيعة الحال كان أوكرانيا المحطمة. فقد حوّل الغرب أوكرانيا، عملياً، إلى شركة ارتزاق خاصة، تخوض معركة طويلة بالوكالة عن الناتو وخدمة لمصالحه، بينما تتوارى مصالح الشعب الأوكراني الاستراتيجية عن الطاولة. وكان الاتحاد الأوروبي قد دعا إلى مؤتمر حول «تعافي أوكرانيا» ركز على دعم كييف للاستمرار في القتال!

انعقد المؤتمر يومي الخميس والجمعة 10 و11 تموز الجاري في روما، وأعلنت كييف على لسان رئيس وزرائها دينيس شميهال أن بلاده بحاجة إلى ما لا يقل عن 850 مليار يورو لإعادة الإعمار، بالإضافة إلى39 مليار يورو لتغطية عجز الموازنة أثناء الحرب، ناهيك عن الدعم العسكري المباشر المطلوب لاستمرار العمليات القتالية.

رغم خطابات التعاطف التي ألقيت في المؤتمر والتأكيد على دعم كييف، فالدعم تركز على استمرار القتال وأهمل الأوضاع الاقتصادية المتردية للأوكران. فالمتوفر حول دعم أوكرانيا اقتصادياً انحصر في الاستفادة من عوائد الفوائد على الأصول الروسية المجمدة في أوروبا الغربية منذ بداية الحرب، والمقدّرة بـ 300 إلى 350 مليار دولار. فاستخدامها مباشرة كما طلبت أوكرانيا غير وارد حالياً تفادياً لعواقب قانونية واقتصادية محتملة، وعلى رأسها تهديد الثقة بمنظومة اليورو.

وشدد المستشار الألماني فريدريش ميرتس على ضرورة إدراج ملف التعويضات في أي مفاوضات مستقبلية مع موسكو.

أما على الصعيد العسكري، فقد أعلنت أوكرانيا حاجتها إلى عشر منظومات باتريوت أمريكية، وحصلت على ثلاث، اثنتان من ألمانيا وواحدة من النرويج. كما قدمت بريطانيا لأوكرانيا قرضاً لشراء 5000 صاروخ دفاع جوي MML داعمة بذلك الصناعات العسكرية الأوروبية.

الكتلة الأوروبية الشرقية مقابل أوروبا الامبريالية

لطالما شعرت دول أوروبا الشرقية بأنها على هامش القرار داخل الاتحاد الأوروبي، حيث ظلّت فرنسا وألمانيا تمسكان بزمام التوجيه السياسي والاستراتيجي للتكتل، حتى في الملفات التي تمسّ مصالح بقية الأعضاء. ومع أن كثيراً من دول الشرق الأوروبي كانت ترى في الفضاء الاقتصادي للاتحاد، وفي الانتماء إلى منطقة اليورو، فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية غير مباشرة من نفوذ الاتحاد في أفريقيا وآسيا، فإن السنوات الأخيرة . ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية العالمية وتقلص المكاسب جعلت التوافق داخل الاتحاد أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

ثم جاءت الحرب في أوكرانيا لتضاعف هذه التوترات، حتى بات الأمر لا يُحتمل بالنسبة لبعض حكومات شرق أوروبا، التي لم تعد تقبل أن تتحمل عبء حرب لا تتحكم في مسارها، ولا تملك رؤية واضحة لمآلاتها. ويجرى تصوير الدول الرافضة للإنفاق المتواصل على الحرب، وعلى رأسها المجر وسلوفاكيا، أنها متعاطفة مع بوتين، أو أنها تمثل تيارات يمينية متطرفة تفتقر إلى «الإنسانية». لكن قادة هذه الدول يقولون: إنهم ينطلقون من مصالحهم الوطنية.

في موازاة التحضير لمؤتمر «تعافي أوكرانيا» قاد نواب من المجر محاولة لسحب الثقة من رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين

ففي بودابست، أوضح رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، في فيديو نشره على منصة «إكس»، أن الحرب كلّفت كل أسرة مجرية نحو 1300 دولار سنوياً منذ عام 2022، وهو رقم كبير بالنظر إلى الأوضاع المعيشية في بلاده. وقد صرّح مراراً: «يجب أن يعم السلام، فاقتصادنا لم يعد يحتمل هذه الحرب». ويرى أوربان أن هذه النفقات ليست سوى فاتورة لسياسات الولايات المتحدة، محذراً من أن انضمام أوكرانيا المحطمة إلى الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأوروبي بما فيه اقتصاد المجر. كما أبدى قلقه من طرح فتح السوق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية الأوكرانية دون حماية أو تفاوض، معتبراً أن ذلك سيلحق ضرراً بالغاً بالمزارعين المجريين.

في براتيسلافا، عبّر رئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيكو بوضوح عن رفضه لمقترح وقف واردات الغاز الروسي بحلول 2028 لكل دول الاتحاد بشكل قاطع، مؤكداً، أن أي عقوبات تضر بمصالح بلاده لن تلقى دعمه. وأوضح أن سلوفاكيا ملتزمة بعقد مع «غازبروم» حتى 2034 بقيمة 16 بليون يورو، وأن فسخه من طرف واحد سيعرّضها لمخاطر قانونية وخسائر إضافية في عقد من نمط «خذ أو ادفع بكل الأحوال»، وأكد، أن بلاده خسرت حتى الآن 500 مليون يورو نتيجة توقف نقل الغاز عبر أوكرانيا. كما شدد فيكو على أن دعم أوكرانيا يجب أن يقاس نسبةً إلى الناتج المحلي لكل دولة، معتبراً أن سلوفاكيا أدت أكثر من نصيبها، ولن تدعم مزيداً من العقوبات، حتى لو أثار ذلك زلازل سياسية داخل الاتحاد الأوروبي.

حتى دول أوروبا الشرقية التي تبدو متحمسة لدعم استمرار الحرب في أوكرانيا، كبولونيا، تبدو قلقة من نهج الدول المسيطرة في الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي تجلى في غضب الرئيس البولوني الأسبوع الماضي من استثناء بلاده من لجان مختصة باتخاذ قرارات استراتيجية هامة وتهميشها، حتى إن كانت مثل هذه القرارات تتعلق باستخدام الأراضي البولونية وبنيتها التحتية كالمطارات. وصعد بالقول: «أعتقد أن الأوكرانيين وحلفائنا يعتقدون ببساطة أن مطار رزيسزو وطرقنا السريعة ملك لهم، معذرةً، إنها ملكنا، ويمكن أن نغلقها ونقول: وداعاً».

التصويت على تيار الحرب في البرلمان الأوروبي

في موازاة التحضير لمؤتمر «تعافي أوكرانيا»، قاد نواب من المجر محاولة لسحب الثقة من رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، متذرعين بفضائح سابقة كقضية لقاحات كورونا، لكن جوهر التصويت كان جملة من القضايا الاقتصادية السياسية، من سياسات الطاقة إلى إدارتها لملف دعم أوكرانيا. ورغم أن التصويت فشل رسمياً «175 مع، 360 ضد، و18 ممتنعاً»، فإن الأرقام تكشف معادلة أكثر قلقًا: عند جمع الممتنعين «18» والغائبين «166» إلى المصوّتين لسحب الثقة، يصبح عدد غير الداعمين المحتملين عملياً 359 نائباً، أي ما يعادل تقريباً عدد المؤيدين لها «360». هذا التوازن الهش يعكس تصدعاً جدياً في الاتحاد الأوروبي. واللافت أن أغلب الأصوات المعارضة جاءت من دول أوروبا الشرقية، مثل: المجر وسلوفاكيا والتشيك، التي ترى أن الحرب الأوكرانية ثقب في قارب الاتحاد الأوروبي، والتجربة التاريخية علمت دول أوروبا الشرقية أنها «كبش الفداء» في الملمات الأوروبية.

«بريكس» وحرب النقاط في العالم!

انتهت منذ أيام القمة السابعة عشرة لمجموعة بريكس، والتي عقدت في ريو دي جانيرو البرازيلية، وتضمن الحدث جدول عملٍ مزدحم وقضايا كثيرة طرحت للبحث، هذا فضلاً عن أن «بريكس» وبعد بدء توسيعها باتت مساحة لعقد لقاءات ومشاورات بين مسؤولي دول الجنوب العالمي، لكن ما الذي حققته هذه القمة، وهل وجهّت، بالفعل، ضربة موجعة للدولار كما يقول بعض المراقبين؟

■ علاء أبوفرّاج

أنهت القمة أعمالها بعد يومين من العمل في 6 و7 تموز الجاري، ومع أن البيان الختامي نُشر، إلا أن التساؤلات حول القمة كثيرة ومتعددة، منها ما يرتبط بالحضور، ومنها بانضمام دول جديدة، ويبدو أن المشكلة الأساسية في فهم «ظاهرة بريكس» تُرد إلى المحاولات الغربية المتكررة لحشر التجربة الجدية ضمن القوالب الغربية التقليدية، لكن ربما تكون نقطة البداية المناسبة للموضوع، هي من تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

«إنه لتهديد حقيقي»!

في يوم الأحد 6 تموز، خرج ترامب في تصريح على منصته الخاصة، ليقول: «أي دولة تنحاز إلى السياسات المعادية للولايات المتحدة الأميركية لمجموعة بريكس ستُفرض عليها رسوم جمركية إضافية بنسبة 10%. لن يكون هناك أي استثناءات لهذه السياسة. شكرا لكم على اهتمامكم بهذا الأمر!».

بدا واضحاً أن الرئيس الأمريكي لم يكلّف نفسه عناء الاعتماد على الدبلوماسية، بل أراد أن يُفهم تصريحه بوصفه تهديداً صريحاً، ولا مجال لتفسيره بأي شكل آخر، لكنّه ينسى مسألة ليست هامشية أو ثانوية على الإطلاق! فالسلاح الذي أشهره ترامب في وجه بريكس «التعريفات الجمركية» هو بالتحديد ما بإمكانه أن يوحد هذه المجموعة، فبالنسبة لدول الجنوب العالمي تبدو بريكس وقبل الخوض في تفاصيلها وأهدافها، حاجة حقيقية كإطار فعال لتقليل التأثيرات الغربية على اقتصاد هؤلاء، أي أن بريكس هي واحدة من الأطر التي نشأت موضوعياً بوصفها تعبيراً عن مصالح دول الجنوب، وضرورة التنسيق فيما بينهم لدرء الخطر المشترك.

من هذه الزاوية لا يمكن النظر إلى المجموعة بوصفها تحالفاً بالمعنى الغربي، ولا يشبه أيّاً من النماذج الموجودة سابقاً، فالنموذج الوحيد المألوف هو ذاك الذي تقوده الولايات المتحدة وتحدد أهدافه، وتفرضها على كل الأطراف، لكن هذا لا يشبه بريكس، فالدول الأعضاء في المجموعة لديها مواقف متباينة في عدد من المسائل، وقد لا تتفق على كثير من الملفّات، لكنّ ما يجمعها هو أنّها ترى أن العالم أحادي القطب قد انتهى، ويقع على عاتقها قبل غيرها أن تضع الأساس لعالم جديد مختلف، يقوم على توزيع المشاركة بالقرار العالمي بحسب حجم إسهام كل طرف بالإنتاج والسكان وغيرها من المعايير.

يبدو قلق ترامب مبرراً، وتحديداً كونه رئيس الولايات المتحدة في هذا الوقت العصيب الذي تعيشه، فالمسائل التي تتفق عليها دول بريكس وتسعى لتحقيقها ستحرم الولايات المتحدة من كل ميزاتها المطلقة التي فرضت سواء بالقوة الناعمة أو الخشنة على مر عقود، والتي ضمنت لها هذا الموقع العالمي.

والمثير للاهتمام أن التهديد الذي أطلقه ترامب لم يكن رادعاً ودفع عدد من الدول للرد كان أبرزها ردّ الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا الذي قال: «نحن دول ذات سيادة لا يلزمنا إمبراطور» وأضاف: «إذا كان يعتقد أنه يستطيع فرض ضرائب، فمن حق الدول الأخرى أن تفرضها أيضاً. هناك قانون المعاملة بالمثل».

ورغم التهديد، أشار البيان في عدد من المواضع إلى قضايا لا تسر الولايات المتحدة، مثل: الإشارة الواضحة إلى ضرورة «إصلاح مؤسسات بريتون وودز» لتكون أكثر مصداقية وملائمة للغرض من إنشائها، وضرورة أن تكون خاضعة للمسائلة والتمثيل العادل، ويقول البيان أيضاً: إنّه من الضروري زيادة صوت وتمثيل الأسواق الناشئة والدول النامية في صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، التي تحتل ضمنها واشنطن موقع مهيمن إذ تملك حاولي 16% من إجمالي الأصوات العالمية في صندوق النقد، بينما تحصل الصين على حوالي 6% والهند وروسيا أقل من 3% لكلٍ منهما، البرازيل وجنوب أفريقيا أقل من 1%!

من يراقب نشاط مجموعة بريكس يعلم يقيناً أنّها لن تخرج بإعلان مفاجئ وغير متوقع بل إن المجموعة تعمل بشكلٍ دؤوب على تحضير كل ما يلزم لعالم ما بعد الأحادية القطبية

المسألة تتجاوز الإصلاح

إن مراقبة سلوك ونشاطات مجموعة بريكس تبدو مسألة معقدة، وليس من السهل الإلمام بكل الجوانب التقنية، لكن ما يبدو بوضوح، هو أن دول المجموعة تعمل على اتجاهين متوازيين، **الأول:** يقوم على خلق بديل كامل ومتطور عن كل البنية المالية الغربية. **الثاني:** هو خلق إطار حيوي يجمع دول الجنوب الأساسية، ويعمق الشراكة والتعاون فيما بينهم.

وعند الحديث عن البنية المالية الغربية، قد يحصرها البعض بنظام SWIFT أو البنك الدولي وصندوق النقد، بينما تبدو المسألة أشد تعقيداً في الواقع، فهناك أيضاً شبكات المقاصة والتسوية ومؤسسات الحفظ والتوديع، وبنك التسويات الدولية «BIS» وأسواق الأوراق المالية، والتأمين الدولية، وأيضاً جوانب أخرى مرتبطة بالمعايير والإشراف وغيرها، وإذا ما أردنا تحديد كل الأسس التي يقوم عليها النظام المالي الغربي، وتفرعاته نجد أن مجموعة بريكس مع كل عام تخطو خطوة للأمام، ونحن نعلم اليوم أنهم شارفوا على إنشاء البنية البديلة الكاملة وقد تكون جاهزة للتشغيل خلال سنة، أو بضع سنوات كحد أقصى، ففي القمة الأخيرة مثلاً، أعلن عن إطلاق «Pay BRICS» كبديل عن نظام SWIFT وأعلن المجتمعون أن بريكس بدأت الدراسة التقنية لإنشاء بنية «Clear BRICS» التي تعد الإطار الأوسع الذي يضم كل أعمدة النظام المالي الجديد، هذا إلى جانب توسيع عضوية بنك التنمية «NDB» وغير ذلك من الخطوات الملموسة التي أنجز الكثير منها سابقاً، وخصوصاً تلك التي ترتبط بتسهيلات التبادل بالعملات المحلية، وصناديق الطوارئ الجماعية...إلخ.

في الختام

من يراقب نشاط مجموعة بريكس يعلم يقيناً أنّها لن تخرج بإعلان مفاجئ وغير متوقع، بل إن المجموعة تعمل بشكلٍ دؤوب على تحضير كل ما يلزم لعالم ما بعد الأحادية القطبية، ونظراً لكونها مركز الإنتاج العالمي اليوم فهي الأقدر على صوغ الملامح العامة للمرحلة القادمة، إن المشهد العام لبريكس يبدو من بعيد كما لو أنّه كتلة بشرية نشطة مسلّحة بكل ما تحتاجه من تكنولوجيا متطورة، وتجمع قواها، وتستعد لاستلام دفّة القيادة، قد يظن البعض أن البريكس قادرة الآن على توجيه «ضربة قاضية» للدولار والمؤسسات المالية الغربية، لكن جوهر المسألة يكمن في أن العالم كان غارقاً في المؤسسات الغربية وفي الدولار، وإن أي اتجاه معاكس يجب أن يكون تدريجياً ومدروساً، بدلاً من أن يتحول إلى كارثة يتضرر منها الجميع!

من الخاسر في «حرب» الأجهزة

في 10 تموز 2025، أصدرت وزارة المالية الصينية «إشعاراً بشأن اتخاذ تدابير تتعلق بالأجهزة الطبية المستوردة من الاتحاد الأوروبي في أنشطة المشتريات الحكومية»، ينصّ على أنه يجب استبعاد الشركات الأوروبية من المشاركة في مشاريع شراء حكومية للأجهزة الطبية تزيد قيمتها عن 45 مليون يوان «نحو 6,2 مليون دولار أمريكي». إلا أن «الإشعار» لا يفرض أي قيود على الأجهزة الطبية التي تُنتجها الشركات الأوروبية داخل الصين.

■ دينغ بويون
ترجمة: اوديت الحسين

وتعود جذور هذا الإجراء إلى 20 حزيران 2025، حينما أصدرت المفوضية الأوروبية قراراً غريباً للغاية، ينصّ على أنه «لتصحيح اختلال التوازن في تجارة الأجهزة الطبية بين الصين وأوروبا»، فإنه اعتباراً من 30 حزيران 2025، يُمنع على الشركات الصينية المشاركة في مناقصات الأجهزة الطبية في منطقة الاتحاد الأوروبي التي تتجاوز قيمتها 5 ملايين يورو، كما أن العقود الفائزة يجب ألا تتجاوز فيها حصة المنتجات الصينية نسبة 50 بالمئة.

ما يثير الحيرة في هذا القرار الأوروبي، هو أنه يأتي في توقيت تشهد فيه صناعة الأدوية والأجهزة الطبية في الصين نمواً متسارعاً غير مسبوق، حيث ترتفع معدلات توطين الأدوية المتقدمة والأجهزة الطبية عالية التقنية بسرعة، وترتفع حصص العلامات التجارية المحلية في السوق بشكل مطرد. أيّ تدابير تجارية من هذا النوع، قد تدفع الصين إلى الرد بالمثل، وهو ما يعني أن المنتجات الأوروبية المعنية قد تودع السوق الصينية نهائياً.

شروق من الشرق وأفول من الغرب

بلغ حجم التجارة في الأجهزة الطبية بين الصين والاتحاد الأوروبي في عام 2024 حوالي 37,04 مليار دولار أمريكي. من هذا المبلغ، بلغت واردات الصين 28,04 مليار دولار، بانخفاض نسبته 6,09 بالمئة على أساس سنوي، وهو الانخفاض الثالث على التوالي منذ عام 2022، بينما بلغت صادرات الصين إلى أوروبا 9 مليارات دولار، بزيادة 12 بالمئة.

ومن حيث نوع المنتجات، فإن صادرات الصين من المعدات الطبية المتطورة إلى الاتحاد الأوروبي سجلت نمواً كبيراً. فعلى سبيل المثال، ارتفعت صادرات المناظير الداخلية خلال أربع سنوات بنسبة 294 بالمئة، كما أن أجهزة مثل الرنين المغناطيسي بقوة 7,0 تسلا، وأجهزة التصوير الطبقي المحوري ذات 640 شريحة، باتت تنافس نظيراتها الغربية من حيث الأداء، بينما تقلّ عنها في السعر بنسبة 30 بالمئة، وقد حققت انتشاراً واسعاً في الأسواق مثل ألمانيا وفرنسا. ومع أن الاتحاد الأوروبي لا يزال المصدر الأكبر لواردات الصين من الأجهزة الطبية، إلا أن التوجه المتزايد نحو التوطين في الأجهزة المتطورة بدأ يضغط على العلامات الغربية في السوق الصينية.

خذ مثلاً أجهزة التصوير الطبي المتقدمة مثل أجهزة التصوير المقطعي «CT» والرنين المغناطيسي «MRI». فقد أنشأت معظم العلامات الغربية مصانع إنتاج في الصين خلال السنوات الماضية: لدى سيمنز 6 قواعد بحث وإنتاج داخل الصين، وشركة GE لديها مصانع في بكين وتيانجين، وفيلبس أنتجت محلياً أكثر من 95 بالمئة من أجهزتها. ومع ذلك، شهدت هذه الشركات تراجعاً كبيراً في مبيعاتها بسبب المنافسة المتزايدة من العلامات الصينية: تراجعت إيرادات GE في الصين بنسبة 15 بالمئة، وانخفضت أعمال سيمنز في التصوير الطبي بنسبة 4 بالمئة، بينما سجّلت فيلبس تراجعاً مزدوج الرقم في مبيعاتها.

انفجار في نمو العلامات المحلية

تراجع الإيرادات والحصص السوقية للعلامات الغربية يعود بالدرجة الأولى إلى صعود العلامات المحلية. ففي عام 2024، وصلت نسبة التوطين في أجهزة الرنين المغناطيسي إلى 35,1 بالمئة، بزيادة 2,6 نقطة مئوية عن عام 2023. وفي مجال أجهزة CT، باتت الأجهزة المحلية التي تضم 320 أو 640 شريحة تُستخدم على نطاق واسع في المستشفيات الكبرى، حيث ارتفعت حصتها في أجهزة التصوير الجديدة. أما جهاز PET-CT، الذي تصل تكلفته للفحص إلى نحو 10 آلاف يوان، فإن العلامات المحلية باتت تمثل 30 بالمئة من الزيادة السوقية، وقد ساهمت في خفض تكاليف الفحص بنحو 25 بالمئة.

لدى سيمنز 6 قواعد بحث وإنتاج داخل الصين وشركة GE لديها مصانع في بكين وتيانجين وفيلبس أنتجت محلياً أكثر من 95 بالمئة من أجهزتها

وفي مجالات أخرى، كان أداء العلامات المحلية لافتاً كذلك. فبحلول عام 2024، وصلت نسبة التوطين في الروبوتات الجراحية إلى 44,4 بالمئة، ويتوقع أن يتجاوز حجم السوق لهذه الأجهزة 10 مليارات يوان في عام 2025. أما في أجهزة التصوير بالموجات فوق الصوتية «السونار»، فقد بلغت نسبة التوطين 62 بالمئة، بزيادة 13,6 نقطة مئوية منذ عام 2020. ورغم أن السوق الراقية لهذه الأجهزة لا تزال بيد العلامات الأجنبية، إلا أن ظاهرة «شروق الشرق وأفول الغرب» باتت واضحة.

وحتى نهاية شباط 2025، صادقت الهيئة الوطنية الصينية للرقابة على الأدوية على حوالي 50 نموذجاً من المسرعات الخطية الطبية، منها 35 نموذجاً محلياً، بنسبة توطين بلغت نحو 70 بالمئة. أما مشرط الموجات فوق الصوتية بعرض 7 ملم، فقد كسر احتكار العلامات الغربية، وشارك في مناقصة موحدة تقودها مقاطعة غوانغدونغ وتضم 16 مقاطعة، حيث انخفض متوسط السعر بنسبة تجاوزت 70 بالمئة، في حين ارتفعت كفاءة الجراحة بنسبة 40 بالمئة. أما المعدات الكبيرة مثل سكاكين البروتون وسكاكين الأيونات الثقيلة، والتي تُكلّف أكثر من 100 مليون يوان، فقد أصبح لها بدائل محلية متطورة. علماً أن أسعار أجهزة العلاج الإشعاعي الصينية تمثل بين 40 إلى 70 بالمئة فقط من أسعار العلامات الأجنبية، مما خفف العبء المالي على المرضى بشكل كبير.

أما التعديلات الأخيرة في أسعار الخدمات الطبية في العديد من المقاطعات، والتي شملت خفض رسوم التحاليل، فقد جاءت مدفوعة بانتشار المعدات المحلية ومواد الفحص المصنعة محلياً «بدعم من حملة مكافحة الفساد»، مما خفض تكاليف التشغيل للمؤسسات الصحية.

وفي عام 2023، تجاوزت نسبة التوطين في تسعة أنواع من أجهزة الفحص الطبي «من حيث القيمة وعدد المناقصات»، بما فيها أجهزة التحليل الكيميائي الحيوي، وأجهزة تسلسل الجينات، وأجهزة تحليل خلايا الدم. وتجاوزت نسبة التوطين في أجهزة تحليل خلايا الدم، وتحليل البول، وتحديد الميكروبات، وأجهزة قياس السكر في الدم نسبة 70 بالمئة، وبلغت نسبة التوطين في أجهزة تحليل البول أكثر من 80 بالمئة.

لكن ما زالت هناك فجوة في بعض الأجهزة المتقدمة، مثل أجهزة مطياف الكتلة، التي لم تتجاوز حصتها المحلية في المناقصات 20 بالمئة من حيث القيمة والعدد. وكذلك الحال مع أجهزة تكبير الجينات «PCR»، حيث بلغت الحصة المحلية 29,84 بالمئة من حيث القيمة و39,65 بالمئة من حيث العدد، وهي نسبة ما زالت بعيدة عن المنافسة مع المنتجات المستوردة.

نضج تدريجي وثمار متراكمة

النجاح الذي حققته العلامات الصينية المحلية لم يكن مصادفة، بل جاء نتيجة تضافر عناصر «الزمن والمكان والناس». فقد وفّرت خطة «صُنع في الصين 2025» وسلسلة الخطط الخمسية المتلاحقة خارطة طريق واضحة لمعدل استخدام الأجهزة المحلية

الطبية بين الصين وأوروبا؟

في المستشفيات العامة بمختلف مستوياتها، الأمر الذي قدّم حماية سوقية قوية. كما أطلقت الجهات التنظيمية قنوات موافقة سريعة في مجالات ناشئة مثل الذكاء الاصطناعي في التشخيص وواجهات الدماغ الحاسوبية.

كذلك، تتميز العلامات المحلية بفترات أقصر في الإنتاج والتوصيل، وسرعة استجابة أعلى في الصيانة، وتكلفة استخدام يومية أقل من نظيراتها الأجنبية. وهي أيضاً أكثر ملاءمة للواقع الصيني: فمثلاً، يمكن لأجهزة التصوير فحص عدة أعضاء دفعة واحدة، مما يجعل استخدامها في المؤسسات الطبية الريفية أكثر عملية، كما تُضاف إلى أنظمة المعالجة خصائص تدعم الطب الصيني التقليدي، مثل تحليل الصور لتحديد البنية الجسدية للمريض «بلغم، ضعف في الطاقة...إلخ»، ويُضاف إليها وظائف مرتبطة بالجيل الخامس من الاتصالات لدعم الاستشارات عن بعد.

ومع دخول الاقتصاد الصيني مرحلة النمو عالي الجودة، بات الابتكار والإسناد الصناعي يوفران أرضية خصبة للنمو في المجالات التقنية الدقيقة.

ووفقاً للإحصاءات، فإن العلامات المحلية تستطيع تحديث منتجاتها بوتيرة أسرع بسنة إلى سنتين مقارنة بالمنتجات المستوردة، بفضل سلاسل الإنتاج المتكاملة وتغذية الملاحظات السريعة من المستشفيات المحلية. فعلى سبيل المثال، طورت إحدى العلامات المحلية جهاز CT من 128 شريحة إلى 320 شريحة في غضون عامين فقط، بينما استغرق الأمر 4 سنوات بالنسبة لشركة سيمنز. كما طوّرت إحدى الشركات مشرط الموجات فوق الصوتية من قطر 5 ملم إلى 7 ملم خلال 18 شهراً فقط، وهو ما أنهى احتكار العلامات الأجنبية لهذه التقنية لسنوات طويلة. وقدرة الصين الفريدة على تطوير الابتكار باتت تبهر العالم.

لنأخذ مثال استبدال صمامات القلب: كان المريض في الماضي يخضع لجراحة قلب مفتوح، تتطلب إيقاف القلب وربطه بجهاز الدورة الدموية الصناعي، مما يعرّض المريض لخطر الموت. أما اليوم، فيمكن استبدال صمام القلب عبر تدخل طفيف باستخدام جهاز محلي الصنع، وذلك من خلال شق صغير في شريان الفخذ فقط.

...ويُظهر عنوان الصورة المنشورة في الوسائل الإعلامية الصينية «زرعنا قلباً روسياً بـ"بوابة صينية"» الشعور بالفخر الوطني الذي عبّر عنه الطبيب الصيني دينغ بويون بعد نجاح العملية. الطبيب يعمل في مستشفى عادي بمقاطعة غير معروفة، لم يسبق أن تلقى أي دعم من «الخبراء السوفييت» خلال مرحلة العلاقات الصينية السوفييتية الذهبية، لكنه اليوم، مدعومٌ من وطن قوي، يستطيع أن يسافر لتقديم الإشراف الطبي في أكبر مركز لعلاج أمراض القلب في روسيا كلها.

من الخيال العلمي إلى الطب الواقعي

تُمكّن تقنية واجهات الدماغ الحاسوبية «Brain–Computer Interface»، وهي التقنية التي تُنشئ وصلة مباشرة بين دماغ الإنسان أو الحيوان والأجهزة الخارجية، من تبادل المعلومات بين الدماغ والأدوات. وتُستخدم هذه التقنية في تعزيز أو استعادة الوظائف الحركية والحسية لدى البشر، أو لتحسين التفاعل بين الإنسان والآلة. الصين هي أول دولة في العالم تُدرج هذه التقنية ضمن التأمين الصحي الأساسي، لتتحول هذه التكنولوجيا، التي بدت يوماً كأنها تنتمي إلى روايات الخيال العلمي، إلى أداة علاج لأمراض مثل مرض باركنسون، والصرع المستعصي، والشلل الرباعي.

تتضمن خطط إنشاء «المراكز الطبية الوطنية الشاملة» في مختلف المناطق بناء قدرات تشخيصية وعلاجية عالية المستوى إلى جانب دعم جهود الابتكار في مجالات مثل الطب المغناطيسي الصفري

الروبوتات الجراحية: من العدم إلى الريادة

شهدت الصين كذلك تطوراً مذهلاً في مجال الروبوتات الجراحية، حيث انتقلت من غياب تام لهذه التكنولوجيا إلى تقديم ابتكارات رائدة على المستوى العالمي. استفادت الصين من قوتها الصناعية في مجال الروبوتات، إضافة إلى ميزة البيانات السريرية الضخمة الناتجة عن حجم السكان الكبير. وقد طوّرت الصين أول روبوت جراحي بخمس أذرع، وكذلك أول روبوت لا يحتاج إلى ضخ الهواء في تجويف الجسم «gasless»، وهي تقنية ثورية في مجال الجراحة التنظيرية، حيث أن العمليات بالمنظار التقليدي تتطلب ضخ الغاز في الجسم لخلق مساحة للعمل، وهو ما ينطوي على مخاطر معينة.

السوق الداخلية الصينية تُعد أكبر سوق موحد على مستوى العالم. هذا الحجم الهائل للطلب يخلق احتياجات شخصية متنوعة جداً، ويوفر بيئة مثالية لتجريب الحلول التقنية على نطاق واسع، مما يدفع عجلة الابتكار والتحديث السريع للأجهزة والتطبيقات. التجربة الصينية في الاقتصاد الرقمي، من التجارة الإلكترونية إلى الخدمات الصحية، أثبتت أن الصين قادرة على تطوير منتجات رائدة في السوق العالمية، وهذا سيتكرر بلا شك في مجال الأجهزة الطبية أيضاً، حيث من المرجح أن تتحول هذه المنتجات إلى «بطاقة هوية وطنية» جديدة للصين.

مراكز الابتكار الطبية الوطنية: نحو إبداع من الجذور

في الوقت الراهن، تتجه مشاريع وطنية عديدة إلى تركيز جهودها على تحويل الإنجازات البحثية في مجالي الطب والأجهزة الطبية إلى منتجات عملية. وتسعى هذه المبادرات إلى تحقيق اختراقات مماثلة لما حققته أشعة X في بداياتها، أي أجهزة مبتكرة من حيث المبدأ لا مجرد تحسينات تقنية على ما هو قائم. فعلى سبيل المثال، تتضمن خطط إنشاء «المراكز الطبية الوطنية الشاملة» في مختلف المناطق، بناء قدرات تشخيصية وعلاجية عالية المستوى، إلى جانب دعم جهود الابتكار في مجالات مثل الطب المغناطيسي الصفري، والطب الفائق التوصيل، والذكاء الاصطناعي في التشخيص، بهدف إنتاج أجهزة طبية صينية مبدعة بحق.

أوروبا في مأزق: أدوات فارغة وردود باهتة

حتى لحظة إنهاء هذا المقال، كانت «الخطوة التصعيدية» الوحيدة من جانب الاتحاد الأوروبي رداً على «الإشعار» الصيني الصادر في 10 تموز 2025، هي مجرد تسريب إعلامي عن احتمال إلغاء زيارة أحد كبار المسؤولين الأوروبيين إلى الصين. هذا الرد المتواضع يفضح مدى خواء صندوق أدوات الرد الأوروبي، ويُظهر هشاشة الاستراتيجية الأوروبية في التصعيد مع الصين. من وجهة نظري، اختيار أوروبا هذا التوقيت لافتعال مواجهة مع الصين في هذا القطاع بالذات هو قرار خاطئ في توقيت خاطئ.

ألا تعتقد أوروبا أن لدى الصين سوقاً ضخماً ووكلاء أقوياء، وبأن ممارسة بعض الضغط عليهم قد يجعلهم يهرعون إلى بكين محاولين التأثير على السياسات العليا كما يفعلون في أوروبا عبر جماعات الضغط؟ إذا كان الأوروبيون يعتقدون ذلك، فهم لم يفهموا الصين بعد. الصينيون لا يخضعون لتلك اللعبة.

العلاقات المصرية- الصينية 2025: ضربة جديدة للدولار

تشهد العلاقات المصرية- الصينية في عام 2025 تطوراً مهما يمكن أن يتحول الى شراكة استراتيجية يتجاوز مجرد التعاون الاقتصادي التقليدي. ففي ظل الضغوط الإقليمية والدولية المتزايدة، تسارع القاهرة خطاها نحو تعزيز شراكتها مع بكين على كافة المستويات، من التعاون العسكري والتكنولوجي إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية، بعيداً عن الهيمنة الغربية.

■ كنان دويعر

وفي هذا السياق زار رئيس مجلس الدولة الصيني مصر، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم، أبرزها: مذكّرة التفاهم بين البنك المركزي المصري، وبنك الشعب الصيني.

مناورات عسكرية مشتركة وصفقات سلاح

في المجال العسكري، شهد أبريل/نيسان 2025 مناورات جوية مشتركة حملت اسم «نسور الحضارة 2025»، شاركت فيها طائرات صينية متقدمة، مثل: مقاتلات «10C–J» وطائرات النقل الاستراتيجي«Y–20». هذه المناورات لم تكن مجرد استعراض للقوة، بل مقدمة لاقتناء مصر للتكنولوجية العسكرية الصينية المتطورة من ضمنها حصول مصر على نظام الدفاع الجوي 9B–HQ المتقدم، الذي يمكنه التعامل مع 100 هدف جوي في وقت واحد، بما في ذلك الطائرات الشبحية والصواريخ فوق الصوتية بفضل راداره ثلاثي الأبعاد. تمثل هذه الصفقات خياراً استراتيجياً لمصر لكسر القيود الغربية المفروضة على توريد الأسلحة، والتي تهدف إلى الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة.

التبادل بالعملات المحلية الطريق نحو شراكة اقتصادية شاملة

على الصعيد الاقتصادي، اتخذ البلدان خطوات لافتة لتقليل الاعتماد على الدولار عبر التبادل بالعملات المحلية. هذه الخطوة التي اعتبرها كثير من المحللين ضربةً كبرى للدولار، فالعلاقة بين البلدين تشهد تطورات كبيرة، وإمكانيات هائلة، خاصة مع تنوع الاقتصاد المصري والاستثمارات الصينية في مصر، سواء في مجال البناء والبنية التحتية في العاصمة الإدارية الجديدة، وكذلك مشاريع الطاقة البديلة، وكذلك مصانع إنتاج السيارات، وفي هذا السياق قال أحمد عز الدين، رئيس لجنة تنمية العلاقات مع الصين بجمعية رجال الأعمال المصريين: إن الصين تتميز على أي دولة أخرى في سرعة إقامة المصانع، مشيراً إلى أن مصر تتطلع إلى أن يتجاوز حجم الاستثمارات الصينية 15 مليار دولار خلال عام واحد.

وقع كلٌ من البنك المركزي المصري وبنك الشعب الصيني مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي المالي، وأخرى تتعلق بمبادلة الديون بين وزارة التخطيط المصرية والوكالة الصينية للتعاون الإنمائي، إضافة إلى اتفاقيات في مجالات التنمية منخفضة الكربون، وتعزيز التجارة الإلكترونية، والتعاون في المواصفات والجودة.

ووقّعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية رانيا المشاط مع نظيرها الصيني خمس وثائق تعاون، أبرزها: استراتيجية التعاون الإنمائي 2025–2029 وبرنامج مبتكر لتحويل الديون إلى مشاريع تنموية في مجالات التعليم والصحة والطاقة المتجددة. و كما تسمح مصر الآن بتسجيل الشركات الصينية باستخدام اليوان في التعاملات المالية، وبدعم من البنك المركزي المصري، بحسب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري.

التوجه المصري شرقاً في مواجهة التحديات

التحول المصري نحو الشرق ليس ترفاً، أو كما يشاع لتنويع العلاقات وتحقيق التوازن، بل جاء نتيجة تراكم التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها القاهرة. فمن الناحية الإقليمية، تتعامل مصر مع سلسلة من التهديدات الأمنية المتشابكة، تتصدرها المخاطر النابعة من السياسات الإسرائيلية التوسعية، والتي تسعى لتفجير الوضع الداخلي في مصر من بوابة غزة، مروراً بأزمة سد النهضة التي تهدد الأمن المائي المصري، ووصولاً إلى التوترات المستمرة على حدودها الغربية والجنوبية في ليبيا والسودان.

أما على الصعيد الدولي، فقد زادت القيود الغربية– خاصة الأمريكية– التي تربط تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية بشروط سياسية صارمة، والتدخل في الشؤون الداخلية. هذه المعادلة جعلت من التعاون مع القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين، خياراً استراتيجياً لا بديل عنه لمصر.

في هذا الإطار، تكتسب عضوية مصر في مجموعة «بريكس» أهمية خاصة، حيث توفر المنصة الدولية فرصاً ثمينة للتعاون مع اقتصادات العالم النامي. كما تفتح آفاقاً جديدة للخروج من دائرة التبعية للغرب، عبر توفير بدائل تمويلية، بعيداً عن شروط الخضوع الغربية، وفرص للشراكة التكنولوجية والعسكرية، ومساحات أوسع للمناورة السياسية والاقتصادية في الساحة الدولية.

واشنطن تورط اليابان وأستراليا بخلاف مع الصين

تتصاعد التوترات حول جزيرة تايوان التي تراها الصين والقانون الدولي جزءا لا ينجزأ من أراضيها، وسط تكهنات باستعدادات صينية لدخول الجزيرة عسكرياً والسيطرة عليها، لتجدد تايوان تدريباتها العسكرية، وتطالب واشنطن في هذا السياق كلاً من طوكيو وكانبرا توضيح موقفهما بحال نشوب صراع بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان.

■ ملاذ سعد

فاجأت واشنطن كلاً من استراليا واليابان بحثهما على توضيح موقفهما بحال نشوب صراع حول تايوان، حيث طالب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية لشؤون السياسات البريدج كولبي مسؤولي دفاع طوكيو وكانبرا على تحديد دورهما بهذا الأمر، وفقاً لمقال نشرته صحيفة فايننشال تايمز نشر يوم السبت 12 تموز، علماً أن واشنطن نفسها لم تؤكد في أي وقت سابق استعدادها لتدخل عسكري لصالح تايوان.

رداً على ذلك أكد وزير الصناعات الدفاعية الأسترالي بات كونروي يوم الأحد 13 تموز أن استراليا ستتخذ قرارها في حينه وليس بشكل مسبق، ولاحقاً أعلنت كانبرا أنها تتوقع تجسس الصين على مناورات عسكرية مشتركة من المقرر أن تجريها استراليا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى الأسبوع المقبل، في إطار مناورات دورية مشتركة تجري كل عامين، وقال الجيش الصيني يراقب هذه المناورات منذ عام 2017، وسيكون من غير المعتاد ألا يفعل ذلك هذه المرة. في المقابل لم يصدر عن اليابان أي تصريحات بهذا الشأن حتى الآن.

إن التكهنات بدخول الصين لتايوان عسكرياً ليست جديدة، ويجري ضخها إعلامياً كل حين بهدف ما، ويبدو أن الهدف الحالي يتمثل بتوريط استراليا واليابان بتوترات وخلافات سياسية أعمق وأكبر مع بكين، فالسؤال حول دورهما العسكري بمثل هكذا احتمال وتسريبه إعلامياً عبر فايننشال تايمز ليس بريئاً بطبيعة الحال، ويهدف لضغط جميع الأطراف.

والجزء الآخر من هذا الأمر يتمثل بضغط الولايات المتحدة على استراليا واليابان برفع انفاقهما الدفاعي وفقاً لما دعا له كولبي بشكل مباشر خلال الاجتماع، وهو ما يعني بدوره محاولة إدخال دول المنطقة بسباق تسلح، ومن جهة أخرى قد يفهم من هذا الأمر تمهيد مسبق من واشنطن لتوريط طوكيو وكانبرا بصدام مع بكين، دون تدخل عسكري أمريكي مباشر.

لكن لا يزال الحديث حول مثل هكذا احتمالات بعيد عن الواقع، فالصين تسعى وتعمل ما بوسعها لاستعادة تايوان بالوسائل السياسية، ولا يبدو أنها على عجلة من أمرها بهذا الشأن في الوقت الراهن، في حين أن واشنطن تسابق الزمن بمحاولاتها عبثاً إضعاف الصين وصنع توترات أكبر حولها.

الحاضر الغائب

لم يدر في خلد غسان كنفاني الذي مرت ذكرى اغتياله في 8 تموز الجاري، أن ما كتبه سيستمر وسيصبح جزءاً من تاريخ النضال العالمي ضد كل ما هو قبيح وقميء. وأن كلمات شخصياته ستعيش لنقرأها ثانية ونتفكر في قضايانا الجارية بعد مرور عدة عقود على استشهاده.

■ إيمان الأحمد

«تتكلم انت عن الحبوس، طول عمرك محبوس أنت توهم نفسك يا بن العم بأن قضبان الحبس الذي تعيش فيه مزهريات، حبس، حبس، حبس، أنت نفسك حبس، فلماذا تعتقدون أن سعد هو المحبوس، محبوس لأنه لم يوقع ورقة تقول أنه آدمي، آدمي، كلكم وقعتم هذه الأوراق بطريقة أو بأخرى ومع ذلك فأنتم محبوسون»، بكلمات بسيطة يعرض كنفاني فلسفته عن الحياة على لسان إحدى أهم شخصيات رواياته أم السعد والتي عندما نقرأ عنها ونقرأ ما تقوله، نشعر أنها أمنا كلنا، تنطق هذه المرأة البسيطة بما نشعر به في أحايين كثيرة، تعبّر كلماتها عن وجعنا رغم المسافة الزمنية التي تفصلنا عنها إلا أننا نستشعر صدى كلماتها ونحس أنها واحدة منا.

«أتحسب أننا لا نعيش في الحبس؟ ماذا نفعل نحن في المخيم غير التمشي داخل ذلك الحبس العجيب الحبوس أنواع يا ابن العم؟ أنواع المخيم حبس وبيتك حبس والجريدة حبس والراديو حبس والباص والتاريخ وعيون الناس حبس أعمارنا حبس والعشرون سنة الماضية حبس والمختار حبس...» ، تقولها أم السعد ونشعر بغصة الكلمات البسيطة المعبرة عن واقع آخر في زمان آخر، تثبت بها حقيقة أن الكاتب يصبح عظيماً عندما يتجاوز زمنه، وعندما يتمكن من رصد حركة التاريخ عبر امتلاكه لوعي مغاير للوعي السائد، وعي مرتبط بالناس والواقع، ويقين بأنه يكتب لهم من خلالهم وأن كتاباته وإبداعاته ما هي إلا جزء من نشاط واعٍ ومستمر، ولها دور وظيفي قد يكون مرحلياً أو مستشرفاً ولكنه يستمر عبر أجيال.

في صفحة واحدة من رواية أم السعد، يجسد كنفاني فلسفة عميقة على لسان امرأة بسيطة تمثل اتجاهاً واضحاً وعميقاً في الوعي الجمعي الفلسطيني القائم ليس على فكرة المقاومة والبطولة فقط، بل على الوعي العميق بما يدور حولها، فهي تسترسل في شرح «أنواع الحبوس» وتحدد سمتاً فاصلاً بين حبس وحبس كما حددت في مقطع آخر السمت الفاصل بين خيمة وأخرى.

استشهد غسان كنفاني في 8 تموز 1972 في بيروت، ودفع حياته ثمناً لإبداعه وكتاباته وما تضمنته من مواقف تجاه الوقائع والأحداث التي عاشها عصره وزمانه. وتعيد لنا ذكرى استشهاده الرغبة في قراءة إنتاجه الأدبي ليس على سبيل الاستمتاع، بل على سبيل إيجاد إجابات عن كثير من الأسئلة التي لم تحلها الحياة بعد.

الإعلام المهيمن

■ سلوى محمد

«صدّق نصف ما ترى ولا شيء ممّا تسمع» الكاتب الأمريكي إدغار آلان بو

ثمة حرب تخاض يومياً ضد وعينا وقدرتنا على الفهم كبشر... في النوم والاستيقاظ في المشاعر والأحاسيس ثمة حرب تكاد تقود العالم نحو الجحيم حيث لا يعرف المرء ما هو حقيقي وما هو وهم من صنع الخيال.

خبر صحيح مقابل عشرات أخرى من الأخبار لم تقترب من الحقيقة أصلاً. تجعل المرء يقف مصعوقاً لا يعرف ماذا يصدق وكأنه غارق في بحر أكاذيب.

يتعرض الناس اليوم لما يقدمه الإعلام لهم في كل مناحي الحياة من السياسية إلى الاقتصاد إلى الطب والتعليم والفنون وغيرها. كميات هائلة من المعلومات فيها الكثير من الأكاذيب إلى جانب بعض الصدق شحنات عالية تقدم بشكل يومي في كل ساعة ودقيقة وبذلك يتضاعف حجم التضليل تحت تأثير الضغط الذي يتعرض له المرء نتيجة الضخ الهائل في المعلومات وتدفقها بحيث لا يعود الإنسان قادراً على التمييز بين الحقيقة والكذب أو الواقع والخيال، خصوصاً في ظلّ هذه الهجمة الجديدة على مقاطع وصور الذكاء الاصطناعي. مثلاً، صار بإمكانك أن تصنع مقطعاً من خيالك بصفته حدثاً.

والحديث هنا لا يدور فقط حول أولئك الذين يستخدمون الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ليلفّقوا الأخبار، أو يركّبوا مقطعاً يحصدون منه بعض «اللايكات» والتفاعلات على فيسبوك أو باقي المنصات،

رغم تأثيرهم لكنه يبقى محدوداً بأطر معينة. بل المقصود هنا هو الإعلام المهيمن متمثلا بالشركات والمراكز ووسائل الإعلام التي تتفنّن في صناعة الكذب.

تحيك منه لوحات كاملة وتاريخاً من أجل تمرير رسائل أو تحقيق تطلّعات أو نشر رواية الشركات المسيطرة على العالم أو الحكومات التي تطوّع شعوباً بأكملها.

يحاول الإعلام المهيمن أن يزرع في أذهاننا فكرة الخضوع والاستسلام والضعف بصفتها قدر الشعوب. ويحاول الإعلام المهيمن ومموّلوه والمؤثرون فيه السيطرة على حياة الفرد وجعله معزولاً وضعيفاً وكأنه في جزيرة نائية وحيداً لا يملك إلا أن يصدق ما يحيكونه له، خاصة في ظل التطور الذي جعل البشر ملازمين لهواتفهم وكأنها جزء من أعضائهم.

قد يكون من المفيد كدفاع أوّلي عن النفس أن يعلم المرء حقيقتين لا لبس فيهما: كل ما يُقال هو مدفوع لأن يُقال وكُلّ ما يشاهد هو ما سمح أن يشاهَد. ولكن هذا لا يكفي، فيكون أمام الشعوب مهمة التفكير الجدي بإيجاد بدائل تحفظ لهم حقوقهم بالحصول على معلومات حقيقية وصحيحة.

كانوا وكنا

أول اضراب للعمال فى التاريخ
حدث فى مصر من ٢١٠٠ عام !!

نيويورك فى ٢٩ سبتمبر المقبل
ليست الآن ان اضراب العمال كان يجرى فى عهد فقهاء المصريين ، اذ بحث اول اضراب للعمال سجله التاريخ فى مصر منذ نحو الفين وماية عام حين رفض العمال الذين كانوا يقومون بحفر قبر رمسيس الثالث ورسم الفنانون عليه ان يواصلوا العمل فى وادى الملوك بدعوى انهم لم يقوموا بحصولون على اجورهم بانتظام .

وقد ذكر السير وليام ادجرتون استاذ الآثار المصرية فى جامعة شيكاغو ورئيس قسم اللغات الشرقية فيها ان العمال اضربوا عن العمل فى ذلك الحين واجتمعوا فى احدى القرى القريبة

وراينت ايضا انهم اضربوا خمس مرات خلال عام واحد اذ لم تكن اجورهم مقدورات الغذاء فى موعدها او لم تكن كافية ويبدو ان مطالبهم كانت تجاب فى كل مرة اعتمدوا فيها عن العمل

وقد اكتشف الدليل على اول اضراب فى التاريخ منقوشا على قطعة من الخزف موجودة فى متحف برلين .

حزب توكة
يشترك فى الانتخابات

طهران فى ٢٦ سبتمبر ـ اب اشتراك الماية الاف من انصار حزب توده امس فى مظاهرة حاشدة ضد الاستعمار الانجليزى الامريكى وضد حكومة الدكتور محمد مصدق

وقد تظاهر هؤلاء الشيوعيون فى ميدان فوزية تحت شعار « الجبهة القومية للجهاد ضد شركات الزيت الاستعمارية » وقد حافظ البوليس المسلح وقوات الجيش على النظام ولم تقع حوادث

وكان حسنة الاعلام فى مقدمة المتظاهرة يهتفون بسقوط الاستعماريين والهم الخطباء الدكتور مصدق بخدمة السادة الانجليز والامريكيين بمحاولته السماح للبنك الدولى بالاشراف على صناعة البترول ، وقالوا ان البنك الدولى ليس الا شكلا آخر لشركة الزيت الانجليزية الايرانية ومثلا للاستعمار العالمى .

أما باقى حوادث الاضراب التى قدماء المصريين فقد وجدت مسجلة على بعض اوراق البردى الموجودة فى متحف تورينو فى ايطاليا

أول إضراب للعمال في التاريخ حدث في مصر منذ 2100 عام. وقد وجدت العديد من الإضرابات مسجلة على أوراق البردي المصرية. جريدة البلاغ العدد 9276 السبت 29 كانون الأول 1951.

ما سر الهوس الأمريكي-«الإسرائيلي» في الحديث عن تطبيعٍ مع سورية؟

دخل وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وإيران حيز التنفيذ يوم 23 حزيران الماضي، أي قبل 21 يوماً. وابتداء من لحظة وقف إطلاق النار وحتى اليوم، لم يمر يوم واحد إلا وظهرت فيه تصريحات أمريكية أو «إسرائيلية» بخصوص «اتفاق ما» يجري العمل عليه مع سورية. وإلى جانب التصريحات الرسمية وشبه الرسمية، ظهرت- وبشكل يومي أيضاً- أكوام من المقالات والأخبار والتحليلات والإشاعات، مصادرها الأساسية هي الإعلام العبري والأمريكي، وقنوات ومنابر «عربية» و«مؤثرون عرب» عدد مهم منهم يدور في فلك «الإسرائيلي» بشكل مباشر أو عبر الإماراتي...

ويمكن أن يلحظ المتابع أن التحليلات والإشاعات ذهبت بعيداً في الحديث عن «التطبيع» وكأنه بات أمراً واقعاً، وأن المتبقي فقط هو تحديد بعض التفاصيل الصغيرة المتبقية، في حين إن المؤشرات المختلفة تدل على أن المسألة ما تزال بعيدة جداً عن أن تكون ناضجة، وأن أقصى ما يمكن الحديث عنه، ضمن المعطيات الموجودة، هو شكل من أشكال الاتفاق يكون جوهره هو العودة إلى اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974... ما يطرح سؤالاً عن الغاية من وراء الإصرار الأمريكي–«الإسرائيلي» على تصوير الموضوع وكأنما قد تم بالفعل الوصول إلى اتفاق.

ما هو جوهر المسألة؟

كي لا يضيع المرء بالتفاصيل التي يتم إغراق الناس فيها إعلامياً، ينبغي أن يوسع منظار الرؤية زمنياً وجغرافياً، ليضع الأمور في سياقها الصحيح.

خلال العامين الماضيين، كانت الخطة الأمريكية /«الإسرائيلية» المعلنة والمطبقة على الأرض، هي سلسلة من الحروب على عدة جبهات، من غزة إلى لبنان فاليمن فإيران، وكان الهدف المعلن هو «شرق أوسط جديد إسرائيلي» يكون تحت السيادة «الإسرائيلية» ويتم وفقه إضعاف كل دول المنطقة، وتفتيت ما يمكن تفتيه منها على أسس قومية وطائفية ودينية... وفجأة، بعد حرب الـ 12 يوماً، بدأنا نرى سعياً محموماً وهستيرياً لتثبيت اتفاقات سياسية ضمن إطار «اتفاقات أبراهام» أو ما يشابهها.

المسألة ببساطة تتلخص في النقاط التالية:

أولاً: لم تنجح «إسرائيل» ومعها الولايات المتحدة في فرض مشروعهما بـالأدوات العسكرية، ولم تنجحا في الوصول إلى الأهداف السياسية المعلنة، لا في غزة ولا في لبنان ولا في اليمن ولا في إيران، وبطبيعة الحال أيضاً لم تتحقق الأهداف المرسومة لتركيا ومصر والسعودية، والتي لا تختلف كثيراً عن تلك المرسومة لإيران أو لسورية.

ثانياً: شكلت حرب الـ 12 يوماً، وقبلها الاضطرار الأمريكي لإنهاء الحرب على اليمن من طرف واحـد، مفصلاً مهماً في الحملة الهمجية «الإسرائيلية» على بلدان المنطقة وشعوبها؛ فبعد هاتين المعركتين، بات من الواضح أن التكاليف أعلى بكثير مما يمكن احتماله، ناهيك عن أن الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية عسكرياً، بات ضرباً من الخيال غير العلمي.

ثالثاً: عملية الاستنزاف تتسارع وتصبح أشد تأثيراً بالنسبة للأمريكي و«الإسرائيلي»، خاصة أنها تأتي على خلفية تراجع شامل على المستوى العالمي. وحين تعرف قوة عظمى أنها في حالة تراجع، فهي تعرف ضمناً أن قوتها غداً أضعف منها اليوم، وقدرتها على تمرير ما تريد غداً أضعف من قدرتها اليوم، ولذا تحاول استخدام كل الأدوات المتبقية بين يديها لتثبيت وقائع جديدة، تحاول من خلالها وضع حد لعملية التراجع... فلننظر إلى استخدام الأمريكان لأداة العقوبات الاقتصادية مثالاً «ألا يعرف الأمريكان أن استخدام هذه الأداة يضرهم على المدى المتوسط والبعيد ويضعف موقع الدولار عالمياً؟ يعرفون ولكن لا بديل لديهم عن استخدام هذه الأداة ما دام ذلك ممكناً». الأمر نفسه ينطبق على موضوع الرسوم الجمركية؛ فهم يعرفون أيضاً أن استخدامها مضر على المستوى المتوسط، بل وحتى على المستوى القريب، ولكنها تنفع في إعاقة وترهيب الحلفاء والخصوم وإعاقة تقدمهم ولو مؤقتاً. الأمر نفسه ينطبق أيضاً على استخدام الأدوات العسكرية بمختلف أشكالها، والتي ستكون يوم غد أضعف منها اليوم مع انتقال مركز الإنتاج والتكنولوجيا العالمي نحو الشرق.

من لن يصبر هذه الساعة المتبقية ومن سيخضع للأمريكان في تثبيت «وقائع جديدة» لن يطول به الوقت حتى يذهب هو وهذه «الوقائع» أدراج الرياح

ضمن هذا الفهم، من الممكن أن نفسر الهوس الأمريكي– «الإسرائيلي» في تقديم صورة إعلامية عن اتفاقات وعمليات تطبيع، بأنه سعي حثيث لتثبيت وقائع جديدة باستخدام ما تبقى من أدوات، وضمن آجـال زمنية محدودة وضيقة...

هل يعني هذا أن الاتفاقات لن تتم؟ ليس بالضرورة؛ فإذا كانت الوقائع تشير اليوم بشكل ملموس إلى أن النصر صبر ساعة، فهنالك من لا يرى في نفسه طاقة كافية لاحتمال هذا الصبر. ولكن الأكيد، هو أن من لن يصبر هذه الساعة المتبقية، ومن سيخضع للأمريكان في تثبيت «وقائع جديدة»، لن يطول به الوقت حتى يذهب هو وهذه «الوقائع» أدراج الرياح؛ لأن الوقائع لا تثبتها صفقات فوق الطاولة أو تحتها، بل موازين القوى الحقيقية، وإرادات الشعوب...